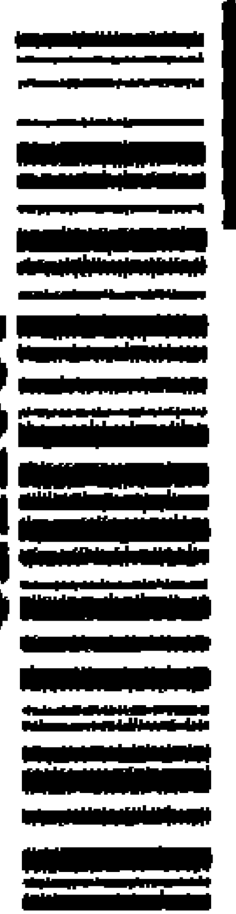
الخليج العربي

الدكتور أنطوان متّى



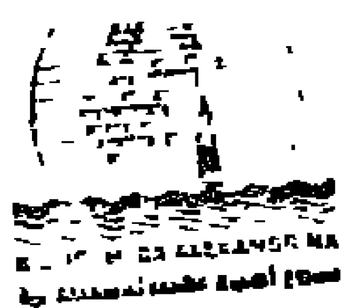
الخليج العربي

الخليج العربي

من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية

(١٧٩٨-١٩٧٨)

الدكتور أنطوان متّى



دار الجيل
بيروت

الطبعة الأولى

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

تقديم

اليوم، الكتابة عن الخليج غير ممكنة من الناحية الموضوعية من دون « قراءته » من زاوية علاقته، من حيث نشوء دوله وتكوين نسيجه السياسي ورسم حدوده، بالاستعمار البريطاني الذي وسم المنطقة بمنطقه الخاص. هذا أولًا. وثانيًا أية « كتابة » تفترض قراءة « التاريخ الخليجي » وموقع العامل الايراني فيه، وخصوصًا العامل الأيديولوجي الإسلامي الذي يأخذ بعدًا سياسيًا يتنافى مع طبيعة الأنظمة القائمة، ويتناقض مع التوجه الأميركي.

من هنا فإن كتاب الدكتور انطوان متى « الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الايرانية » يؤسس ليس فقط لمعرفة كيف نشأت أنظمة المنطقة، وإنما لواقعها ومستقبلها، ولكون النفط عنصرًا مقررًا في علاقاتها وتوازناتها، كونه مرتبط بمصالح أبعد من حدود شبه الجزيرة العربية، وأبعد من المشيئة السياسية لحكامها.

ما يلفت النظر في كتاب الدكتور انطوان متى هو أنه في ظل الثنائية الأميركية ـ السوفياتية السابقة كان هناك مكانًا للقوى الاقليمية... ومن هذه الزاوية كان يمكن وصف الحرب العراقية ـ الايرانية بأنها حربًا إقليمية. إذ أن أي تدخل مباشر أميركي أو سوفياتي كان يمكنه أن يُشعل حقول النفط وما هو أبعد منها... ولكن مع « النظام الدولي الجديد » ومع سلسلة التغييرات التي أصابت دول « الاتحاد السوفياتي » أصبحت واشنطن هي اللاعب الأساسي

التي ترفض أية شراكة في الخليج. فالعراق الذي تطلع إلى لعب دور اقليمي خليجي واجهته واشنطن بـ « عاصفة الصحراء » وحشدت لذلك جيوشًا مختلفة من الغرب والشرق. والأسباب واضحة. فـالخليـج يمثـل النمـوذج الصـارخ للمصالح الحيوية الأميركية التي تتمثل بالاحتياطي النفطي العالمي الهائل (٧٠٪ من احتياطي النفط)، وبالممرات المائية الاستراتيجية (باب المندب ومضيق هرمز)، هذا عدا عن كون الدول الغربية تعتمد على ٤٠٪ من نفط المنطقة. وأكثر من ذلك فإن فائض البترودولار العربي يوظف في البنوك الأميركية ويعاد استثماره في الاقتصاد الغربي، وفي شراء الأسلحة، والمعاهدات الأمنية، حيث للتعاون العسكري ـ السياسي ثمنًا وكلفة.

في كتاب الدكتور أنطوان متى ثمة إضاءات على جوانب خفية. فبريطانيا التي اعتمدت أسلوب المعاهدات مع القبائل حفظًا لمصالحها ها هي واشنطن تكرر تجربتها خصوصًا بعد عاصفة الصحراء حيث كرّت سبحة المعاهدات الأمنية والعسكرية مع الكويت وقطر والامارات وعمان والسعودية. فإذا كان الخليج قد عرف شيئًا من الاستقرار المهزوز في ظل « الحرب الباردة« ، فإنه مع « النظام الدولي الجديد » يتحول إلى ترسانة عسكرية. وكل ذلك مؤشّـر على عواصف كثيرة، ليس أقلها خلافـات الحدود والايـديـولـوجيـا وضرورات الديموقراطية التي لا يستجيب إليها كثيرًا واقع المنطقة.

والاستنتاج الذي يذهب إليه الدكتور متّى بالقول بأن واشنطن ترفض أية « شراكة إقليمية في الخليج » هذا الاستنتاج يدفـع بـالضرورة إلى أن واشنطـن ستكرّس توترًا في العلاقات بين الدول الخليجية وإيران التي ترفض الوجود الأميركي العسكري في الخليج، والتي تدعو إلى تعاون بين دول المنطقة.

واجب الدكتور انطوان متى أن يتابع ويكمل ما بدأ، في كتاب آخر عن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد والمتغيّرات التي طرحتها الثورة الايرانية. وربما ما يعذر الدكتور متّى أن الكتاب عن المرحلة الجديدة مازال مبكرًا ويحتاج إلى رصد ووقت لأن الخليج لا زال يخبىء ويحتضن الكثير من

المفاجآت أنظمة وحكامًا. فالنظام الدولي الجديد أحدث خللًا واهتزازات في بعض مناطق العالم... وبالتالي لن تتأخر تأثيرات هذا النظام بحكم معطياتها الجديدة، أن ترخي بظلالها على هذه المنطقة الحساسة من العالم. سيّما وأن هناك من يعترض على الهيمنة الأميركية الجديدة أو على نموذجها الحضاري الغربي حتى داخل البلدان المحسوبة على الولايات المتحدة الأميركية. بمعنى أن التحولات الداخلية قد تكون مفتاح التغيير أكثر من العوامل الدولية الخارجية. فالتعايش بين النظام الدولي الجديد والأنظمة الخليجية يفترض نمطًا جديدًا من العلاقات والحاكمين، مثلما يفرض سياسات جديدة تتوافق ومعطاه الجديد.

عبد الهادي محفوظ
صحافي

مقدمة

علاقتي بِـ « الخليج » كانت عرضية، قبل أن تصبح دراسة ومتابعة، بحثًا واهتمامًا. فعندما نلت شهادة « الماجستير » في العلوم السياسية، من جامعة القديس يوسف في بيروت، توجهت إلى باريس لأتابع تخصصي في العلاقات الدولية. ولم يكن في ذهني بعد موضوع البحث العام لأعداد أطروحة الدكتوراه. سألت استاذي الدكتور جورج قرم، وهو من أبرز الاختصاصيين اللبنانيين والعرب في شؤون المنطقة، نفطًا ومالًا واقتصادًا وانماءًا، عن موضوع للدراسة فأجابني فورًا: تعمّق في الخليج، إنه « المستقبل »!

وفي « معهد الدروس العليا » الفرنسي اقترحت على الأستاذ المشرف البروفسور الراحل جاك فرنان، مدير « معهد دراسة السياسة الخارجية » السابق، والمعروف حاليًا تحت إسم « المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية »، موضوع الخليج. فرحب مركزًا على ان يتناول البحث دراسة « النفط والنظام السياسي - الاستراتيجي للخليج »، من زاوية العلاقة الترابطية بينهما وببعديها الاقليمي والدولي. أي من خلال التوازن القائم بين الشرق والغرب وخطوطه المرسومة في المنطقة والعالم آنذاك. بينا ارتأى استاذي الآخر، المفكر الاستراتيجي المعروف، البروفسور الراحل ريمون أرون ضرورة الاهتمام بموازين القوى القائمة بين اللاعبين الاقليميين، ومدى ارتباطاتهم وتحالفاتهم الخارجية، وحجم رهاناتهم وطموحاتهم.

بعد تحضير استغرق سنتين، دافعت عن أطروحتي - في تموز - يوليو - ١٩٧٨، في وقت بدأت شرارة «الثورة» في إيران تنذر بتطورات خطيرة حيال مصير نظام الشاه السابق، ومستقبل المنطقة. سيما وأن هذا النظام قد ملأ الفراغ الاستراتيجي الذي تركه الانسحاب البريطاني من شرق السويس وبدأ يلعب دور «شرطي الخليج».

وتشاء الصدف أن أعرض أطروحتي على رئاسة تحرير مجلة «النهار العربي والدولي» اللبنانية الصادرة في العاصمة الفرنسية، بغرض الكتابة عنها. فطُلب منّي أن أنضم الى اسرتها لمتابعة الموضوع الايراني الذي كان يتحرك ويلتهب.

وقد أتاح لي عملي الصحافي أن أُقابل الأمام آية الله الخميني في ضاحية «نوفل لوشاتو» الفرنسية عند وصوله إليها. كذلك من مقابلة آية الله محمد حسين منتظري، كما وسمحت لي الحرب العراقية - الإيرانية مقابلة وزير الخارجية العراقي آنذاك سعدون حمادي، ومن ثمّ زيارة العراق لمتابعة هذه الحرب وانعكاساتها الاقليمية. عندها وطأت قدماي أرض الخليج ومشارف شط العرب للمرة الأولى.

في السعودية، شاهدت بأم العين ثروة النفط وثورته، وكيف تحولت الصحراء الى خُضرة، والبداوة الى حضارة، والعزلة الى انفتاح وتواصل مع العالم الخارجي.

رحلتي الخليجية لم تنتهِ، بل استمرت اختصاصًا وكتابات ومحاضرات وتحليلات وتوقعات. وشغفي تجاه الخليج في تزايد، على أمل أن أجول على كافة بقاعه ومواقعه، بدءًا بمضيقه (هرمز) وممراته وجزره، فضلًا عن أباره وشواطئه. فجزء من التاريخ العالمي المعاصر كُتب فيه أو عنه. وهو سيبقى هكذا الى أمد غير منظور، طالما بقيت ساعة الطاقة في العالم تعمل بتوقيته.

★ ★ ★

لم تحكم قوة خارجية الخليج، أو عرفت كيف تحكمه، مثل بريطانيا العظمى. فهي جعلته « بحرًا » لها، ومنطقة « محرَّمة » على الآخرين و« مقفلة » أمامهم. وهي حمت « طريق الهند »، قلب الامبراطورية ورمزها، عِبْره، بشكل دافعت فيه عن أسطولها التجاري بواسطة أسطولها العسكري.

وقد أدرك البريطانيون أن أمن امبراطوريتهم، ونفوذهم، في العالم يمرّ في الخليج، بحيث اعتبروا أن أي تهديد لوجودهم أو نفوذهم فيه، هو تهديد لمصالحهم الحيوية. أي أنهم كانوا مستعدين للحرب لردء أي تهديد وردع أي خطر.

فهم صدّوا نابوليون بونابرت، الذي حاول قطع « طريق الهند » عليهم، بدءًا من مصر وثانية من الخليج، حيث روَّج خبر « أسلمته » توسلًا لاستمالة قبائله، وانتصروا عليه.

وقد رسخوا زعامتهم من خلال عقد المعاهدات السياسية ـ الأمنية مع زعماء القبائل، وأفهموا هؤلاء بأن بقاءَهم في السلطة مرتبط باستمرار الوجود البريطاني في الخليج.

وعندما أصبحوا أسياد المنطقة عملوا على تعزيز الاستقرار، وحصَّنوا مواقعهم للعب دور الشرطي والحاكم في آن، وحصلوا على حق التدخل لضمان أمن الخليج وسلامته.

وقد منعوا أيضًا الأمراء من الدخول في علاقات مع حكومات أخرى غير الحكومة البريطانية، وحذَّروهم من تأجير أي أرض قبل موافقة السلطات البريطانية. خصوصًا عند ظهور النفط وتدفقه.

مع مرحلة النفط أوجد البريطانيون معاهدة « الامتياز العام » التي شملت كافة المناطق الخليجية. وهي سمحت لهم، بالإضافة إلى الاتفاقات الأمنية، في وضع يدهم على الخليج لردح من الزمن دام مئة وخمسون عامًا.

إلا أنهم خسروا « معركة النفط » في وجه الوافدين الجدد: الأميركيين. ومع هذه الخسارة بدأت عملية انكفائهم عن المنطقة الى أن أفلت شمس الامبراطورية عن أراضيها. لكنهم، في مطلق الأحوال، حكموا الخليج بطريقتهم « الاستعمارية » التقليدية، وانتزعوا دائمًا الموافقة السياسية لمستعمراتهم.

واللافت انه لم يعترض « استعمارهم » تمرّد أو ثورة تذكر من قبل السكان المحليين. وعندما قرروا الخروج من المنطقة، أعلنوا عن قرارهم قبل ثلاث سنوات من تنفيذه. أي أنهم لم ينسحبوا تحت وطأة ضغط أو قوة أخرى، على غرار « الاستعمارات » الأخرى. وذلك بحكم انهم كانوا القوة الأقوى في العالم. لا بل هم انسحبوا، عندما ايقنوا ان الحرب العالمية الثانية قد أفرزت قوى عالمية جديدة، وبعدما أدركوا أن زعامتهم في العالم أو للعالم قد دخلت حقبة الانحسار.

أكثر من ذلك، عندما أعلن البريطانيون عن عزمهم الانسحاب من الخليج، علت الدعوات من أجل بقائهم، وبرز خوف من رحيلهم، وقلق حيال الطرف الاقليمي أو الدولي الذي سيسد فراغهم، أو القوة البديلة الأخرى التي ستحل محلهم.

وكلمة « فراغ »، في القاموس الاستراتيجي للخليج، سمة من سماته، نظرًا لتعدد القوى الطامحة أو الطامعة الى « حكم » الخليج والسيطرة عليه. وهذا التعدّد مرادف لكلمة « عدم استقرار »، طالما أن الأحداث أظهرت أن الخليج لا يمكن أن يحكم من قوة أقليمية واحدة، أو من قوة تريد أن تكون « بريطانيا » أخرى، بل من القوة الدولية الأقوى في العالم.

★ ★ ★

إذا أرسى « السلم البريطاني » الاستقرار في الخليج، فإن « السلم الأميركي » حريص عليه. وقد ربط الأميركيون أمنهم، وأمن العالم الحر عموماً، بأمن الخليج ونفطه، الى حد إعلان الحرب والتشهير النووي.

وما طبّقه الأميركيون حيال السوفيات، في ظل النظام الدولي السابق، طبقوه في ظل النظام الدولي الأحادي الجديد. والحرب الأميركية ـ العراقية، نتيجة اجتياح الكويت، كرست هده المقولة الأمنية الأميركية، إلى درجة لم تستطع دولة غربية واحدة إلاّ ترسيخها والتضامن معها.

والمفارقة ان هذه الحرب قد كشفت أنه، بعد انحسار الجبار السوفياتي عن ساحة العالم، وضمناً عن مياه الخليج، لم يعد من خصم للجبار الأميركي، في المنطقة، سوى « الجبابرة » الاقليميّين، وفي مقدمهم إيران والعراق. أي أنه بات يعود على الولايات المتحدة الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى الاقليمية، التي أصبحت لوحدها قادرة على تهديد سلامة الخليج واستقراره، والنفوذ الأميركي ومصالحه. وإذا كرست الحرب الأميركية ـ العراقية مبدأ « تدويل » أية حرب جديدة في الخليج، فإن الحرب العراقية ـ الإيرانية لم تخرج عن طابعها « الاقليمي » وهي بقيت محصورة في إطار نزاع بين « نظامين ». أي أن شمولية الحرب في الخليج تبقى وليدة الحروب « المدوّلة »، لا الحروب « الاقليمية ». لا بل ان أية مواجهة جديدة في الخليج في ضوء الواقع الدولي الجديد، ستكون « دولية »، لتنتفي عنها الصفة « الاقليمية ».

ومن مفارقات الخليج أيضاً، ان الحرص على ابقائه في منأى عن الحروب والهزّات الثورية، قد سقط مع « الثورة الاسلامية » في إيران، ومع الحربين العراقية ـ الايرانية والأميركية ـ العراقية. في حين بقيت الحروب العربية ـ الاسرائيلية بعيدة عنه، وعلى أطرافه، طيلة نصف قرن، إلا عندما حاول العراق، في حرب « عاصفة الصحراء »، ربط الخليج للمرة الأولى بالشرق الأوسط كساحة حرب واحدة، بهدف فكفكة التحالف الغربي ـ العربي، وإعادة تحويل الصراع الى عربي ـ اسرائيلي.

كذلك عادت دول الخليج وتحفّظت حيال مبدأ إرسال قوات عسكريـة شرق أوسطية مصرية ـ سورية مشتركة لرعاية أمن المنطقة وضمان استقرارها، عقب هذه الحرب، والذي كان قد كرسه «اعلان دمشق» في آذار (مارس) ١٩٩١.

ومحاولة الربط هذه حثت الولايات المتحدة على ضرورة تسوية أزمة الشرق الأوسط حفاظًا على أمن الخليج. خصوصًا أن زعامتها للنظام الدولي الجديد باتت تسمح، أكثر من أي يوم مضى، لمصالحة أمن النفط وأمن اسرائيل، ووضعهما تحت مظلة «السلم الأميركي». ومثل هذه المصالحة تتيح للأميركيين «ضبط» الشرق الأوسط بكامله، وبالتالي فرض استقراره على الطريقة البريطانية. أي أن واشنطن وهي تقود العالم، ستبقى لوحدها شرطي الخليج وحارسه. فـ «شرطي الخليج» اليوم هو «الشرطي العالمي».

لكن عملية «الضبط»، التي أصبحت مضمونة دوليًا، ما تزال منقوصة خليجيًا. فإذا خطط الأميركيون لـ «ضبط» العراق وتحجيم قوته وخطره، تبقى ايران تشكل عامل «عدم استقرار»، وتحديًا أصوليًا وعسكريًا لن يستكين في ظله «السلم الأميركي»، إلاّ بعد تدجينه وتطويعه. سيما وأن «التعايش» بين الحالة الايرانية والسلم الأميركي يبقى مستحيلًا، لا فقط من منظور التعارض في هوية نظامي البلدين وطبيعتهما، أو من واقع الخلاف بينهما، أو نتيجة للصراع على زعامة المنطقة، إنما من منطلق تاريخي ـ سياسي ـ استراتيجي وهو أن أي طرف خارجي يريد حكـم الخليـج يـريـد أن يحكمـه لوحده، من دون شريك، أو توازن مع طرف آخر، اقليمي أو دولي.

فلا الشراكة الأوروبية ـ اليابانية مسموحة، نفطًا وسياسة مع الأميركيين، ولا طبعًا الشراكة الاقليمية ـ أمنيًا وعسكريًا. أي أن الأميركيين يطبقون في الخليج ما سبق وأن طبقه البريطانيون من أحادية للهيمنة والسيطرة، على صورة النظام الأحادي العالمي الذي يتزعّموه.

ومن هذا المنطلق سيبقى الأميركيون وسلمهم في الخليج، طالما بقيت

الولايات المتحدة القوة الأقوى في العالم. لا بل لن ينسحبوا منه إلا بعد تراجع حكمهم عن زعامة العالم وساحته، أو على الأقل عند نضوب جوفه من النفط، أو باطنه من الثروات المعدنية الأخرى.

فهذا الخليج سيبقى «أميركيًا»، طالما لم تظهر بدائل للقوة الأميركية فيه وفي العالم، وطالما أن قواه الاقليمية تبقى تحت سيطرة هذه القوة وقبضتها، إن لم تكن أداةً لها ولسيطرتها، إلى حد فرض «الوصاية» و«الحماية» عليها.

المؤلف

مدخل

السياسة الدولية هي، بحسب تعبير كلاوزفيتس، مبادلات واتصالات. بكلمة أخرى، الأرض والمياه هما عنصرا الصراع على الساحة العالمية.

في هذا المضمون، الجيولوجيا والجغرافية ـ السياسية والجيوستراتيجية، تتداخل أو تتكامل، تدلّ الاستراتيجيين على خطوط القوى أو النقاط الهامة التي عليهم الأخذ بها أو السيطرة عليها. وإذا كانت الجيولوجيا تكشف، خلال فترة زمنية وضمن مساحة معينة، المصالح الحيوية، والجغرافية ـ السياسية تعكس الأهداف المثالية الثابتة، فالجيوستراتيجية تذكر ما يبقى، حاليًا، ممكنًا ومرغوبًا. من هنا تكمن الأهمية المعطاة دائمًا إلى «المناطق التي تلعب دور صلة الوصل بين قارات العالم وتتوافق مع برازخ ومضائق ـ ممرّات ضرورية وموارد نفطية رئيسية... حيث يقع التنافس بين الدول على قواعدها وعلى إمكانيات التأثير فيها ومن خلالها».

من جهته شدد الجغرافي ـ السياسي الانكليزي ماكندر على أهمية الكل المكون من أوروبا ـ آسيا ـ افريقيا والذي اسماه «جزيرة العالم» (World-Island): «الذي يسيطر على هذه الجزيرة يصبح سيّد العالم». هكذا كون الخليج العربي يشكل جسرًا طبيعيًا بين أوروبا وآسيا وأفريقيا وروسيا والمحيط الهندي ومنطقة ترانزيت حيوية لحركة الملاحة البرية والبحرية والجوية وبحيرة نفطية هائلة ضرورية لأمم القرن العشرين، فهو قلب المصالح

الدولية. انه، في الأكيد، إحدى أخطر الأمكنة في العالم. فحسب تعبير بيار بـان «ان تموجات الخليج الصغير قادرة على احداث عواصف في محيط العلاقات الدولية».

إذا سعت المجتمعات الصناعية الغربية، بغية تحقيق طلباتها الدائمة من النفط والحفاظ على أهم مصدر للطاقة في العالم، إلى جعل الخليج العربي، حسب كلمة هنري لابروس «منطقة محرّمة»، فهذه المنطقة اعتبرت في ظل الحرب الباردة وفي علاقات الشرق والغرب، أحد مفاتيح التعايش السلمي.

الفصل الأول

جغراسية الخليج العربي:

مفصل بين القارات

البحر الأحمر، وامتداده نحو البحر المتوسط وقناة السويس، يشكل مع المحيط الهندي ذراعي بحر الخليج العربي الذي هو ممر مائي بحري يمر عبره جزء رئيسي من إنتاج نفط البلدان الآتية: إيران، العراق، الكويت، البحرين، السعودية، قطر، الامارات العربية المتحدة، عُمان. أي نصف الاطنان المصدرة من المنطقة باتجاه البلدان الصناعية في العالم الحر.

والخليج العربي هو أيضًا الممر الحيوي الذي تصل عن طريقه حاجات هذه البلدان من العالم الخارجي. في الواقع لجزء كبير من العالم - البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستوردة له - يقع الخليج العربي في منطقة استراتيجية حساسة حيث يعود لصالح الفريقين الحفاظ على حرية التحرك فيه والعبور اليه. وجغرافية هذا الممر لها ميزة خاصة. فالخليج العربي بحر مقفل في الشمال منفذه الوحيد في اتجاه الجنوب يمر عبر مضيق هرمز الذي يتيح للدولة - أو مجموعة الدول - المشرفة على أمنه ورقابته التأثير على حركة الملاحة والعبور فيه في الاتجاهين. ولتبيان المصلحة الأساسية لمنطقة الخليج العربي يمكن ان نعتبر أن حركة نقل النفط التي تتم عبره تشكل إحدى المعطيات الرئيسية للصراع على النفوذ ولعرض عضلات القوى الكبيرة والمتوسطة، من اقليمية ودولية، في المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر المتوسط، ولمراقبة طرقات رأس الرجاء الصالح وقناة السويس.

إذا أدركنا أن نصف المبادلات العالمية التي تتم عبر البحار تتناول النفط فالسيطرة على البحار تعطي، أكثر من أي وقت مضى، للذي يتحكم بها، قوة تأثير حاسمة تجاه أية دولة أخرى عن طريق النفط فقط.

إلى جانب هذه المميزات الاقليمية تدخل منطقة الخليج العربي في إطار استراتيجية الدول العظمى حيث الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهندي والبحر المتوسط تشكل مسرحًا واحدًا للعمليات الحربية، أي كيانًا سياسيًا واحدًا. فالدوائر العسكرية الأميركية وجدت في شمال بحر العرب أحد أهم النقاط الاستراتيجية التي في وسع الغواصات الذرية الأميركية من نوع «بولاريس - أ - قذف صواريخ «بوزايدون» - مداها ٢٨٨٠ ميلًا أرضيًا ومزودة برؤوس نووية - في اتجاه كل من الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي السابق الذي أصبح منذها معرضًا، وللمرة الأولى لغارات نووية من الجنوب بدلًا من الشمال وحده عبر المحيط الأطلسي والهادىء.

بينما وجدت الاستراتيجية السوفياتية، السابقة، في المضائق والممرات البحرية للمنطقة حلقات لسلسلة حيوية في مستلزمات الاستراتيجية كدولة عظمى. كما أن قناة السويس شكّلت قدرة أساسية للسوفيات كون البحر الأسود لا يبعد، عن طريقها، الا ٢٢٠٠ ميل عن المحيط الهندي بدل ١١ ألف ميل على البواخر السوفياتية اجتيازها عبر المتوسط ورأس الرجاء الصالح. كذلك تقع فلاديفوستك، قاعدة الأسطول السوفياتي في المحيط الهادىء، على بعد ٩ آلاف ميل عن المحيط الهندي.

الجزء الأول: الخليج العربي والمحيط الهندي

الخليج العربي وطرفه الغربي، المحيط الهندي، والمناطق المحاذية له تشكل معًا روابط استراتيجية جديدة بين شرق المحيط الهادىء وجنوب آسيا وشرقها والشرق الأوسط وشرق افريقيا. ومنذ إغلاق قناة السويس في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بات المحيط الهندي: كممر ترانزيت لقسم كبير من نفط الخليج العربي، مركز منافسة حادة، برغم أن القوى الاستعمارية - بريطانيا، فرنسا، هولندا والبرتغال - كانت قد انسحبت من المنطقة. فضلًا عن ذلك، لم يفقد المحيط الهندي، مع إعادة فتح قناة السويس في حزيران (يونيو) ١٩٧٥، أهميته الاستراتيجية. إلى هذه الميزات الجغرافية يرتدي المحيط الهندي طابعًا استراتيجيًا على صعيد تحركات الأساطيل البحرية ومراقبة أمن خطوط نقل النفط. وأهمية المحيط الهندي تكمن في مضائقه الآتية:

- هرمز على باب الخليج العربي.
- باب المندب جنوب البحر الأحمر.
- ملقه بين ماليزيا والمحيط الهندي.

رأس الرجاء الصالح في أقصى الطرف الجنوبي لأفريقيا.

وحسب تعبير روكو بأونيه يعتبر المحيط الهندي «القلب الجديد للعالم» لما يختزن من موارد أولية وبشرية. فالذي يسيطر على المحيط الهندي في وسعه أن يهيمن على السياسة الدولية.

والمحيط الهندي من «بحيرة انكليزية» تحول مع استقلال الهند وباكستان وسيلان وبورما وانسحاب بريطانيا من «شرق آسيا»، وبروز دول جديدة ذات سيادة في منطقة الخليج العربي، إلى هدف استراتيجي في مخططات الدول الكبرى والاهتمامات الاقليمية للدول المحيطة به.

أ ـ المحيط الهندي: امتداد دولي للخليج العربي.

يشكل النقل البحري، خصوصًا نقل امدادات النفط من الخليج العربي، أحد أهم المعطيات الاستراتيجية في المحيط الهندي. وإذا أخذنا في الاعتبار أن إنتاج النفط في الخليج العربي يراقب بأكثريته من قبل الغرب ندرك عندها أهمية نقل امدادات نفط الخليج العربي وحرية تحرك ناقلات النفط ـ عن طريق رأس الرجاء الصالح أو قناة السويس ـ بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية واليابان. لكن الموضوع الرئيسي، بالنسبة إلى العالم الحر، يكمن في حماية حرية الطرقات البحرية: فالمخاطر البحرية، التي يمكن أن تتعرض لها حركة نقل النفط، تأتي من الغواصات أو الألغام البحرية العائمة، أو الغام ترميها طائرات حربية من الجو. أي أنه من الضروري ألا تعرقل حركة النقل هذه عوامل خارجية كنشوب نزاع في الخليج العربي أو إمكانية سد مضيق هرمز، إحدى أضعف النقاط على طريق النفط الخارج من الخليج العربي. إذ من الممكن أن تتعرض ناقلات النفط، خلال سيرها، إلى تدخلات وعمليات هجومية: إن ناقلات النفط التي تترك عمق الخليج العربي تمر أولًا في عرض البحرين وقطر، ثم بين ايران والامارات العربية المتحدة لتخرج أخيرًا من مضيق هرمز في اتجاه خليج عُمان في خط مستقيم نحو المحيط الهندي، أو تأخذ طريق بحر العرب فالبحر الأحمر وقناة السويس. كما أنه لا بد للبواخر المتجهة نحو مرافىء الخليج العربي من سلوك طريق هذا الممر.

وخطورة طريق النفط المتهجة من الخليج العربي مرورًا بالمحيط الهندي تطرح للدول الغربية أسئلة سياسية وعسكرية واستراتيجية. فهذه البلدان المرتبطة، حتى إشعار آخر، بنفط الخليج العربي وبالطريقة التي ينقل فيها لن تقبل بأية عملية «ابتزاز» أو «إنذار» تهدف إلى تعطيل أو قطع خط النفط الحيوي أو المساس بمثل هذه المصالح وتهديدها.

ب ـ المحيط الهندي: أمن مضيق هرمز والدور الايراني.

مضيق هرمز هو بوابة العبور المائية الضيقة الى منطقة الخليج العربي. وعبر

هذا المضيق تمر، في الظروف الطبيعية الأمنيـة ناقلة نفط كل ١١ دقيقة تقريبًا متجهة إلى الخليج العربي أو خارجة منه. ومنه يتدفق نحو ثلثي امدادات العالم من النفط ـ أي ٩٠ في المئة من حاجات اليابان و٧٠٪ مما تحتاجه السوق الأوروبية المشتركة و٥٠٪ من استهلاك الولايات المتحدة الأميركية. أما ضيق هذا المضيق (عرضه ١٩ ميل وعمقه ٦٠ متر) فيجعله، وبالتالي، طريق النفط عبره، عرضة لمخاطر بفعل عوامل خارجية اقليمية ومحليه يكون من نتائجها اغلاقه. فيكفي اغراق ناقلة نفط واحدة لكي تتعطل حركة المرور فيه. من هنا تبرز استراتيجية هذا المضيق، وفي الوقت نفسه تكمن نقاط ضعفه. والمخاطر التي قد يتعرض لها يمكن حصرها في النقاط الآتية:

أ ـ خطر رئيسي يكمن في الغواصات التي في وسعها التحرك في مياهه في سرية تامة. وايران كانت أول دولة خليجية تدفع بإحدى غواصاتها باتجاه هذا المضيق.

ب ـ إمكان تعرض ناقلات النفط في عرض مياهه لأنواع مختلفة من العمليات الهجومية المسلحة بما فيها المدفعية والصواريخ الموجهة من البحر والأرض، التي في وسع جماعات ثورية منظمة القيام بها انطلاقًا من الشـاطـىء، أو من مناطق محاذية غير مستقرة كمنطقة رأس مصندم والجبل الأخضر.

ج ـ خطر ناجم عن وجود قوات نظامية تابعة لدول المنطقة أو لدول أجنبية، على ضفتيه الجنوبية والشمالية، تعمل على زرع الفوضى والعبث بأمنه لضرب الاستقرار في المنطقة.

د ـ نشوب حرب اقليمية أو محلية بين دول المنطقة أو بين دول أجنبية ودول من المنطقة، أو بين دول أجنبية في ما بينها بسبب المنطقة.

وأول دولة معنية مباشرة وبشكل رئيسي في هذا المضيق هي إيران. فأمن إيران الاقتصادي والسياسي والعسكري يبقى مرتبطًا ارتباطًا عضويًا بأمن مضيق هرمز، ذلك بأن المضيق يربط إيران ببقية المحيطات في العالم ومنه

يخرج النفط الايراني إلى كل من أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة وغيرها من الدول المستهلكة. فنقل النفط الايراني لا يتم إلا عن طريق البحر عبر هذا المضيق، بعكس بعض دول المنطقة، كالسعودية والعراق التي تستفيد من أنابيب النفط التي تربط حقولها بشواطىء البحر الأبيض المتوسط. كما أن ٦٥ في المئة من تجارة إيران الخارجية تتم عن طريق المرافىء الواقعة داخل الخليج العربي. وتأثير المضيق على اقتصاد إيران ومصالحها السياسية وأمنها الاقليمي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي دفع بنظام الشاه السابق إلى تطبيق استراتيجية «شرطي الخليج». فطهران كانت تخشى أن تتمركز على أطراف المضيق، خصوصًا على شواطئه الشمالية المائية، قوات معادية، مما يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن إيران الذاتي، ولعملية تصدير نفطها إلى الخارج ولوصولها إلى منطقة المحيط الهندي.

ونظام الشاه، قد استفاد من الانسحاب لبريطاني في أواخر عام ١٩٧١ ليشرع في بناء قواعد عسكرية تشرف على مضيق هرمز ولتعزيز قدرات قواته العسكرية، خصوصًا البحرية منها.

ج ـ المحيط الهندي: أمن خطوط النفط ومراقبتها والدول الكبرى

أعتبر ظهور القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (السابق) وبدرجة أقل الصين الشعبية، في المحيط الهندي إحدى أهم عناصر السياسة الدولية. فالقوى الكبرى وضعت في المحيط الهندي استراتيجية خاصة متحررة من كل الارتباطات البريّة، ومرتبطة باستعمال الجزر والمحيطات المتكيّفة مع مستلزمات العصر النووي. وهي تجد في هذه المناطق حلبة بحجم مصالحها الهائلة التي يشكل النفط فيها الرهان الأهم. فالدول العظمى لاحقت أزمة الخلافة الناتجة عن «الفراغ البريطاني»، وكل دولة جهدت لتلعب في المنطقة دورًا عن طريق حلفاء أو أصدقاء بدلاء. فبالنسبة إلى الأسطول السابع الأميركي المتمركز في المحيط الهادىء أو الأسطول السوفياتي

(السابق) المتحرك انطلاقًا من قاعدة فلاديفوستوك وجد الأميركيون والسوفيات في حرية البحار ـ خصوصًا حرية العبور في المضائق ـ هاجسهم المشترك.

وتبعية كل من الولايات المتحدة ودول حلف شمالي الأطلسي وبلدان «منظمة التعاون والانماء الاقتصادي» إلى نفط الخليج العربي تدفع إلى المحيط الهندي والخليج العربي حدود أمن العالم الغربي. فحاجات البلدان الصناعية الغربية الى النفط تحثّهم إلى وضع، بين اهتماماتهم الرئيسية، موضوع الوصول إلى الموارد النفطية في الخليج العربي، وتأمين أمن الخطوط البحرية التي تعبرها ناقلات النفط عبر الخليج العربي والمحيط الهندي، خصوصًا في حال قيام أزمات أو حروب ـ سياسية. كذلك في إطار استراتيجية شاملة متكيّفة مع الضرورات الاقليمية، على صعيد الأسلحة الكلاسيكية، ومع المستلزمات الاستراتيجية، على مستوى الردع النووي، تعمل الولايات المتحدة على المحافظة على نفط الخليج العربي وطريقة نقله عبر المحيط الهندي.

في الواقع تعتمد الولايات المتحدة بالدرجة الأولى على قاعدة «دييغو غارسيا» في المحيط الهندي لتغطي عملياتها العسكرية في المنطقة والخليج العربي. في هذا المعنى قال الأميرال المور زاموالت، القائد السابق للبحرية الأميركية، ان «أحداثًا مثل الحرب الاسرائيلية ـ العربية، وحظر النفط، ورفع أسعاره، تثبت بوضوح أن مصالحنا في المحيط الهندي مرتبطة مباشرة بمصالحنا في أوروبا وآسيا وبشكل أوسع بمصالحنا الأساسية في الحفاظ على توازن شامل للقوى الموجودة في العالم. فالمحيط الهندي هو اليوم المنطقة حيث سنشهد في السنوات العشر القادمة تحولا مهمًا في ميزان القوى العالمي». وهذا يعني أن الولايات المتحدة تحرك قوّاتها الاستراتيجية في المحيط الهندي لتثبت قدرتها في التدخل في البلدان المحيطة به.

من جهة أخرى بغية مراقبة الممرات المائية الاستراتيجية في آسيا وللحفاظ على الهيمنة الأميركية في منطقة المحيطين الهادىء والهندي، اعتمدت الولايات

المتحدة على استراتيجية مبنية على الجزر البحرية ممّا يتيح لها التأثير على كل الأمم التي يرتبط اقتصادها بالاستيراد البحري، من مواد غذائية ومحروقات ومواد أولية استراتيجية. وهذا الاشراف والمراقبة يمارسها الأسطول الأميركي في المحيط الهادىء فضلًا عن سلسلة متواصلة من القواعد ـ الجزر التي تأخذ شكل هلال وتمتد من اليابان وأوكيناوا في شمال ـ غرب المحيط الهادىء، وتايوان والفيليبين في جنوب ـ غرب المحيط حتى سينغافوره ودييغو غارسيا وجزر سايشيل في المحيط الهندي. فضلًا عن قواعد وتسهيلات في كل من عمان والصومال وكينيا ومصر. فهذه القواعد ـ الجزر تلعب دور لوجستي وحلقة وصل بين القوى الأميركية المتمركزة في المنطقة ـ، كذلك دور «مرافىء ارتباط» للسفن العسكرية الأميركية الموجودة باستمرار في غرب المحيط الهادئ، فضلًا عن كونها تحتوي على مستودعات الأسلحة والذخيرة والمعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى القوى الحليفة في المنطقة.

في المقابل كان أول ظهور للأسطول السوفياتي السابق في المحيط الهندي في ربيع ١٩٦٨ عندما أعلنت بريطانيا عن عزمها على الانسحاب من «شرق قناة السويس». أمّا أهداف الاستراتيجية السوفياتية فانحصرت في الآتي:

- إبراز صورة الاتحاد السوفياتي كقوة كبرى عالمية.
- توسيع رقعة نفوذ موسكو في المنطقة.
- مواجهة النفوذ الغربي.
- ممارسة ضغط على الدول الموجودة خارج المنطقة والتي ترتبط سلامة اقتصادها بالخطوط البحرية التي تمر عبر المحيط الهندي.

لقد سمح الانسحاب البريطاني من «شرق السويس» للبحرية السوفياتية بزيادة قوتها في المحيط الهندي. وهذا المحيط كان حيويًا للبحرية السوفياتية التي كان لها فيه مراكز دعم أساسية. من هنا كان العزم السوفياتي المتواصل لتثبيت سيطرة الاتحاد السوفياتي في البحر الأحمر والمحيط الهندي. أما المقاييس

التي اعتمدتها الاستراتيجية السوفياتية في المنطقة فكانـت تنطلـق مـن مبـدأين:

- الأول التحرك باتجاه المحيط الهندي عن طريق الخليج العربي، أي من خلال العراق وإيران.

- الثاني تحويل البحر الأحمر، الذي يتصل بالمحيط الهندي، إلى «بحر حر». أي ممر يخضع لسيطرة الاتحاد السوفياتي ومفتوح أمام حركة سفنه.

من جهتها تساهم القوى الأوروبية، إنما بدرجة أقل، في استقرار المنطقة السياسي وازدهارها الاقتصادي، وسياساتها لا تشكل بديلًا لسياسة الولايات المتحدة إنما تكملة لها.

وهذه الأهمية الاستراتيجية والجغرافية للمحيط الهندي سبّبت، إثر ازديـاد المنافسة بين الدول الكبرى، قلقًا داخل الدول المحيطة بها، خصـوصًـا البلـدان الأفريقية - الآسيوية نتيجة ماضيها الاستعماري. كذلك أسهم امتلاك بعض هذه الدول، كالصين والهند وباكستـان، على أسلحـة أو مفـاعـل نـوويـة في قلْب موازين القوى الموجودة وبالتالي في خلق حالة من عدم الاستقرار الاقليمي.

على الرغم من القرار رقم (XXVI - ٢٨٣٢) الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١ والذي جاء فيه ان المحيط الهندي هو «منطقة سلام»، فضلًا عن القرار رقم (XXVII - ٣٠٨٠) الصادر في ٦ كانون الأول (ديسمبر) والمتعلق بالوجود العسكري للقوى الكبرى، لم تتوصل بلدان هذه المنطقة إلى الاتفاق على سياسة مشتركة بغية خلق منطقة سلام.

وضخامة الرهانات واتساع رقعة المصالح تجعل المحيط الهندي منطقة غير مستقرة تكشف عن توازن ركيك. فهذا المحيط قادم أن يتحول إلى مسرح حيث كل قوة كبرى تميل إلى ترسيخ نفوذها وتثبيت وجودها وسيطرتها وزيادة عدد حلفائها وزبائنها.

الجزء الثاني: الخليج العربي والبحر الأحمر

مع شق قناة السويس تحوّل البحر الأحمر من «بحر مقفل» إلى ممر مائي مفتوح أمام حركة النقل الدولية. ودور البحر الأحمر، كصلة وصل بين افريقيا وآسيا وأوروبا، يبقى مرتبطًا ارتباطًا عضويًا بقدرة تكيّف قناة السويس مع حركة النقل البحرية العالمية وحرية العبور فيه والاستقرار في الشرق الأوسط.

وقد شهدت هذه المنطقة خلال الحربين العالميتين، فضلًا عن الصراع الفرنسي ـ البريطاني، كل أنواع التهريب من أسلحة وغيرها. لكن إذا كانت المواد الأولية والنفط والمراكز الاستراتيجية على طريق الهند تحتفظ بأهميتها فإن هوية القوى المؤثرة والتي لها مصالح في المنطقة قد تغيّرت.

كما أن البحر الأحمر، أيضًا، منطقة اتصالات: شريان حيوي بالنسبة إلى مصر والسودان وأثيوبيا والسعودية ورئة الأردن وإسرائيل، والقناة الضرورية لتحرك أساطيل الدول الكبرى. من هنا ليس في وسع أية دولة عظمى أن تبقى مكتوفة الأيدي عندما يطرح موضوع الوصول إلى البحر الأحمر. هكذا مع رهان النفط وتزايد المبادلات التجارية واكتشاف مناجم معدنية في غوره (تقدر بحوالي ١٠٠ مليون طن من المعادن ـ نحاس، حديد، فضة... ـ محتوى الحفرة التي اكتشفتها الباخرة اطلنطيك ـ ٢) ومع النزاع العربي ـ الاسرائيلي على ضفته الشرقية، والتغييرات السياسية على ضفته الغربية، بات البحر الأحمر منطقة استراتيجية تشكل السيطرة عليها أو حيادها أهمية قصوى أكثر من موقعها الجغرافي البحت الذي يفصل أفريقيا عن آسيا. فالرهان الاستراتيجي ضخم لأنه يشمل شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي والقرن الأفريقي في المحيط الهندي.

أ ـ قناة السويس: اعتبارات اقتصادية ـ مالية

صلة وصل بين عالمين، لعبت قناة السويس الدور الذي وجدت من أجله:

تشجيع وزيادة المبادلات التجارية بين أوروبا من جهة، وآسيا وبلدان المحيط الهندي وبحر الصين وشرق افريقيا وشبه الجزيرة العربية من جهة أخرى. والقناة تسهل امداد أوروبا الغربية بالمواد الخام وتسهم في ازدهار اقتصادها المبني على حرية التبادل التجاري وتنقل السفن امدادات نفط الخليج العربي باتجاهها. كذلك تزيل القناة الصعوبات أمام استيراد المواد الاستهلاكية الغذائية الآتية من أوروبا والتي تخص بلدان آسيا وشرق افريقيا والمنطقة الخليجية.

وقناة السويس، حسب تعبير هنري لابروس يمكن تشبيهها بـ«خط أنابيب حيث يضخ النفط بواسطة السفن». أما بالمسافات (بالنسبة إلى رأس الرجاء الصالح) فأفضلية قناة السويس تظهر جلية لأنها توفر ٤٢ في المئة من المسافة بين الكويت والمرافىء الأوروبية، و٢٨ في المئة من المسافة بين الكويت وجزر البلطيمور في الولايات المتحدة.

إلا أن قناة السويس، كممر مائي ونفطي بالدرجة الأولى، قبل اغلاقها، باتت بعد إعادة فتحها في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٧٥ ممرًا تجاريًا. ففي عام ١٩٦٦ - أي سنة واحدة قبل اغلاقها - بلغت حركة النقل عبرها حدود ٢٤٢ مليون طن، أي ١٣ في المئة من حركة النقل العالمية: منها ١٧٦ مليون طن من النفط شكل فيها إنتاج الخليج العربي ٣٦ في المئة. أما اليوم فإن نفط الخليج العربي يعبر (بالحجم) الطرقات البحرية الآتية: ١٠٠ مليون طن عن طريق قناة السويس، و٣٠٠ مليون طن عن طريق المحيط الهادىء و٦٠٠ مليون طن عبر رأس الرجاء الصالح. بمعنى إذا اعتبرنا أن حركة النقل العالمية قبل إغلاق القناة، كانت تشكل ٧٣ في المئة عائدات القناة، حاليًا فإن ١٠ في المئة فقط من النفط الخليجي باتجاه أوروبا تمر عبر باب المندب، و٩٠ في المئة تدخل مضيق موزامبيك. هذا يعني أن عوامل عديدة متداخلة أتت ضد مصلحة القناة. فمن جهة ساهمت حرب الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف (١٩٦٩ - ١٩٧٠) وحرب تشرين (أوكتوبر) ١٩٧٣ في ازدياد

العراقيل أمام الملاحة في قناة السويس: إغلاق تام، اضرار شبه - كاملة في المرافىء وتوقف أعمال تعميق القناة... ومن جهة أخرى دفع إغلاق القناة إلى بناء ناقلات نفط حديثة تتعدّى حمولتها المئة الف طن. علمًا أن أكبر ناقلة نفط قادرة على عبور القناة، في كامل حمولتها، هي من حجم الستين الف طن. وناقلات من هذا الحجم كانت تمثل عام ١٩٦٧ زهاء ٧٠ في المئة من ناقلات النفط. حاليًا ٢٥ في المئة فقط من وحدات أسطول نقل النفط العالمي في وسعها عبور قناة السويس وهي في كامل حمولتها. وتجدر الاشارة إلى أن أصحاب صناعة ناقلات النفط سرعان ما أدركوا أن حمولة ناقلات النفط في الحجم الكبير تدر فوائد تتخطّى بكثير التكاليف التي يتطلبها الدوران حول رأس الرجاء الصالح. لذا كان لإغلاق قناة السويس أثره السلبي على أهمية القناة، وبالتالي البحر الأحمر، كذلك على الازدهار والتقدم الاقتصادي لبلدان المنطقة.

في المقابل كان لإعادة فتح القناة آثار إيجابية تجلت في ازدحام مرافىء البحر الأحمر الآتية: العقبة الأردني، جده وينبوع النهر في السعودية، حديدة والسالف في اليمن الشمالي، دجيبوتي، مصوع في أثيوبيا وبور - سودان. وتزايد استيراد السعودية أدى من جهة إلى عودة الحياة إلى مرافىء البحر الأحمر، ومن جهة أخرى، ساعد على توظيف المليارات من الدولارات لتحسين المرافىء التي هي قيْد العمل أو بناء مرافىء جديدة.

إذا فضل النفط عبور البحار الحرة للملاحة، كون حجم ناقلات النفط لا يتكيف مع اجتياز القنوات أو الممرات الضيقة، فأعادة تكيف القناة مع ضرورة حركة النقل العالمية - خصوصًا نقل النفط - يتحكم بمستقبل هذا الممر المائي الدولي. من هنا تبدو أهمية الأعمال المتعلقة بتعميق القناة وتوسيعها لاستيعاب حاملات النفط التي تتعدى حمولتها المئتي والستين الف طن.

باختصار، تسعى مصر جاهدة إلى زيادة أرباحها من عائدات القناة عن طريق درس الضرائب التي تفرضها على السفن التي تعبر قناة السويس. علمًا

أنه لنقل نفس كمية النفط السنوي من الخليج العربي إلى أوروبا ـ عن طريق القناة ـ تحتاج البلدان المعنية إلى سفن أقل من التي تحتاج إليها عن طريق رأس الرجاء الصالح.

هكذا، فقناة السويس التي لا تزال تضغط على مستقبل مصر الاقتصادي والسياسي، هي عنصر رئيسي في التوازن العالمي. ففي عصر تزايدت فيه تبعية العالم إلى نفط الخليج العربي، فإن دور القناة قابل أن يستعيد أهميته الدولية. فقدرة القناة على استيعاب مرور ناقلات النفط واستقرار منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي والبحر الأحمر، فضلًا عن المستلزمات الاستراتيجية للغرب، تتحكم إلى حد كبير بمستقبل القناة وازدهارها الاقتصادي، وبمصيرها وقدرها السياسي ـ الاستراتيجي.

ب ـ قناة السويس: اعتبارات سياسية ـ استراتيجية

في مرحلة معينة من تاريخها سيطرت أوروبا على قناة السويس وتحكمت بها. فهذا الممر المائي تحول، في عهد الامبراطورية البريطانية، إلى أداة لسياستها التوسعية، أو بالأحرى إلى امتياز. ومع تأميم القناة عام ١٩٥٦ وأفول شمس الامبراطورية البريطانية عن «شرق قناة السويس» والحروب الاسرائيلية ـ العربية، وقعت القناة ضحية ظروف السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية. فحرية الملاحة عبر القناة تعني بالنسبة إلى الدول الكبرى حرية المنافسة إما سلميًا، عن طريق التجارة، أو عسكريًا، بشكل لا تتوصل فيه إحدى الدول الكبرى إلى فرض سيطرتها عليها: فبدل الصراع الفرنسي ـ البريطاني حلت المنافسة الأميركية ـ السوفياتية. لذا إذا مثلت قناة السويس مصالح مهمة لكل شعوب العالم فإلى أي درجة يكشف إغلاق القناة أو إعادة فتحها مصالح متضاربة بين الدول الكبرى؟ هكذا مع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، إلى أي حد أُعتبر إغلاق القناة مصلحة أميركية على حساب المصالح السوفياتية وحتى الأوروبية؟ أو بالأحرى هل إغلاق القناة كان

يهدف في الحسابات الأميركية إلى التوازن مع الأرباح السوفياتية في مصر وخارجها ؟

في الواقع إذا اعتبرت الولايات المتحدة ان إغلاق القناة يخدم مصالحها في الخليج العربي حول شبه الجزيرة العربية فالاتحاد السوفياتي السابق تحمّل النتائج الآتية:

- اضطر اسطوله التجاري إلى الدوران حول رأس رجاء الصالح مما ضاعف في المسافة وأطال مدة السفر.

- أُرغم الاتحاد السوفياتي على بناء ناقلات جديدة - غير موجودة سابقًا - وتتعدى حمولتها المئة الف طن.

كذلك إذا كان للوجود السوفياتي السابق في مصر أثر كبير في ازدياد نفوذ موسكو في الشرق الأوسط والبحر الأحمر وشرق أفريقيا والخليج العربي والمحيط الهندي، فعزل البحر الأحمر عن طريق قناة السويس جمد وضع كان، حتى ١٩٦٦، يتطور لمصلحة الاتحاد السوفياتي. فقبل إغلاق القناة عمل السوفيات على تعزيز وجودهم على ضفتي البحر الأحمر في مصر والسودان واليمنين والصومال. فإغلاق القناة لجم التقدم السوفياتي باتجاه الخليج العربي، خصوصًا بعد الانسحاب البريطاني في المنطقة. فضلًا عن ذلك كل السياسة الآسيوية للاتحاد السوفياتي تأثرت بهذا الاغلاق خصوصًا خلال حرب فيتنام، بشكل هبطت فيه المساعدات السوفياتية لفيتنام إلى حدود ٥٠ في المئة.

على الصعيد الأوروبي، حقق اليابان، حليف الولايات المتحدة، من جراء الاغلاق، مكاسب اقتصادية جمة نتيجة خسارة البضائع الأوروبية مركزها في أسواق جنوب شرق آسيا. فضلًا عن ذلك تواقت هذا الاغلاق مع أزمة الطاقة وتعطيل خطوط أنابيب النفط التي تربط الخليج العربي بالبحر المتوسط. مما عرّض امدادات النفط الأوروبي إلى تحمل تكاليف نقل إضافية وقطع مسافات جديدة. وكان من نتيجة ذلك أيضًا أنه أسهم في رفع أسعار نفط الخليج

العربي، بالنسبة إلى نفط البحر المتوسط الذي انتعش اقتصاديًا من جراء إغلاق القناة.

في المقابل، سبق إعادة فتح القناة تقارب مصري مع الولايات المتحدة نتيجة تدهور العلاقات المصرية ـ السوفياتية (طرد الخبراء السوفيات في تموز (يوليو) ١٩٧٢، ثم الغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية ـ السوفياتية سنة ١٩٧٦، إغلاق القنصليات السوفياتية في كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٧ ...). وما ان أعيد العمل بالقناة حتى ظهر الوجود السوفياتي واضحًا على الضفة الأفريقية للبحر الأحمر، بشكل تحولات سياسية ونزاعات اقليمية واسعة النطاق، تحولت أثرها المنطقة إلى نقطة اشتباكات مسلحة معقدة الجوانب السياسية. علمًا أن القناة في حالة الحرب هي سريعة العطب.

ج ـ البحر الأحمر وضفتاه: قناة السويس والدور السعودي.

أثار التمركز السوفياتي في نقاط رئيسية في شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر قلق وردود فعل الأطراف العربية المعنية أو العربية ـ الغربية. فعلى الضفة الافريقية، من القاهرة حتى القرن الافريقي، عقد السوفيات آمالًا على أن الأنظمة السياسية المقربة من الغرب ركيكة جدًا. ووجدوا أيضًا في مرافىء الحبشة، خصوصًا مصوّع وعصب، مصالح حيوية: فالحبشة قوية واشتراكية وسائرة في فلك الاتحاد السوفياتي وتسيطر على منابع النيل قادرة على تهديد السودان ومصر، طالما بقيا يعاديان السياسة السوفياتية، بعد طرد خبرائهم في تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٧٧). كما سرعان ما استعاض السوفيات عن خسارتهم للصومال، بعلاقتهم بالحبشة، بعد التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون الأثيوبية ـ السوفياتية في كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٨.

على الضفة العربية عملت السعودية على إقامة «جدار» من الدول الصديقة لحماية طرفها الغربي ولمواجهة النفوذ السوفياتي في الحبشة واليمن الجنوبي والتحديات الاسرائيلية. فالسعودية تحتل الجزء الكبير من الشاطىء الشرقي للبحر

الأحمر ابتداءً من خليج العقبة حتى تخوم اليمن. لذلك تعمل على تحويل البحر الأحمر إلى « بحيرة سلام عربية ». من الصعب فصل الوضع في البحر الأحمر عن الوضع العام في الشرط الأوسط. وإذا اعتبرنا أن البحر الأحمر، خرج عمليًا عن الحروب العربية ـ الاسرائيلية فإن أي تجدد لهذه الحروب لن يستثني بعد اليوم هذه المنطقة وستمتد حرارتها إلى بقع وبلدان لم تشارك مباشرة فيها. من هنا يبرز الدور السعودي الجديد في البحر الأحمر والشرق الأوسط ككل. والقاعدة الجوية السعودية المتقدمة « تبوك » الواقعة في الطرف الشمالي ـ الشرقي للسعودية، لا تبعد سوى ١٥٠ ميلًا عن الأجواء الاسرائيلية.

لذلك إذا كان سعي السعودية تحويل البحر الأحمر إلى « بحيرة عربية » قابلًا للتحقيق، فإن جعل البحر الأحمر « بحيرة سلام » صعب تنفيذه.

الجزء الثالث: الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط.

قبل الحرب العالمية الثانية كانت احتياجات أوروبا الغربية من النفط تأتيها عن طريق المحيط الأطلسي. فأهم البلدان المصدرة كانت موجودة في خليج المكسيك والبحر الكاريبي. أي أن خط النفط، عبر الأطلسي، كان يتجه من الغرب إلى الشرق حيث مراكز الاستهلاك الأوروبية. ومنذ الحرب العالمية الثانية ومع ازدياد طلب السوق الأوروبي للنفط والتطور الذي شهدته حقول النفط في الشرق الأوسط، انتقلت نقطة ارتكاز حركة نقل النفط العالمية من الأطلسي إلى المتوسط. بمعنى أنه بقدر ما الشرق الأوسط حل محل مصادر تصدير النفط الوارد عبر الأطلسي، تحول البحر المتوسط إلى محور رئيسي في حركة نقل النفط العالمية والشريان الحيوي لامدادات أوروبا النفطية.

بعد الحرب العالمية الثانية والتراجع الذي عرفته أوروبا عن المسرح الدولي خسر البحر المتوسط « معطياته الأوروبية » وأهميته في حركة نقل النفط. من

جهة، هيمن عالم غير متوسطي وغير أوروبي. ومن جهة أخرى أثّر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وإغلاق قناة السويس، وتعطيل أنابيب النفط التي تصب على المتوسط، وتكريس ناقلات النفط خط رأس الرجاء الصالح، على الدور الأوروبي ـ العربي للمتوسط.

يشكل البحر المتوسط والخليج العربي وأوروبا في عهد نفط الخليج العربي مثلثًا يعكس الترابط في اقتصاديات بلدان هذه المناطق النفطية. هكذا إلى أي حد قادر هذا المثلث على استعادة دوره الطبيعي من الهيمنة المكشوفة التي مارستها الدولتيْن العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (السابق).

أ ـ نفط الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط: خطوط أنابيب النفط.

منذ أن انتقلت نقطة ارتكاز مصادر امدادات أوروبا الغربية النفطية من الاطلسي إلى الخليج العربي بات على حاملات النفط قطع مسافات أكبر: فالطريق البحري من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية هو أطول بكثير من الخط الأطلسي؛ خصوصًا عندما يضطر النفط الأوروبي إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح. من هنا تبرز أهمية قناة السويس و« رديفاته » خطوط أنابيب النفط التي تصب على المتوسط التي هي حيوية للنفط الوارد إلى أوروبا. بتعبير آخر، إذا سحب إغلاق القناة، خلال الأزمات الحادة، من أمام المتوسط طابع الشريان المميز الشبه ـ إجباري للنفط الخليجي القادم الى اوروبا فإن أنابيب النفط، التي تلعب دور تقصير المسافات، قد سدت الهوة بين حاجات أوروبا إلى النفط والعرض المتوسطي المتوفر. من هنا إذا اعتبرنا المتوسط امتدادًا لقناة السويس فإن اغلاق القناة أو عدم قدرتها على خدمة نقل النفط وكل تعطيل لأنابيب النفط تدفع ثمنه أوروبا الغربية. وعندما قطعت الدول العربية علاقاتها الديبلوماسية مع مصر، عقب عقدها معاهدة سلام منفرد مع اسرائيل، فالدول الخليجية، وعلى رأسها السعودية، رفضت قطع خط أنابيب « سوميد » الذي يربط السويس بالمتوسط وينقل نفط الخليج العربي إلى أوروبا

الغربية لأنه يضر بالعلاقات العربية ـ الأوروبية. وتجدر الاشارة هنا إلى أن أوروبا لا ترتبط فقط، بالنسبة إلى امداداتها من النفط، بالدول الخليجية بل أيضًا ببلدان الترانزيت التي يمر عبرها النفطكمصروالأردن وسوريا ولبنان التي تحتل موقعًا استراتيجيًا في عملية نقل النفط. في هذا المعنى التوزيع الجغرافي للبلدان العربية النفطية على شواطىء المتوسط أو قربه مباشرة جعلت من هذا البحر نقطة رئيسية في عمليات امداد النفط العالمية.

ب ـ أوروبا ونفط الخليج العربي: استقرار الشرق الأوسط.

تنفّس البلدان الأوروبية الاقتصادي مرتبط بِـ «اوكسيجين» النفط. وكل ما يؤثّر على هذه المعادلة يهدد النشاط الاقتصادي الأوروبي بأكمله. فحلقة النفط (إنتاج، نقل، أسعار) تعرضت دائمًا لأخطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي. علمًا أن مضاعفات هذا النزاع، شجعت تمركز القوى الكبرى حول المتوسط مما منع الأسرة الأوروبية من المساهمة بفاعلية في حلحلة الوضع. والدور المستقل، سواء كان على الصعيد الاستراتيجي أو السياسي أو النفطي، الذي رغبت أوروبا أن تلعبه في المنطقة خضع دائمًا لاعتبارات القوتين الكبريين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق ـ الاستراتيجية. في المقابل ارغمت ذيول النزاع العربي ـ الاسرائيلي الدول العربية في المنطقة على الارتباط عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا بالولايات المتحدة أو بالاتحاد السوفياتي (السابق).

إن هيمنة الدول الكبرى، والأزمات المتتالية في العالم العربي، والتهديدات المعلنة والتي نفّذت عام ١٩٧٣ بحظر النفط عن أوروبا دفعت المسؤولين العرب والأوروبيّين إلى إدراك مصالحهم المشتركة وشجعتهم على الحوار لردم الفوارق في مواقفهم. بتعبير آخر، في مقابل التزام البلدان العربية النفطية بعدم استعمال نفطها كسلاح سياسي، اتَّبعت أوروبا سياسة متوازنة في الشرق الأوسط كي لا تقع في نفس الوضع الذي ساد أزمة النفط عام ١٩٧٣.

ج ـ الخليج العربي والبحر المتوسط والدول الكبرى.

قبل الحرب العالمية الثانية وقع كل الشاطىء الشرقي والجنوبي للبحر المتوسط، من الحدود التركية حتى الأطلسي، في يد الفرنسيين والبريطانيين، والإيطاليين.

وجغرافية المتوسط، كبحر شبه مقفل غني بالممرات والمضائق، من البوسفور الى جبل طارق مرورًا بقناة السويس، تجعله مركزًا رئيسيًا تتجاذبه المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية. ومع سياسة «التطويق» اعتبرت منطقة المتوسط، بالنسبة إلى الاستراتيجية الأميركية لا كهدف لسياسة، بل أداة لسياسات لها أهداف أخرى: صدّ تقدم الاتحاد السوفياتي باتجاه بلدان «الخط الشمالي» (اليونان، تركيا وإيران)، بغية تقوية الدفاع الأوروبي وتأمين الوصول إلى آبار النفط في الخليج العربي وحماية طرق النفط. وموقعه على الطرف الجنوبي لحلف شمالي الأطلسي جعل من البحر المتوسط أحد مفاتيح نظام الدفاع لأوروبا الغربية. فالقواعد البحرية والبرية المتوسطية شكّلت، في استراتيجية الغرب، رؤوس جسور حقيقية قادرة على تغطية عمليات منطقة الشرق الأوسط بكاملها.

بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي السابق كان الوصول الى المياه الدافئة هو الطريق الطبيعي الى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإلى أطراف أوروبا الجنوبية. علمًا أن مرافىء مصر (بور سعيد، الاسكندرية، السويس...) كانت قد قدمت خدمات جلّى للاستراتيجية السوفياتية وأهدافها الاقليمية والدولية. لكن هذه الممرات ـ المفاصل في المتوسط كانت في الواقع مضائق ـ اقفال تلعب دور «فخ حتمي» للأسطول البحري السوفياتي. وتجدر الاشارة إلى أن ظهور الأسطول السوفياتي إلى جانب الأسطول السادس الأميركي كان له نتائج استراتيجية شاملة في العالم وانعكاسات اقليمية. أي ان بحر البحر المتوسط لم يعد امتيازًا غربيًا.

ولكن خارج الرهان الاستراتيجي لحلف شمالي الأطلسي وحماية اسرائيل لا يقدم المتوسط للولايات المتحدة الا مصلحة ثانوية. فالتبعية المتصاعدة الى نفط الخليج العربي تدفع الولايات المتحدة إلى تغيير كل سياستها الشرق أوسطية وبالتالي إعادة تحديد سياستها المتوسطية.

هكذا تحول البحر المتوسط من ممر ممتاز للمبادلات التجارية بين أوروبا وآسيا، منذ الألوف من السنين، حسب كلمة جان جاك برّبي إلى بحر يجمع، أكثر منه هوة تفصل. فهو المنطقة، المتوقع، أن تكون مسرحًا لأزمات سياسية ـ عسكرية في السنوات ـ العشر القادمة.

الفصل الثاني

جيولوجية الخليج العربي: رهان النفط

كون الحياة الاقتصادية والنمو الصناعي، في النصف الثاني من القرن العشرين، قد ارتكزا بشكل رئيسي على النفط، فهذا السائل الحيوي يهيمن مع مشتقاته، على الحضارة الحديثة. فالمنتجات النفطية تسللت إلى مجمل جوانب حياة البلدان الصناعية حيث تشكل عصب الازدهار الاقتصادي وتسهم في رخاء وسعادة الفرد. والنفط، مصدر غنى للبعض، لا غنى عنه في كل البلدان. إنه موجود في الحياة اليومية، وكل النشاطات الاقتصادية تخضع لتبعيته الكاملة. مقدمًا أكثر من نصف الطاقة العالمية المستهلكة، فهو يحدد أسس التنمية الاقتصادية في المجتمعات الصناعية ويوجه عملية الأنماء في المجتمعات التقليدية: منذ قيام أول ثورة صناعية لم يتح لأية عملية وعي جماعي فهم مدى ارتباط النمو الاقتصادي بالسيطرة على مصادر الطاقة.

من مستلزمات الدفاع الوطني، لم يعد النفط مدروسًا كمجرد مادة خام عادية، أو عنصر اقتصادي ومالي، إذ سرعان ما اعتبر كمورد استراتيجي. والنفط، كونه يشكل الهاجس الأكبر للدول الصناعية فهو يدخل بين أهم اهتماماتها. ولأنه يحدد قدرة أي بلد في الحفاظ على استقلاله السياسي - الاقتصادي، ونظرًا لدوره الرئيسي على الصعيد الداخلي، يمثل النفط رهانًا ذا وزن في السياسة الدولية يصعب على أية ديبلوماسية الاستخفاف به.

أربع سمات عامة تتميز بها صناعة النفط:

١ ـ انها صناعة عالمية: إذا اعتبرنا ان النفط الدولي هو الذي يستهلك ويتبادل خارج الحدود حيث يتم انتاجه، فإن نصف النفط المستخرج في العالم يستهلك خارج حدود البلدان المنتجة. بمعنى آخر، ان الاقتصاد العالمي للنفط يخضع إلى جغرافية ـ سياسية خاصة به. فبقدر ما الانتاج الوطني في الولايات المتحدة الأميركية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق هو في انخفاض، فإن مناطق الاستهلاك لا تعود تتطابق مع مناطق الانتاج. أي ان جغرافية الاستهلاك تتداخل في خريطة الانماء الاقتصادي. البلدان الأكثر استهلاكًا للمنتوجات النفطية هي البلدان الغنية بالمصانع. باختصار، تسلسلية الحاجات النفطية لا تختلف مطلقًا عن التسلسلية الصناعية: فالبلدان السبع الأولى في استهلاك النفط (الولايات المتحدة الأميركية، جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، اليابان، المانيا الغربية، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا) هي أولى البلدان في طلب النفط. فالأمة غير المرتبطة بالنفط، «دم» العالم الصناعي، ليست قوة كبرى.

٢ ـ انها صناعة سياسية: ينتج عنها العديد من التبعية والارتباط على المستويين الوطني والدولي.

على صعيد المنتجين شكلت هذه الصناعة إحدى أسباب خضوعهم وعبوديتهم. ومع «تحررها»، باتت هذه الصناعة أداة في خدمة إعادة بناء مجتمعاتهم السياسية الوطنية.

على صعيد المستهلكين، فتبعيتهم إلى النفط المستورد أثّرت على مجرى تحركاتهم وأهدافهم السياسية.

على صعيد الاقتصاد العالمي، احتلت هذه الصناعة في التجارة الدولية المركز الأول كمًّا وقيمة. بشكل أن كل تبدل كمي في العرض والطلب، وكل تأرجح في الأسعار تليها مضاعفات وذيول عالمية بالنسبة الى نظامي النقد

والاقتصاد الدوليين. كذلك فيما يختص بتصاعد موجات التضخم في العالم...

٣ ـ انها صناعة متعددة المنتوجات: حيث نميّز المنتوجات الآتية: الفيول والبنزين والغاز الطبيعي. بين هذه المنتوجات منها ما هو قابل للاستبدال كالفيول بالنسبة إلى الغاز الطبيعي، ومنها ما هو غير قابل للاستبدال، وهي حالة البنزين.

٤ ـ انها صناعة رأسمالية: الدخول إلى القطاع النفطي يتطلب رؤوس أموال هائلة ووسائل تقنية وقدرات بشرية أساسية.

إنَّ نفط «الصدمات» أو نفط «الأزمات» يعني أنَّ للنفط قوة اقتصادية وسياسية، لا مجال للجدل فيها، ذات وزن على تطور العلاقات الدولية.

إذا كان جزء من التاريخ العالمي قد كُرّس الى تاريخ النفط فهذا مردّه إلى أن السيطرة على مصدر الطاقة الذي هو النفط قد احتلت مركزاً أساسيًّا في السياسة الخارجية واستراتيجية الأمم.

الجزء الأول: أثر النفط على بُنى البلدان النامية المنتجة

إنَّ إقامة جبهة واحدة للبلدان المنتجة، في وجه كبريات شركات النفط، كرّس منذ ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٥٩ ـ في مؤتمر القاهرة ـ بداية عمل عربي جماعي في مجال النفط: إيقاف الهبوط في الأسعار المعلنة التي تقرره شركات النفط العالمية من طرف واحد، وتجنُّب أيّ تأرجح في الأسعار في المستقبل بشكل يشيء إلى مصلحة البلدان المنتجة، شكلا الاطارين اللذيْن قامت عليهما منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) منذ ولادتها في عام ١٩٦٠.

هكذا تمحورت أولًا سياسة «أوبيك» حول قضية استقرار أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، بغية منع حدوث تقلبات مضرّة، لتتوجه ثانية إلى

وضع حيز التنفيذ نظام مالي مشترك. وأخيرًا وبهدف تنسيق وتوحيد السياسات النفطية في البلدان الأعضاء وتحديد أفضل الوسائل للحفاظ على المصالح الفردية أو الجماعية تركزت سياسة «أوبيك» على مراقبة صناعة النفط واسترداد الثروات الوطنية عن طريق تصفية أنظمة الامتيازات القديمة.

إن عزيمة البلدان المنتجة للنفط لاسترداد كامل لرقابة وإدارة مواردها الطبيعية إذ تعكس فعل سيادة سياسي، تكشف أيضًا، بواسطة الاسراع في عملية التنمية أو السيادة الاقتصادية عن هدف نافذ هو تحقيق سيادة التنمية أو السيادة الاقتصادية. إذ، خلال العشرات من السنين، رزحت البلدان المنتجة لنير الأمم الصناعية وكبريات شركات النفط. هكذا بفضل التحكم بآبار النفط ومداخيله بات في يد البلدان المنتجة سلاح اقتصادي فعال لمواجهة التخلف، وأداة للتعاون مع البلدان المستهلكة، ووسيلة للتبادل في وسع البلدان المنتجة استعمالها في علاقتها مع بقية الأمم. فضلًا عن ذلك ان الحصر الجغرافي في احتياط النفط يمنح البلدان المنتجة العربية سلاحًا رادعًا حقيقيًا وقوة للضغط السياسي وقدرة على المساومة في العلاقات الدولية.

في الواقع ان تطبيق مبدأ السيادة الكاملة، لكل بلد منتج على موارده من الطاقة، فتح الباب أمام الأمور الآتية:

١ ـ تحقيق اشراف تام على العرض عن طريق مشاركة متصاعدة، عبر تأميم شركات النفط الأجنبية وتأسيس شركات وطنية عامة أو مختلطة.

٢ ـ اتجاه نحو تحديد من طرف واحد، هو «أوبيك»، لكل المقاييس الاقتصادية لسوق النفط: أسعار معلنة، أسعار محقّقة، النسب الضرائبية... كل هذا سمح للبلدان المنتجة من تحقيق استرداد شبه كامل للريوع النفطية.

٣ ـ اتجاه نحو تدوير محلي للمداخيل النفطية مهّد لاعادة وضع أسس اجتماعية ـ اقتصادية للبلدان المنتجة حيث كانت صناعة النفط على هامش المجتمع أو معزولة عن بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

أ ـ التفسير السياسي ـ الاقتصادي:

ان كلمة «بلد منتج» كانت في حد ذاتها غير صحيحة. فالإعفاءات الضرائبية والجمركية الممنوحة لشركات النفط الأجنبية والامتيازات المعطاة لها، فضلًا عن حرية التحرك، كانت بمثابة تنازل حقيقي عن السيادة. فـ«البلدان المصدرة» تحولت إلى متفرج عادي، إلى بلدان حيث تقوم شركات النفط الأجنبية بعمليات الانتاج والتصدير وتحديد حجم الكميات المنتجة واختيار الزبائن والأسواق، بينما البلدان المنتجة هي في الحقيقة صاحبة الأرض وباطنها. وإذا أُعتبر دائمًا أن تحرر النفط من النفوذ الأجنبي رافق متأخرًا عملية الاستقلال السياسي، فإن انعكاسات هذا الاستقلال هي التي أسهمت في تقليص هذا النفوذ. في الواقع، ان تحرر البلدان المنتجة السياسي دفعها لمراجعة الامتيازات القديمة واستبدالها بأنظمة استثمار جديدة، وأعطاها، على درجات متفاوتة، اليد الطولى لتقيّم مواردها الغازية والنفطية. ومثل هذه الشروط السياسية كانت ضرورية لربط النمو بين صناعة النفط وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

هذا التطور تميز بتأسيس شركات نفط وطنية رافقه اشراف أكثر فعالية للدولة على مجمل القطاعات المرتبطة من بعيد أو قريب بصناعة النفط والغاز. فبعدما أصبح النفط بتصرفها استطاعت البلدان المنتجة ان تبعه مباشرة إلى البلدان المستهلكة. بتعبير آخر، ان عمليات البيع المباشر منحت البلدان الأعضاء في «أوبيك» حق تحديد سعر النفط وفرض بعض الشكليات التجارية. من هنا ولدت الفكرة التي تقول ان النفط يجب ان يعود إلى البلدان صاحبة الحقول من الفكرة التي تعتبر ان على البلدان المنتجة استعادة ممارستها الكاملة للسيادة الوطنية. وقد وعت البلدان المنتجة، كدول ذات سيادة خاضعة للقانون الدولي، واقعها المرير، وقررت إنهاء خضوعها لمخاطر قرارات خارجية تتّخذها شركات النفط الأجنبية.

في الواقع ان فترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ مثّلت مرحلة «المفاوضات الناجحة»:

البلدان المنتجة كانت تقدم مطالبها إلى الشركات لتحصل على ما تريده. بينما تميزت فترة ١٩٧٠ بمرحلة «القرارات الفردية»: لم يعد هنالك مجال لاتفاقات أو مفاوضات بين البلدان المنتجة وشركات النفط.

وهكذا بمراقبتها الانتاج حققت البلدان المنتجة كامل سيادتها الوطنية على مواردها النفطية. وبتحديدها لأسعار النفط تحكمت هذه البلدان بسوق النفط الدولي. بيدا ان كل هذه المراحل شكّلت معًا تحول أساسي في تاريخ النفط. إذ، من جهة، انتقل دور المنفذ الذي لعبته الشركات صاحبة الامتياز إلى البلدان المنتجة. ومن جهة أخرى، تحول دور هذه البلدان من مجرد «جباة ضرائب» Tax Collectors إلى أسياد يتحكمون بحلبة النفط العالمية.

ب ـ التفسير الاقتصادي ـ المالي:

التحكم بالنفط أتاح أمام البلدان المنتجة فرصة تكديس العائدات اللازمة للشروع في الاستثمارات ولوضع حيّز التنفيذ سياسة صناعية وسياسة إنمائية. فإحدى أهم النتائج المباشرة لارتفاع أسعار النفط، منذ الستينات، كان ارتفاع موازٍ في العائدات الحكومية للبلدان المنتجة. وتجدر الاشارة إلى أن سوق النفط العالمي شهد، خلال فترة الستينات أيضًا، تحولًا كاملًا: من جهة استهلاك النفط زاد بنسبة ٢٥٥ في المئة. ومن جهة أخرى مثّلت البلدان في «أوبيك» نسبة ٨٥,٩ في المئة من صادرات النفط. علمًا أن العائدات المرتفعة أسهمت، في مرحلة أولى، في تطور «اقتصاد مدخرين» حيث «النمو» بدا منفصلًا تمامًا عن «الانماء». كذلك كان المدخول غير مرتبط بالانتاج وبكل جهد لتوظيف الفائض. فنشأ نتيجة ذلك، في مجتمعاتٍ بنياتها الاقتصادية شبه مفقودة وفيها البنى السياسية والاجتماعية قديمة وجامدة، أفضلية كبيرة نحو إستهلاك متزايد للمستوردات الخارجية بشكل غير محدود.

من جهة أخرى، بعيدًا من أن تكون مؤشّر غنى بالمعنى الاقتصادي للكلمة، ظهر البترو دولار وكأنّه مظهر جديد للتخلّف. إذ بقاء الريوع

النفطية الجديدة أسير شبكة المصارف الأجنبية منعها من لعب دور فعال في الاقتصاد المحلي ومحيطه. بمعنى أن رؤوس الأموال هذه «دوّرت» بشكل شبه فوري بواسطة المؤسسات المالية العالمية لخدمة حاجات اقتصاد البلدان الصناعية المستوردة للنفط.

لكن، في مرحلة ثانية تتوافق مع عملية استرداد العائدات النفطية، أدركت البلدان المنتجة انه يجب تخطي النظرة البسيطة التي تقيس التقدم الاقتصادي من خلال أرباح رأس المال: من جهة لمنع عائداتها من الخروج عن سيادتها الفعلية أسست البلدان المنتجة بنى اقتصادية وطنية واقليمية ودولية، ومن جهة أخرى طوّرت هذه البلدان قدرتها على استيعاب البترو دولار داخل مناطقها بشكل انخفضت فيه نسبة الأموال المكدسة في الخارج إلى الأدنى.

إذا كان ارتباط الاقتصاد بالعائدات النفطية يسير في البلدان المنتجة، وفق خط تصاعدي، فإن سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد أساسية. ففي أغلب هذه البلدان لا يشكل النفط مصدر غنى فحسب بل الفرصة الوحيدة للسير بها نحو التقدم. فهدف هذه البلدان يكمن في خلق وتطوير مصادر جديدة من الدخل الوطني والنشاطات المنتجة القادرة على الحلول مكان مصدر غير قابل للتجديد، ومكان نفط مشرف على الانتهاء.

ج ـ التفسير الاجتماعي ـ الاقتصادي:

لم يكن لصناعة النفط والغاز في عهد الشركات الأجنبية أي تأثير إيجابي، بشكل عام، على تحديث بنى البلدان المنتجة وتصنيعها ونموها الاقتصادي. بالعكس كانت الذيول السلبية الاجتماعية ـ الاقتصادية لنظام الامتيازات واضحة: من جهة ولدت ازدواجية بين قطاع النفط الذي يسيطر عليه الرأسمال الأجنبي والنظام المحلي القديم. ومن جهة أخرى شهد النمو في هذه البلدان عملية تجميل نتيجة التناقضات بين مخططات الشركات الأجنبية صاحبة الامتياز التي تهدف إلى الربح الأقصى ومشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية.

بمعنى بدل أن تلعب صناعة النفط دور المحرك الذي يعود إليها في عملية إنماء اقتصاد البلدان المنتجة، شكلت هذه الصناعة في حالات كثيرة عامل خلل وشلل لاقتصاد هذه البلدان.

مع ارتفاع أسعار النفط وازدياد العائدات والوعي الوطني، التي بلورت دور الموارد النفطية والغازية في التقدم الاقتصادي، اعتمدت البلدان الأعضاء في «أوبيك» في حزيران (يونيو) ١٩٧٠ في الجزائر القرار رقم ١١٣/××‏ الذي كرّس ارتباط صناعة النفط باقتصاد البلدان الأعضاء. في الواقع قرّرت البلدان المنتجة، بواسطة مشاريع التنمية تحويل نفطها وعائداتها إلى شركات وطنية تشمل نشاطاتها كل الدورة النفطية (انتاج، توزيع، نقل، تصريف) إلى صناعات تحتية، كمصانع البتروكيمياء والمؤسسات الزراعية، وإلى طرقات ومستشفيات ومدارس... فلم يعد هنالك تفكير في امتلاك حسابات مصرفية أو تحقيق الربح الأقصى بل توجيه الصناعة النفطية الوطنية في اتجاه ضرورات النمو الاقتصادي. من هنا، إذ توافقت عملية استرداد الريوع النفطية مع مرحلة تحقيق السيادة الوطنية السياسية، فإنها شكلت نقطة انطلاق نحو مرحلة جديدة هي الانتقال من الثراء إلى مرحلة تقدم اجتماعي ـ اقتصادي.

بالنسبة إلى البلدان المنتجة، تحول النفط من مصدر وعامل تجميد اجتماعي ـ اقتصادي ـ سياسي وسبب لاستعمارها، إلى محرّر هذه البلدان ومادة أولى تستعمل في المجالات الوطنية الداخلية.

الجزء الثاني: انعكاسات النفط على بنى البلدان الصناعية المستهلكة

منذ بداية القرن العشرين بحثت بلدان أوروبا الغربية وأميركا الشمالية الصناعية، خارج حدودها، عن جزء من حاجاتها في مصادر الطاقة، ثلاث ضرورات كانت وراء هذا البحث:

- تلافي جفاف مصادرها الوطنية.
- سد عجز في مواردها النفطية نوعيًا.
- تخفيض أسعار الطاقة المستهلكة.

في الواقع لا يحتل النفط فقط مركزًا مهيمنًا في قطاع الطاقة المستهلكة عند البلدان الصناعية بل يلعب دورًا رئيسيًا في مجمل اقتصادها. ففائدة النفط مزدوجة لا غنى عنها: أولًا لأنه يشكل جزءًا مرتفعًا من الطاقة المستهلكة، وثانيًا لأن النفط في الواقع التقني الحالي، هو، في مجالات عديدة، الوحيد المستعمل. وتجدر الإشارة إلى أنه داخل منطقة «منظمة التعاون للانماء الاقتصادي» التي تضم أغلب البلدان الصناعية الغربية، تتجاوز حصة النفط والغاز ثلثي مجموع الطاقة المستهلكة. فأسعاره وفوائده، كمصدر للطاقة متوفر ورخيص، أعطت النفط أفضلية التجاوب مع حاجات اقتصاد البلدان الصناعية لنموها السريع. لكن، أمام إنتاج وطني بدأ ينخفض ويشح أكثر فأكثر، واتجاه سيطرة البلدان المنتجة على صناعة النفط، وأمام مأزق رفع أسعار النفط وتهديدات بحظر التصدير والتقنين، وجدت المجتمعات الصناعية نفسها دفعة واحدة أنها وقعت في فخ النفط. بمعنى آخر، ان النفط، كمصدر طاقة قابل للجفاف ومادة أولى رئيسية مستوردة، خلق في وجه هذه المجتمعات لا قضية التبعية فحسب بل بالدرجة الأولى مسألة الأمن. فالأمن الوطني يفترض، في السلم، استقلالًا كاملًا أو استقلالًا نسبي اقتصاديًا وسياسيًا. كما أنه من غير

الممكن لبلد أن ينتهج، في زمن الحرب، سياسة دفاع وطني فعالة إذا كانت مسألة أمن حاجاته الحيوية غير مؤمنة: في كل سياسة نفطية هنالك جانب عسكري.

باختصار يمكننا إعطاء تفسيرين لقضية الأمن النفطي: التفسير الأول يهدف إلى تحقيق نوع من الاطمئنان. ان البلد المستورد لن يقع في عوز وهذا يسمى «أمن كل شيء أو لا شيء». والتفسير الثاني يرمي إلى أن يكون كل اقتصاد وطني في منأى عن التأرجحات غير المنتظمة في السوق العالمي، أو أن يكون في وضع عدم ارتباط بالنسبة إلى الضغوط التي تمارسها الهيئات الاقتصادية أو السياسية الموجودة خارج نطاق السيادة الوطنية للبلد المستورد: وهذا يسمى «الأمن الاقتصادي».

أ ـ مسألة أمن الامدادات النفطية

هذه المسألة هي الشرط الأساسي في حياة كل اقتصاد متقدم. بمعنى إذا أمكن الاحتراز ضد انقطاع ظرفي في الامدادات، بواسطة مخزون يسد حاجات الاستهلاك بضعة أشهر، فليس في وسع أي بلد متقدم غير منتج للنفط أن يصمد في وجه حذر نفطي طويل الأمد. من هذا المنظور أشار البروفسور آدلمان إلى «أن الحد الأقصى للأمن النفطي يقضي بمواجهة أي انقطاع كامل للانتاج خلال وقت محدود». فالامدادات من الطاقة قادرة في كل لحظة أن تتحول إلى «عنق زجاجة» لكل اقتصاد صناعي.

أما الهدف من مسألة الأمن النفطي فهو: استباق كل انقطاع نفطي والتحسب ضد نتائجه. في الواقع منذ أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ وضعت البلدان الصناعية موضع التنفيذ اجراءات جمة بهدف حماية استمرار تدفق الامدادات النفطية وبأقل تكاليف ممكنة. هذه الاجراءات اختصرها نقولا سركيس كما يلي:

ـ الابقاء على كميات من النفط صالحة للانتاج التي كانت اضمحلت لولا

وجود هاجس أمني مرده إلى التخوف من انقطاع في الاستيراد. وهذا هو وضع جزء من الانتاج النفطي الأميركي وجزء من إنتاج الفحم في أوروبا.

- الاحتفاظ بمخزون كافٍ لتغطية الاستهلاك الوطني، خلال وقت محدود، في حال توقف مفاجىء في الاستيراد.

- تطوير مصادر طاقة جديدة كفيلة بالحلول محل النفط.

- تعدد جغرافي في مصادر الامدادات يرافقه تعدد سياسي - اقتصادي يمليه انتهاء المصدّر الأجنبي إلى أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة.

لقد ارتأت البلدان المستهلكة ممارسة ضغوط عسكرية وسياسية على البلدان المنتجة. ففي نظر البروفسور ادلمان: التأثير السياسي مرغوب فيه بهدف الوصول إلى النفط لأن «الاستقلال» و«الأمن» و«التأثير» تشكل سوية نظامًا مغلقًا.

من جهة أخرى ما يخيف البلدان المستهلكة على المديين القصير والمتوسط هو تخفيض أو الحد من إنتاج النفط. بمعنى ألاّ يعود العرض يلبي حاجات الطلب. لكن على المدى الطويل فقلق هذه البلدان يكمن في القحط. ففي تقرير WAES (Workshop on Alternative Energy Strategies) الذي وضعته مؤسسة «ماساشوستس» للتكنولوجيا عام ١٩٧٧ تبرز الاحتمالات الآتية: العالم يسير بخطوات سريعة نحو جفاف مصادر النفط في نهاية القرن الحالي تسبقه أزمة لا مثيل لها في الامدادات. فضلًا عن ذلك فإن أهم آبار النفط موجودة في البلدان النامية، خصوصًا بلدان الخليج العربي. ففي المناطق «المستقرة سياسيًا» (بحر الشمال، الاسكا، أميركا) الانتاج باهظ الثمن واحتمالات وجود النفط غير مشجعة كثيرًا. من هنا بدا ان أمن الامدادات النفطية مرتبط بعلاقات سياسية مع البلدان المنتجة. ويشير تقرير «WAES» انه لا يوجد على المدى المتوسط لمواجهة أفول النفط سوى مصدرين للطاقة: الفحم والطاقة النووية ويمكن الاستعانة أكثر أو أقل بأحدهما لكن ليس بالامكان رفضهما معًا.

ب ـ مسألة أمن الأسعار

في البلدان المستهلكة ـ المستوردة تشكل أسعار النفط والغاز إحدى أصعب المهام التي تقع على عاتق السلطة السياسية: على الصعيد الداخلي تخلق هذه الأسعار عجزاً في الموازنة طالما تجد كل حكومة نفسها مضطرة إلى فرض ضرائب جديدة احترازاً من أي ارتفاع مفاجىء في الأسعار خلال السنة المالية. على الصعيد الخارجي الأسعار ترغم الحكومات على ممارسة بعض التنازلات تجاه البلدان المصدرة للنفط. علماً أن أسعار النفط والغاز تخضع في البلدان المستوردة لضرائب تصل حتى ٧٠ في المئة من سعري النفط والغاز الأصليين. وهكذا لمنع توقف نموها الاقتصادي والاحتفاظ بمعدله العادي ارتأت البلدان المستهلكة ان تدفع ثمن النفط ولو بسعر مرتفع. وهذا الوضع له انعكاسات مباشرة على الميزان التجاري وميزان الخدمات والرساميل، كذلك على النظام النقدي. لذا سعت البلدان المستهلكة إلى احتواء بلدان «أوبيك» باتباع سياسة جماعية تهدف إلى الأمور التالية:

١ ـ التقارب مع البلدان المنتجة، عن طريق إقامة علاقات صداقة، ودعم ـ ضمن الإمكان ـ مواقفها السياسية وتشجيع التعاون الاقتصادي معها. باختصار أدركت البلدان المستهلكة أن اللعبة بكل برغماتيتها مرتبطة بـ «ارادة» البلدان المنتجة.

٢ ـ «تدوير» الرساميل النفطية عن طريق سد عجزه بفائض البلدان المنتجة. لذلك كثّفت البلدان المستهلكة باتجاه البلدان المنتجة، عمليات التصدير من مبيعات سلاح وتجهيزات ومواد استهلاكية. كذلك سعت البلدان المستهلكة عن طريق شبكاتها المالية إلى تشجيع التوظيفات المالية في بلدانها وإيداع الودائع، في مصارفها.

٣ ـ تخفيض الاستهلاك من النفط. لكن كون البلدان المستهلكة عاجزة عن تخفيض استهلاكها فهي مضطرة إلى «هضم ارتفاع الأسعار». كذلك إذا

لم يكن في وسع البلدان المستوردة تغيير اتجاه الأسعار، فهي مضطرة أن تبذل كل الجهود تجاه البلدان المنتجة لكي تمارس سياسة «تجميد» الأسعار. إلا أن هذه الجهود أثبتت فشلها مع سياسات رفع أسعار النفط المتتالية التي اعتمدتها البلدان المنتجة.

ج ـ مسألة الاستقرار الاجتماعي ـ السياسي ـ الاقتصادي

بين الأهداف الأربعة ـ (نمو، تشغيل كامل لليد العاملة، استقرار وتوازن خارجي) ـ إذا أعطت البلدان الصناعية أفضلية للنمو، فارتفاع الأسعار المتتالي ومخاطر القحط والانتاج تؤثر بانعكاساتها (ـ بطالة، تضخم، عدم استقرار وخلل اقتصادي ـ) على الأنظمة السياسية والاستقرار السياسي لهذه البلدان. في الواقع إذا انبهر منتجو الطاقة في الخمسينات بالنفط، كونه أقل كلفة من الفحم، فإنهم قرروا مستقبل العالم لحوالي نصف قرن. فالخيارات في مجال الطاقة ليست تقنية ولا اقتصادية بل إنها تفرض، ضمنًا، ولمدة طويلة، أنماطًا من المجتمعات. فالنفط في البلدان الصناعية كيّف مجتمع قائم على السيارة وعلى البيوت التي أدخلت التدفئة والراحة إليها... باختصار أوجد أسسًا من الصعب تغييرها بين يوم وآخر. فالنفط يبقى في هذه البلدان حسب جملة أحد الاختصاصيين الفرنسيين في قضايا الطاقة، ضرورة لأن «تخفيض حصة النفط لا يوازيه الا صعوبة إنجازه».

إن الحصول على إمدادات أكيدة وبأسعار رخيصة سياسات تبدو، عمليًا، صعبة التوفيق. فمع ارتفاع الأسعار والتقنين تواجه البلدان التي تفتقد إلى المصادر الوطنية من الطاقة (ـ أوروبا الغربية واليابان والبلدان النامية ـ) صعوبات بالغة. لذلك فللخروج من مأزق النفط، أسرعت هذه البلدان إلى وضع برامج للاستفادة من الطاقة النووية أو الحرارية أو الشمسية. هذه البرامج تكشف عن سياسة هدفها تخفيض استيراد النفط والغاز والحد من الانعكاسات التي تنشأ عن الارتباط بها. كما تهدف هذه السياسة إلى تحقيق، على المدى البعيد، نوع من الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة.

الجزء الثالث: دور النفط في تطوير العلاقات الدولية

إذا كشف تدوير الرساميل النفطية مدى ترابط اقتصاد البلدان المنتجة باقتصاد البلدان الصناعية، فإنه يوضح تمامًا التأثير غير المتناسق الذي يمارسه القلب (العالم الصناعي) على الأطراف (البلدان النامية). من هذا المنظور، إذا اعتبر النظام الدولي ببنيته التسلسلية كنظام تقريري فوجود علاقات عدم تناسق بين القلب والأطراف يعني أن اتخاذ القرار في السّلم الدولي، يخضع إلى بنية عمودية. بتعبير آخر أن كل الدول ليست لها الصفة ذاتها للمشاركة في أخذ القرارات سواء كانت المشاركة كمية أو نوعية. وهذا لا يمنع بتاتًا من التمييز داخل التعبيرين، قلب ـ أطراف، مجموعة مسيطِرة ومجموعة مسيطَر عليها. أي أنه داخل الأطراف توجد «قلوب» تلعب دور صلة الوصل بالنسبة إلى القلب الرئيسي (العالم الصناعي).

ومع الانتقال في مجال القرارات النفطية من «الوفاقية» بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة، إلى «الفردية» من جهة البلدان المنتجة، أعيد النظر في علاقات عدم التناسق هذه: فالبلدان المنتجة ـ المصدرة للنفط في الأطراف فرضت نفسها دفعة واحدة، عن طريق سلاح النفط، كالجهة الوحيدة المقررة. في المقابل، فإن البلدان المستهلكة ـ المستوردة في القلب وجدت نفسها، في «أزمة النفط»، خارج الاشتراك في اتخاذ القرارات النفطية. فلم يحصل فقط تغيير في العلاقات بين شركات النفط والبلدان المنتجة، إحدى عوامل أزمة النفط ـ بل أيضًا بين المنتجين والمستهلكين. بمعنى أن علاقات الهيمنة العمودية التي كانت تسيطر على علاقاتهم تلاشت لتحل محلها علاقات أفقية.

إذا كانت القوى المهيمنة تحارب دائمًا العلاقات العمودية للحفاظ على البنى الأفقية فان هذه العلاقات الجديدة تشكل موقفًا غير تراجعي، ومفترقًا حاسمًا على مستوى العلاقات النفطية العالمية.

أ ـ علاقة المنتجين بالمستهلكين

العلاقات المباشرة بين المنتجين ـ المصدرين والمستوردين ـ المستهلكين (كدول متساوية) خلقت نوعًا جديدًا من العلاقات السياسية المبنية على العلاقات النفطية. ومن الواضح أن دور «الوسيط» الذي كانت شركات النفط الأجنبية تدّعي أنها تلعبه تجاه المستهلكين انتهى به المطاف، مع السياسة الوطنية للبلدان المنتجة، إلى التراجع والأفول. في المقابل، أن «النفط المؤمّن» و«الرخيص» التابع لشركات النفط الأجنبية واجه فيه المستهلكون ارتفاعًا في أسعاره فضلًا عن تهديدات تقنين بكل انعكاساتها الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك سرعان ما ترجم الارتباط بالنفط إلى ارتباط سياسي. في هذا الاطار هل يجب على هذه العلاقة الجديدة، منتج ـ مستهلك، أن تكون موضوع تصادم؟ أم بالعكس أولوية الأهداف المشتركة تتطلب تفاهمًا؟

في الواقع إذا كانت الدول المنتجة تجد نفسها مرغمة على إنتاج كميات معينة ـ تتوافق مع مستلزمات سير اقتصاد البلدان الصناعية ـ فليس هنالك بلد منتج واحد يسعى، أوله هدف في تخفيض انتاجه بشكل يهدد اقتصاديات البلدان المستهلكة. حتى اجراءات الحظر المتخذة في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ من قبل كبار المنتجين كانت وسيلة ضغط سياسي على بعض القوى الصناعية أكثر منه سلاح لتهديم الاقتصاد العالمي.

أكثر من ذلك أن هاجس أغلب البلدان المستهلكة من حيث تأمين امداداتها النفطية، في ظروف سياسية واقتصادية مقبولة، ينسجم مع مسعى البلدان المنتجة في التصنيع ودفع تطورها الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة شعوبها.

والجدير بالذكر ان تحرير صناعة النفط من سيطرة الوساطة الأجنبية والمصالح الخاصة لم يكن ليلاقي، في البلدان المنتجة، نجاحًا كاملًا لولا وجود سياسة موازية في البلدان المستهلكة. في الحقيقة أن تحرير النفط الذي شهدته بلدان «أوبيك» قابله في بعض البلدان المستهلكة، خصوصًا فرنسا وايطالية، تحرير قطاع النفط والغاز من سيطرة شركات الاحتكار الأنكلو ـ ساكسونية. وهذا

ما دفع الفريقين إلى اقامة علاقات نفطية ثنائية، وبالتالي إلى قيام حوار وتعاون تجاري ومالي وتقني وثقافي.

ب ـ علاقة المستهلكين في ما بينهم

باقامتها علاقات مباشرة مع البلدان المنتجة سعت البلدان المستهلكة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

ـ على المدى القصير، كسر طوق حلقة المنتجين ـ شركات النفط الأنكلو ـ ساكسونية ـ المستهلكين.

ـ على المدى المتوسط، تحقيق استقلال نفطي.

ـ على المدى الطويل، تشجيع التعاون الثنائي مع المنتجين.

فشركات النفط العالمية خلقت في السوق العالمي فئتين من المستهلكين: فئة تخضع لقرارات سياساتها النفطية، وفئة قادرة على التأثير على هـذه القـرارات. من هنا أدرك بعض المستهلكين (فرنسا، ايطاليا، اليابان) الدور الرئيسي الذي تلعبه الشركات العالمية في حياتهم الوطنية، خصوصًا أن هـذه الشركـات تتلقى أوامرها من الخارج. وهذا الوعي ظهر بشقيه:

ـ شق يتعلق بعلاقة المستهلكين المباشرة مع البلدان صاحبة حقول النفط.

ـ وشق آخر يرتبط بعلاقات التبعية التي تقيمها شركات النفط الانكلو ـ ساكسونية والبلدان التي تدعمها ـ على رأسها الولايات المتحدة ـ مع المستهلكين. علمًا أنه تجاه أوروبا منقسمة سياسيًا وتفتقد، كاليابان، إلى الموارد النفطية، امتلكت الولايات المتحدة سلاحين فعالين: الوحدة السياسية وشركات النفط. كما أظهرت العلاقات المباشرة بين البائعين والمشترين ان مصالح دولة صناعية ليست بالضرورة منسجمة مع مصالح شركات النفط المتعددة الجنسية. وإذا عملت الولايات المتحدة من جهتها، لمواجهة التصرفات الأوروبية على خلق جبهة واحدة تضم المستهلكين الغربيين بحجة مواجهة

تضامن دول «أوبيك»، فهي سعت أيضًا إلى وضع سياسة عامة للطاقة بهدف تحييد كل سياسة نفطية أوروبية مستقلة. وبالتالي الاستمرار في تكريس زعامتها الغربية. هذه السياسة الأميركية توصلت منذ شباط (فبراير) ١٩٧٤ إلى تأسيس «الوكالة العالمية للطاقة» التي رفضت فرنسا ـ الدولة الصناعية الغربية الوحيدة ـ الانضمام إليها.

الفصل الثالث

جيواستراتيجية الخليج العربي:

أطماع القوى الكبرى

في كل العصور دخلت القوى في حروب ضد بعضها البعض بغية السيطرة على الثروات أو مراقبة الطرقات التجارية: بخور وأفويه العالم القديم، حُلى القرون الوسطى، المواد الخام أيام التوسعات الاستعمارية خصوصًا الأوروبية.. وهي نادرًا ما تحاربت الا للسيطرة على الموارد الطبيعية وطرق المواصلات. في القرن العشرين سيطر النفط على أحلام الدول الكبرى: توجد علاقة مباشرة بين القوة وامتلاك مصادر الطاقة.

جعلت الحرب العالمية الأولى الأمم تدرك أن النفط هو حامي الاستقلال الوطني: نقطة نفط تساوي نقطة دم (كليمنصوه). كذلك رأت الدول أنه ليس فـي وسعها نهج سياسة مستقلة دون تأمين استقلالها الاقتصادي. فهي اعتبرت أنه من الضروري امتلاك قدرة الوصول الى الموارد الأولية الأساسية: الصراع على الموارد، مثل النفط، سيطر في جزء كبير على العلاقات بين الأمم.

ومنذ العصور القديمة كان الخليج العربي هدفًا للمطامع والنزاعات للشعوب الغازية من الاسكندر الكبير والفـرس والعـرب إلى المستعمـريـن البرتغـاليين والهولنديين والانكليز والفرنسين والألمان. كل من هذه القوى حاول بدوره إخضاع الخليج لسيطرته ومد رقعة نفوذه إلى مياهه. والميزة الاستراتيجية الوحيدة للخليج العربي كانت في الماضي وقوعه على طريق الشرق الأقصى والمستعمرات الانكليزية في الهند. لكن مع ظهور النفط تزايدت أهميته.

فتمركز ثلثي نفط العالم في بقعة جغرافية محدودة أوجد حوْل الخليج العربي استراتيجة سياسية واقتصادية وعسكرية: نشأت جيواستراتيجية نفطية تتصارع عليها كل القوى الرئيسية في العالم.

إنها من السخافة بمكان اعتبار «الذهب الأسود» التفسير المنطقي الوحيد لسلسلة من الظواهر السياسية غير المنطقية ظاهريًا. لكن الامتناع عن اعتبار النفط كعنصر حساس في شرح العلاقات الدولية يعني تجاهلًا لدور النفط في تحديد السياسة الخارجية للدول المعنية.

الجزء الأول: الخليج العربي والصراعات الأوروبية: طريق الهند

عَنى الشرق دائمًا للغربيين ساحة عدم تفاهم أكثر من منطقة للتعاون. والخليج العربي هو القلب الجغرافي لهذا الشرق العجيب والممر المائي الضروري. على مفترق الطريق بين الشرق والغرب، على الطريق التجاري للهند والشرق الأقصى تحول الخليج العربي الى محطة على طريق الأفويه والحرير... حتى مطلع القرن السادس عشر سيطر العرب ـ الوهابيون، مشايخ مسقط والبحرين ـ على التجارة والملاحة في الخليج العربي. في هذه الحقبة أتى البرتغاليون المسحورون بلآلىء البحرين وموارد بلاد ما بين النهرين وإيران وتمركزوا في المنطقة حيث انشأوا المرافىء. بينما اكتفى الفرنسيون بإقامة بعض المعامل الحرفية الصغيرة. لكن نزول البحارة البريطانيين في أوائل القرن السابع عشر وضع حدًا نهائيًا للسيطرة البرتغالية التي استمرت قرنًا. والتدخل الانكليزي اتخذ في بدايته طابعًا تجاريًا أكثر منه عسكريًا. لكن مع الحملات النابوليونية العسكرية والنشاطات الفرنسية في بلدان الشرق الأوسط ارتدى التدخل الانكليزي سمة سياسية. وإلى الطموحات الفرنسية والانكليزية حاولت المانيا، ثالث قوة أوروبية في ذلك العصر، من الدخول إلى بلاد ما بين النهرين للحصول بدورها على مواقع في الخليج العربي.

فمن لندن الى بومباي عبر جبل طارق ومالطا وقبرص والاسكندرية وقناة السويس وعدن، رمزت طريق الهند، صفة الامبراطورية البريطانية، إلى تداخل المصالح الأوروبية في الخليج العربي.

أ ـ الخليج العربي: « الطريق الحيوي » لامبراطورية الهند البريطانية

مع « الشركة البريطانية لبلاد الهند الشرقية » تحوّل الخليج العربي إلى إحدى مصادر السياسة الانكليزية الرئيسية. هذه السياسة التي كانت تهدف إلى تأمين أمن المواصلات بين لندن، رأس الامبراطورية، والهند قلبها: اليوم الذي تقطع فيه انكلترا عن الهند يكون بلا شك نهاية العظمة الانكليزية. لذلك سعت انكلترا إلى التمركز حيث تمر طريق الهند.

ومع توسع امبراطورية الهند جهدت السياسة الانكليزية خلال القرن التاسع عشر، لمراقبة كل الممرات الممكنة ولصد كل محاولات التدخل من قبل القوى الأخرى. هذه الضرورة ـ للإبقاء على السيطرة البريطانية في الخليج العربي ـ بقيت شعار سياسة الامبراطورية الخارجية لدائم. ففي هذا المعنى صرح اللورد لانزداون، وزير الخارجية، في خطابه في ٥ أيار (مايو) ١٩٠٣ أمام مجلس اللوردات قائلًا: « نحن نعتبر ان إقامة قاعدة بحرية أو ميناء محصن في الخليج الفارسي من قبل دولة أخرى يشكل تهديدًا مباشرًا للمصالح البريطانية. ونحن سنواجه مثل هذا العمل بكل الوسائل التي نمتلكها ».

من جهته ذهب اللورد كارزون إلى اعتبار « خائن لوطنه كل وزير بريطاني يسمح لدولة أخرى إقامة محطة لها في الخليج الفارسي ».

في الواقع الهدف من الوجود الخارجي في الخليج العربي كان لتأمين الملاحة أمام التجارة البريطانية مع البلدان الواقعة تحت سيطرة « الشركة البريطانية لبلاد الهند الشرقية ». لذلك ارتكزت الامبراطورية البريطانية على سيطرة انكلترا للطرقات الدولية للتجارة البحرية. من جهة أخرى السيادة البريطانية على البحر، للدفاع عن طريق الهند، دفعت انكلترا الى توسيع رقعة نفوذها في

بلاد ما بين النهرين وشبه الجزيرة العربية.

باختصار كانت السياسة الانكليزية بين بريطانيا وامبراطورية الهند تسعى إلى الدفاع عن اسطولها التجاري بواسطة اسطولها الحربي. وإذا عملت انكلترا بجهد لتبقى المواقع الاستراتيجية على طريق الهند بين ايديها ففرنسا، منافستها الرئيسية في ذلك العصر، سرعان ما وجدت الوسائل لتهدد أملاك صاحبة الجلالة ومصالحها.

ب ـ الخليج العربي في المسيرة الامبراطورية النابوليونية

بموقفه من الاسلام، وعن طريق ترويجه في الخليج العربي اشاعة احتمال «أسلمته» ومعه فرنسا، فتح نابوليون بونابرت طريق الهند أمامه. وبتحالفه مع الوهابيين وتوقيعه على اتفاقية مع بلاد فارس، شكل نابوليون تهديدًا مباشرًا للزعامة البريطانية. وبونابرت، بنقله ساحة المعركة مع انكلترا من أوروبا إلى المستعمرات، قرر شل التجارة الانكليزية عن طريق قطع طرقاتها البحرية واحتلال المواقع التي تحميها: كان يحلم بانتزاع امبراطورية الهند من يد الانكليز. لذلك كان اجتياح مصر عام ١٧٩٨ الخطوة الأولى نحو الشرق ولتحويل البحر المتوسط إلى «بحيرة فرنسية».

في المقابل بغية إغلاق الخليج العربي في وجه القوات البحرية الفرنسية وللدفاع عن مصالحها التجارية والاستعمارية اعتمدت انكلترا على استراتيجية دفاعية ـ هجومية لتحقيق الأهداف الآتية:

ـ احترازًا من المخاطر التي تستهدف الهند، خلال حرب الامبراطورية وخصوصًا مع الحملة الفرنسية إلى مصر، عقدت انكلترا عام ١٧٩٨ مع شيخ مسقط معاهدة صداقة موجهة علنًا ضد فرنسا النابولونية. فكانت المعاهدة أول عمل انكليزي من سلسلة نشاطات سياسية كان من نتائجها وضع الانكليز يدهم على كل الخليج العربي.

ـ بعد أن وجد الانكليز في بونابرت منافسًا نشطًا قرروا حماية مصر من

كل تهديد فرنسي بغية منع الفرنسيين من السيطرة على البحر الأحمر.

إذا كان تهديد نابوليون للمصالح البريطانية له وزنه فإن ذكاءه لم يمنع الانكليز في ترسيخ وجودهم في منطقة الخليج العربي.

ج ـ الخليج العربي و« القفزة نحو الشرق » (DRANG NACH OSTEN)

بعدما أصبحت قوة كبرى، حاولت المانيا بدورها تدعيم سياستها الشرقية نتيجة تقدمها الاقتصادي والصناعي. والطموح الألماني لم يعد يكتفي بالسيطرة على أوروبا الوسطى مع جزء من البلقان، بل سعت المانيا إلى اللحاق بمنافستيها الأوروبيتين: فرنسا وبريطانيا. في الواقع فضّل الألمان، لتجنب استعمال قناة السويس الخاضع لاشراف بريطاني، استعمال سكة الحديد للوصول إلى الخليج العربي وذلك عن طريق التواجد في بلاد ما بين النهرين. فقد بدا للامبراطور غليوم ان ربط « الباءات الثلاث »: برلين، بيزنطية، بغداد بخط سكة حديد يشكل خط مواصلات برّي مع الهند والشرق الأقصى. وقد خصصت المانيا مصرفيْن، « ديتشيه بنك » و« ديسكونتو جيزيلشافت » لتحقيق حلمها الشرقي. وسعت بريطانيا تارة عن طريق التعاون وطورًا عن طريق المعارضة للمشروع إلى تأخير تنفيذ خط سكة الحديد حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وهذا المشروع الذي كان سيشكل تهديدًا مباشرًا للمصالح الانكليزية في الخليج العربي سقط مع انهزام المانيا في الحرب، وبالتالي إلى إبعادها عن منطقة الخليج العربي.

مع اكتشاف النفط، تحركت في كل منطقة الخليج العربي منافسات وعداوات تواجهت فيها هذه المرة المصالح الأوروبية، الانكليزية بالدرجة الأولى، مع مصالح الوافدين الجدد، الأميركيين.

الجزء الثاني: الخليج العربي والصراعات الأنكلو ـ ساكسونية: اكتشاف حقول النفط

مع بداية هذا العصر، عندما تحول النفط الى ضرورة جماعية، بدأت القوى الكبرى بإرسال موفديها ليبحثوا في كل بقاع الأرض حيث يوجد نفط من أجل امتلاك منابعه. وشهدت الصحارى العربية رجالًا متسترين في أزياء بدوية يجوبون المنطقة بحثًا عن مؤشر نفطي.

وكان الانكليزء المتمركزون بقوة في المنطقة، أول الراكضين لاستغلال آبار النفط وزرع شركاتهم في كل البلدان حيث يظهر النفط. أما رجال الأعمال الأميركيون، الذين كانوا حتى ذلك الوقت يهتمون فقط بالنفط الأميركي، فقد طوروا تكتيكهم النفطي وسعوا للاشتراك في عملية استثمار نفط منطقة الخليج العربي. وما ان تمركزت الشركات الأنكلو ـ ساكسونية حول شواطىء الخليج العربي حتى وجدت أمامها اما بقايا امبراطوريات منهارة واما بلدان ترزح تحت بنى اقطاعية أو قبلية تملك مساحات أرضية شاسعة صحراوية وفقيرة، امراؤها لا يملكون أية فكرة عن الغنى التي تحتضنه هذه الأراضي في بواطنها.

في هذه الظروف جرت المفاوضات بين شركات النفط وأمراء ومشايخ المنطقة على قدم المساواة والتي أدت إلى تعميم نمط من العقود له ميزة خاصة هو: الامتياز العام. وهذه العقود التي شملت في كثير من الأحيان كل مساحة البلد ولمدة تراوحت بين الستين والخمسة والسبعين سنة دعمت من جهة المركز الاحتكاري لشركات النفط، ومن جهة أخرى أعفت الأجانب وممتلكاتهم من القوانين والعادات المحلية. فالعقد بين «صاحب الجلالة امبراطور بلاد فارس ووليام كنوكس دارسي» يكشف بوضوح الامتيازات التي حصلت عليها في مطلع هذا القرن شركات النفط الأجنبية. الحكومة الإيرانية تؤمن «امتيازًا خاصًا في التنقيب واستغلال وإنتاج وتطوير واستخراج وبيع النفط والغاز

الطبيعي... على امتداد كل الامبراطورية الفارسية ولمدة ستين سنة» (المادة الأولى من عقد ٢٩ أيار (مايو) ١٩٠١). هكذا بسعيهم، انكليز وأميركيين، الحصول على امتيازات جديدة دخلوا في عداوات شرسة هي: «حرب النفط». وسعت حكوماتهم بالتالي إلى التدخل بالوسائل الديبلوماسية والمالية والعسكرية للدفاع عن مصالح «شركات النفط الوطنية» التابعة لكل بلد: فالشركة الانكليزية ـ الايرانية عليها خدمة مصالح بريطانيا العظمى مثل شركة «ستاندارد اويل» في خدمة الولايات المتحدة.

وتجدر الاشارة إلى أن المصالح النفطية اختصرتها أسماء أشخاص أمثال، جون روكفلر وهنري ديتردينغ وصماوئيل ماركوس وكالوس غولبنكيان، وشركات مثل: ستاندارد أويل أوف نيو جرسي ورويال دوتش شل... وإذا عمل الانكليز على الدفاع عن وجودهم في الخليج العربي ضد أطماع الغرباء فهم لم يتوصلوا إلى صد التدخل النفطي الأميركي: عن طريق النفط تستطيع دولة السيطرة على حكومات أخرى بتكاليف أقل من السيطرة العسكرية المباشرة.

أ ـ ديبلوماسية «الباب المفتوح» واتفاق «الخط الأحمر»

كرّس اتفاق سايكس ـ بيكو الموقع في ١٦ أيار (مايو) ١٩١٠ انهيار الامبراطورية العثمانية من جهة، وأوجد سيطرة فرنسية ـ بريطانية ثنائية على أغلب بلدان الشرق الأوسط من جهة أخرى.

حدثان بارزان غيرا في وضع بلاد ما بين النهرين بعد الحرب العالمية الأولى: من جهة اعترف البريطانيون، من خلال اتفاق سان ريمو الموقع في نيسان (أبريل) ١٩٢٠، بحصة الحكومة الفرنسية في شركة النفط التركية، ومن جهة أخرى حصلوا عن طريق عصبة الأمم على انتداب العراق.

واتفاق سان ريمو بين فرنسا وانكلترا نصَّ على «تحديد المصالح والتعاون الوثيق بينهما بغية استغلال الثروات النفطية في العالم». إلا أن الاتفاق لم يشر

إلى مشاركة اميركية. أي أن الأميركيين غير الموقعين على الاتفاق وجدوا أنفسهم معزولين من قبل الانكليز منافسيهم التقليديين. والأنكليز الذين استفادوا منذ ١٩٢٤ من وضعهم المتميّز لقطع الطريق أمام بعثات الشركات الأميركية الاستكشافية من دخول منطقة الخليج العربي النفطية آثار تصرفهم جدلًا ديبلوماسيًا بين ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا. فالأميركيون ادعوا من جهتهم أن مدهم للحلفاء بالنفط أسهم في نضوب مواردهم النفطية. لذلك طالبوا بسياسة « الباب المفتوح » لكسر الامتياز البريطاني. وهذا المبدأ الذي دعمته وزارة الخارجية الأميركية وشركات النفط عام ١٩٢٢ ، نصّ على « أنه في البلدان الواقعة تحت الانتداب، على كل الامتيازات التي لها طابع اقتصادي، أن يسقط عنها أي وجه احتكاري ». وهذا البند عكس رغبة الشركات الاميركية لوضع أقدامها في العراق.

هكذا بعدما حصلت باسم ديبلوماسية « الباب المفتوح » حق الدخول إلى الخليج العربي، خصوصًا في العراق، وقّعت الشركات الأميركية مع زميلاتها الانكليزيات في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٢٨ اتفاق « الخط الأحمر » الذي قضى بالتدخل الجماعي داخل حدود الامبراطورية العثمانية: كل منطقة الخليج العربي باستثناء الكويت. إلا أن هذا الاتفاق لم يعد نافذًا عندما أعلن الاميركيون عام ١٩٤٦ عن رغبتهم بالاستفادة لوحدهم من ثروات النفط الهائلة التي اكتشفت في حينها في السعودية.

هذه التحركات الديبلوماسية التي كانت موضوع محادثات سرية، كشفت عن طموحات وأطماع مختلف القوى الساعي كل منها على حدة لتثبيت سيطرته أو الدفاع عنها. فالصراعات بين المجموعات الأميركية والانكليزية للسيطرة على النفط خطت إحدى الصفحات الغامضة في تاريخ النفط العالمي وتاريخ الخليج العربي بالذات.

ب ـ « حرب النفط »

مع الامتياز الذي حصل عليه البريطانيون عام ١٩٠١ بواسطة وليام دارسي

في إيران كان في وسعهم شراء كل شيء لأن كل شيء كان للبيع. عام ١٩٠١ اكتشف حقل نفط، ولاستغلاله أسس دارسي شركة النفط الانكليزية ـ الايرانية. ولم تتأخر الحكومة البريطانية عن مده بالمال اللازم حين افتقده.

وبفضل النفط حصل الأسطول البريطاني العامل في الشرق الأقصى على محطة امدادات مستقلة ثابتة وأكيدة سمحت له بمد المستعمرات الانكليزية في المحيط الهادىء واستراليا بامدادات النفط اللازمة. والاستفادة من النفط الإيراني، التي تواقتت مع صعود الامبراطورية البريطانية، أمنت للأنكليز تجارة استراتيجية خاصة بهم في هذه البقعة من العالم.

فضلًا عن اهتمامه بثروات إيران النفطية اهتم دارسي أيضًا ببلاد ما بين النهرين حيث واجه منافسة المانية. لكن بواسطة كالوس غولبنكيان توصل دارسي عام ١٩١٢ إلى تأسيس شركة النفط التركية التي توزع رأسمالها بين الشركة الانكليزية ـ الايرانية (٥٠٪) وشركة شل (٢٥٪) وديتشيه بنك (٢٥٪). هكذا عشية الحرب العالمية الأولى كانت شركات النفط الانكليزية تسيطر على جزء كبير من نفط الخليج العربي.

بالمقابل اكتفى التحرك الأميركي، خلال عدة سنوات، بمراقبة البريطانيين عن طريق وضع العصا في الدواليب كلما حانت الفرص أمام الأميركيين. وأول معركة ربحها الأميركيون في «حرب النفط» كانت في البحرين. فشركة «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا» حصلت عام ١٩٣٢ بواسطة شركة تحمل الجنسية البريطانية (ايسترن اند جنرال ساندیكات) على امتياز استثمار. والضربة الأميركية الثانية ضد الامتياز البريطاني تجددت في الكويت بواسطة الشركة البريطانية ذاتها ولكن لمصلحة شركة «غولف أويل كوربوريشون» الأميركية. لكن الانتصار الضخم الذي أحرزه الأميركيون على منافسيهم البريطانيين كان في السعودية. فشركة «ستاندارد اويل» انضمت عام ١٩٣٦ مع «شركة تاكساس كومباني» واتخذت الشركة الجديدة اسم «ارامكو» (شركة النفط العربية ـ الأميركية).

في إيران حصلت عام ۱۹۳۷ شركة أميركية تدعى «إيرانيان أويل كومباني» التي تشرف عليها شركة «تاكساس أويل كومباني» على امتياز نفطي شمل ثلث الأراضي الايرانية.

في العراق انضمت الشركتان الأميركيتان «ستاندارد أويل أوف نيو-جرسي» و«سوكوني موبيل» في شركة واحدة حملت اسم «شركة النفط العراقية».

هكذا بدأت الخمسينات بصراع شرس بين شركات النفط الاحتكارية الأميركية والانكليزية، إذ أن هذه الحقبة التاريخية شكلت قمة التوتر بين لندن وواشنطن. فكل بلد حاول الحاق الضرر في المواقف الاستراتيجية والاقتصادية للبلد الآخر وسعى إلى نسف مصالح ونفوذ عدوه. ومع سقوط تأميم شركة النفط الانكليزية - الإيرانية، الذي سعى إلى تحقيقه الدكتور محمد مصدق، انتزع الاميركيون من الانكليز حصة ٤٠ في المئة من أسهم شركة النفط الايرانية. والعملية الأميركية شكلت ضربة قاضية للنفوذ الانكليزي في المنطقة. ومع الستينات خفت وطأة الصراع الأميركي - البريطاني عندما سيطر الأميركيون على كل الخطوط. وكي لا يدخل الفرقاء المتنازعون في «حرب الأسعار» قرروا حفاظًا على مصالحهم وضع اتفاقات تحدد قوانين سوق النفط العالمي.

ج - ميثاق «اشناكاري» واتفاق «واشنطن»

دخل الأنكلو - ساكسون في محادثات سرية عام ۱۹۲۸ حيث وقعوا على ميثاق «اشناكاري» الذي ولد عنه كارتل شركات النفط العالمية الذي ضم: ستاندارد اويل أوف نيو-جرسي (اسو)، أوف كاليفورنيا (سوكال)، اوف نيويورك (سوكوني)، وروايل داتش-شل وبريتيش بتروليوم وشركة النفط الفرنسية. فلمنع حرب الأسعار والحد من الهدر المرتبط بإنتاج كميات تفوق الطلب والمنافسة شكّل هذا الميثاق، في إطار استراتيجية شاملة، إجراءً ضروريًا للوصول إلى تفاهم تام. وهذا التفاهم ارتكز إلى سبعة مبادىء عامة

أهمها تلك المتعلقة بالأسعار التي يجب أن تكون واحدة في سوق معين لنفس النفط مهما كان مصدره: إنه نظام «غالف-بلاس» (Gulf-Plus) المعمول به بالنسبة إلى الأسعار المطبقة في خليج المكسيك.

وهذا الميثاق الأميركي - البريطاني على مستوى أصحاب شركات النفط - ترسّخ في نهاية الحرب العالمية الثانية على صعيد الحكومات في آب (أغسطس) ١٩٤٤ ضمن اتفاق «واشنطن». ونتج عن هذا الاتفاق قيام «لجنة نفطية» مهمتها وضع قواعد تجارة عالمية للنفط وتعاون وتشاور بين الولايات المتحدة وبريطانيا. هكذا وضعت كل خطط استخراج النفط واستثماره بشكل تستطيع فيه الولايات المتحدة وبريطانيا الحصول على النفط في خلال الأزمات. كذلك كل الأراضي التي فيها مؤشرات نفطية باتت مفتوحة أمام الجميع، فضلًا عن أن استخراج النفط وتكريره ونقله يجب الا يخضع إلى قيود خاصة.

هكذا فقدت السيطرة البريطانية على الخليج العربي عن طريق «حرب النفط» كثيرًا من الأراضي في منطقة كانت تعتبر منطقتها.

الجزء الثالث: الخليج العربي والسلم البريطاني:
«بحرنا» (Mare Nostrum)

شرطي البحار في وجه القراصنة وتجار الرقيق، حراسة إحدى أهم طرقات الامبراطورية باتجاه الهند، مراقبة الشواطىء الجنوبية لإيران... كانت هذه الدوافع المتعددة للوجود البريطاني التي عاد وبررها هاجس حماية المصالح النفطية المتزايدة: انكلترا، القوة الوصية الوحيدة، استطاعت أن تقول عن الخليج العربي: بحرنا MARE NOSTRUM.

في الواقع حماية الخليج العربي من مداخلات القوى الأخرى بقيت خلال قرن ونصف القرن حجر الزاوية للسياسة الخارجية الانكليزية في المنطقة. وقد

دفعت بريطانيا ثمنًا باهظًا لترسيخ استقرار الخليج العربي وبالتالي سيطرتها. فانكلترا اعتبرت أن كل هجوم ضد وجودها ونفوذها في الخليج العربي في وسعه أن يهدد مصالحها الحيوية. أي أنها كانت مستعدة لتحمل المخاطر وللقتال لأن وجودها بالذات كان موضوع الرهان.

وإذا أبدت بعض القوى الأجنبية الأخرى اهتمامها بالخليج العربي كممر دولي أو كأرض غنية بالنفط، فانكلترا كانت الدولة الوحيدة التي كان لمصالحها الخليجية قيمة مزدوجة: من السيطرة على طريق الهند سعت أيضًا أن تكون المستفيدة الوحيدة من النفط. وفي هذا المعنى قال وليام لوس، المبعوث البريطاني إلى منطقة الخليج العربي في تقرير نشر عام ١٩٦٩، قال «لقد لاحظنا ان مصالحنا في الخليج الفارسي كانت مرتبطة حتى سنة ١٩٤٨ بمصالحنا في الهند. ولكن خلال انسحابنا من الهند ارتدى الخليج الفارسي أهمية جديدة بسبب النفط».

هذا التمركز البريطاني في منطقة الخليج العربي سبقته حملات استكشافية هدفت إلى فتح أسواق جديدة. والحملة الأولى التي أرسلت عام ١٨٠٦ اتخذت على السواء طابعًا انسانيًا وعلميًا ودفاعيًا: الدفاع عن المصالح البريطانية عن طريق تأمين حرية المرور والغاء تجارة الرقيق ودراسة جغرافية مياه الخليج.

وفي السنوات التي تلت سعت عدة حملات أخرى إلى إقامة «السلم البريطاني» في مياه الخليج. هكذا بعدما سيطروا على الهند وركّزوا مواقعهم وحلّوا محل منافسيهم، أصبح الانكليز في أواخر القرن التاسع عشر أسياد المنطقة الحقيقيين. ثم لم يتوانوا عن التدخل في الأمارات لممارسة سلطة أمر واقع على شؤونها الخارجية والداخلية. وجعل هذا التدخل الأمارات الصغيرة أن تطلب في نهاية المطاف الحماية البريطانية.

أ - من «المعاهدة العامة» إلى «الهدنة البحرية الدائمة»

بقي الخليج العربي، هذه البحيرة المالحة ، تجري على صفحات مائه،

كافة أنواع القرصنة البحرية. بينما في الداخل وعلى شواطئه تقاتلت القبائل حول حدود أراضيها. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر، شكلت الشواطىء الجنوبية للخليج العربي موطنًا للقراصنة خصوصًا القواسمة الذين دعمهم الوهابيون ليمدّوا نفوذهم من نجد حتى الخليج العربي ولمحاربة التدخل البريطاني بكل أشكاله. وأمام عجز الحكومتين الفارسية والعثمانية، اللتين لا تمتلكان القوة البحرية الضرورية لفرض الأمن، اضطرت الحكومة البريطانية إلى تشييد مواقع محصّنة لتقوم بدور شرطي الخليج، دور يسمح التفوق البريطاني العسكري البحري في لعبه.

هكذا بغية منع حصول عراقيل في وجه الملاحة البحرية بين لندن والهند شنَّت القوات البريطانية بين عامي ١٨٠٥ و١٨٢٠، عدة هجومات ضد الثوار. وتوصلت إلى قمع حركة القرصنة نهائيًا بعدما فرضت على المهزومين «المعاهدة العامة». وكون هذه المعاهدة الموقّعة سنة ١٨٢٠ لم تضع حدًا للنزاعات القائمة بين قبائل المنطقة، اضطر الانكليز ثانية للتدخل وفرض عام ١٨٥٣ «الهدنة البحرية الدائمة» محولين هكذا «شاطىء القراصنة» إلى «شاطىء هدنة». هذه المعاهدة التي حصلت على توقيع كل سلطات الأمارات في الخليج العربي وضعت حدًا نهائيًا للخلافات التي قد تنشب بين الموقعين، ومنحت البريطانيين امتيازات جديدة أهمها: ـ حق التدخل لمنع وقوع ما يعكر صفوَ الأمن في مياه الخليج العربي.

ـ الحفاظ على أمن الخليج العربي.

هكذا بعد الانتصار العسكري على القراصنة كعامل خارجي لاثارة القلاقل، وبعد حل الخلافات بين الأمراء والمشايخ، كعامل داخلي لزعزعة الاستقرار، أصبح الخليج العربي «بحيرة بريطانية». علمًا أنه في هذه الفترة بلغت السيطرة البريطانية أوجها.

وإذا توافقت هاتان المعاهدتان مع ديبلوماسية التوسع البريطانية التقليدية

المعمول بها في القرن التاسع عشر انسجمتا أيضًا مع المصالح البريطانية في مستعمرات الهند.

ومع النفط كرّست اتفاقات جديدة ذات طبيعة مختلفة السيطرة البريطانية عن طريق تدخل سياسي مباشر في شؤون المنطقة.

ب ـ «المعاهدات الخاصة»

عندما تفجّر النفط في الصحراء منع الانكليز على الأمراء، موقعي هذه المعاهدات، تأجير أو منح أو إعارة، تحت أي شكل من الأشكال، ومهما كانت الأسباب، جزء من أراضيهم قبل الموافقة المكتوبة من قبل السلطات البريطانية المختصّة. وبموجب هذه المعاهدات امتنع الأمراء في الدخول في أية علاقة مع حكومة أخرى غير الحكومة البريطانية. بشكل لم يعد فيه للأمراء أية سلطة الا فيما خص تصريف الشؤون العادية. فالقرارات المهمة أصبح مرجعها الوكيل البريطاني الذي مركزه البحرين.

مع مطلع القرن العشرين احتفظت بريطانيا، بالقرار النهائي فيما يتعلق باستثمار الموارد الطبيعية لبلدان الخليج العربي. هكذا التزم شيخ البحرين في رسالة مؤرخة عام ١٩١١ بعدم منح أي امتياز يتعلق بصناعة اللؤلؤ دون الموافقة البريطانية: اللؤلؤ كان يشكل سابقًا أهم إنتاج وطني في بعض إمارات الخليج العربي. كذلك تعهد أيضًا في ١٤ أيار (مايو) ١٩١٤ في رسالة أخرى بعدم استثمار، شخصيًا، منابع النفط ورفض أي طلب امتياز قبل مراجعة ممثل بريطانيا وأخذ موافقته العليا.

هكذا بعد أن أصبحوا أسياد المنطقة، رسَّخ البريطانيون تدريجيًا نفوذهم على كامل المنطقة: من جهة عن طريق تعزيز الاستقرار ومن جهة أخرى بواسطة الاتفاقات السياسية مع الأمراء المحليين. علمًا أن طابعي هذه الاستراتيجية وجهان لقطعة نقدية واحدة. فالتوسع البريطاني تم بطريقة برغماتية لأنه نال موافقة الطرفين الموقعين. من جهة توصلت انكلترا إلى السيطرة كليًا

على الوضع في المنطقة، ومن جهة أخرى توصل الأمراء والمشايخ إلى الاحتفاظ بمراكزهم وهم يتمتعون في الداخل بحكم مطلق. هكذا لتثبيت مواقعهم في المنطقة اعتمد البريطانيون على سياسة ثابتة تتكيف مع الظروف المحلية ومع مصالحها البحرية والتجارية والاقتصادية والسياسية العالمية. ولضمان نجاح هذه السياسة عملت بريطانيا في دعم وجودها العسكري. لكن بعد توزع القوات المسلحة البريطانية في أكثر من بقعة في المنطقة، خلال النصف الأول من القرن العشرين، اضطرت بريطانيا، في بداية السبعينات، إلى الانسحاب نهائيًا من المنطقة.

ج ـ استراتيجية «شرق السويس»

منذ قضية السويس عام ١٩٥٦ أثار تطور الشرق الأوسط السياسي قلق بريطانيا بشكل بدت فيه المصالح الانكليزية مهددة أكثر فأكثر. علمًا أن الانكليز لم يرتأوا تحقيق أي تغيير في نظام امارات الخليج العربي. بل تابعوا تطبيق سياستهم التقليدية في دعم مشايخ القبائل عن طريق أشعارهم بأن بقائهم في السلطة يرتبط بالوجود البريطاني.

هكذا كان قلق لندن يعكس خوفًا حقيقيًا على طريقة «الدومينو» من أن أي ضعف من النظام القائم في الخليج العربي، والمبني على حفنة من الرجال الأوفياء للتاج البريطاني يؤدي إلى انهيار النظام بأسره. والجدير بالذكر أنه بموجب الارتباطات الانكليزية مع إمارات الخليج العربي كان على لندن أن تحمي هذه الامارات ـ القبائل.

في المقابل، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت بريطانيا تخفف من التزاماتها الخارجية تدريجيًا. ولم تحتفظ الا بتلك التي تتناسب ومصالحها الأساسية. فانسحابها من شمال السويس، من اليونان، عام ١٩٤٧، واستقلال مستعمراتها في الهند البريطانية، دفعاها الى مراجعة حسابات وجودها في «شرقي السويس». وكان هذا يعني بالنسبة إلى لندن تحديد موقفها في ضوء

الظروف المستجدة. فالخليج العربي كانت تعتبره بريطانيا ممرًا حيويًا لمواصلاتها، وظهور النفط جعل من بلدانه المصادر الرئيسية لمد المملكة بحاجاتها من النفط. بمعنى آخر هل كان يجب على لندن المحافظة على رهاناتها الجديدة عن طريق نفس الوسائل التي كانت تستعمل في السابق: تأثير سياسي مباشر، حماية الأراضي الصحراوية وتمركز القوات المسلحة؟ أم أن الانسحاب العسكري مع عدم الاهتمام السياسي، دون قطع علاقات الصداقات التي تشدها إلى بلدان المنطقة، يستجيبان بشكل أفضل إلى الظروف الجديدة؟ وفي ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ قررت بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي في فترة لا تتعدّى الثلاث سنوات. علمًا أنه إذا كان هدف الوجود البريطاني في «شرق السويس» هو لقمع الحركات الثورية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة فإن الدوافع المالية والاقتصادية ومصاريف التسلح كانت من الأسباب الرئيسية التي وقفت وراء قرار لندن بالانسحاب. ويبدو أن البريطانيين بعدما قرروا رسميًا الانسحاب لم يعد في وسعهم التراجع من دون إثارة البلدان الخليجية واشعال نار التظاهرات ضد بريطانيا في الشرق الأوسط، على الرغم من الدعوات الصامتة التي عملت لمصلحة بقائهم.

وقرار لندن بالانسحاب شجع بلدان الخليج العربي الصغيرة إلى تأسيس، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠، «اتحاد الامارات العربية المتحدة» الذي يضم كل من أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة والشارقة وعجمان وفجيرة وأم الخوام.

هكذا مع التطور السياسي في منطقة الشرق الأوسط ككل والظروف الدولية الجديدة تحولت «الوصاية» البريطانية من عامل استقرار إلى عامل عدم استقرار، أو بالأحرى أصبح الوجود البريطاني بالنسبة إلى القوى الجديدة غير مرغوب فيه في المنطقة.

كذلك إذا أعاد هذا الانسحاب النظر في «دور بريطانيا العالمي» فخلافة

انكلترا أثارت أطماع القوى العالمية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت الفكرة السائدة آنذاك ان لا يحل عدم الاستقرار من جراء انتهاء «السلم البريطاني» في المنطقة، وأن يصبح أمن امدادات الغرب النفطية مهددًا بالمخاطر. بتعبير آخر ان «الفراغ الاستراتيجي» الذي أوجده الانسحاب البريطاني كان قابلًا لدفع القوى الكبرى إلى إثارة القلاقل في المنطقة. من هنا بدأ الدور الأميركي في دعم البلدان الاقليمية، وعلى رأسها السعودية، لسد هذا الفراغ من دون أن يلغي هذا الدعم اشراف الولايات المتحدة على أمن المنطقة. فمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية الهائلة حثّتها على اتخاذ الاجراءات العسكرية والسياسية الكفيلة بالدفاع عن مصالحها الحيوية المنشرة في هذه البقعة من العالم.

إذا كان حفظ أمن الخليج العربي، عن طريق الابقاء على الوضع القائم، هدف استراتيجية «شرق السويس» فهل تسمح الظروف الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد يالطا ان يستمر هذا الأمن سلامًا منفردًا على الطريقة البريطانية؟

الفصل الرابع

استراتيجية الدول الكبرى

الدولة الكبرى هي، قبل كل شيء، لاعب دولي له مصالحه في كل النقاط من العالم ويملك وسائل التأثير عليها والوصول إليها عسكريًا. فالدول الكبرى توجه نحو العالم نشاطاتها الخارجية ساعية إلى توجيه بنائه من خلال مصالحها. هذه النشاطات المرسومة لها أهداف محددة نتيجة انقسام العالم إلى حروب محلية. وهي تسعى إلى تحقيق مكاسب جزئية، إلى تقديم بيدق على الشطرنج الدولية بغية النفاذ إلى أهداف أكثر شمولًا ولو كانت بعيدة المدى. وهذه النشاطات أو التحركات وان كانت جزئية فهي ترتدي أهمية كبرى لأنها تحضّر التوازن العالمي المقبل وتقرر في أغلب الأحيان تطور أي نزاع محلي.

وبما أن شكل الحرب قد تغيّر فإن التحركات المباشرة، الشاملة أو الجزئية، هي، عمليًا، ممنوعة بين الدول الكبرى بسبب الأسلحة النووية المدمّرة. هكذا طالما ليس في وسع الدول الكبرى تحقيق انتصار سريع عن طريق الحروب المباشرة فهي تعمل إلى النفاذ الى طموحاتها عن طريق الحروب غير المباشرة. وهي ان لم تتواجه، بمناسبة أزمة محلية، لكنها تتخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي تعميم النزاع. علمًا ان امتلاك السلاح النووي هو ضروري لتجنب أي عملية أمر واقع، تفرض من قبل العدو المباشر.

انها استراتيجية شاملة تتناول كل العالم، وصراع دائم من دون تأخر، لأن

النشاطات والتحركات الموضوعة قيد التنفيذ لا تقبل أي توقف. والوسائل المستعملة هي اقتصادية وأيديولوجية وسياسية وثقافية وتكنولوجية... وطبعًا عسكرية لتجسيد، في حال نشوب أزمة، القرارات المتخذّة إلى حد التهديد باستعمال السلاح النووي ضمن حدود معينة. بمعنى آخر السيطرة الاقتصادية والسياسية التي تمارسها الدول الكبرى لا يضعفها المجهود العسكري. بالعكس هذا المجهود العسكري هو الشرط الضروري لوجود واستمرار وممارسة هذه السيطرة المزدوجة (السياسية والاقتصادية) التي لا معنى لها إذا لم تؤمن للقوى الكبرى مكاسب اقتصادية ـ سياسية على الدول الأخرى.

في هذا الظرف الدولي يخضع الخليج العربي إلى تحركات وسلوك الدول الكبرى للأسباب الآتية:

ـ أولاً، نتيجة الترابط الاقتصادي والسياسي والعلمي والبشري القائم بين الأمم.

ـ ثانيًا، في ضوء هذه التبعية إلى النفط التي تدفع الاستراتيجية العالمية للتوجه باتجاه هذه المنطقة. بشكل ان الخريطة الجيواستراتيجية للقوى الكبرى تشهد نوعًا من حصر للمصالح والنفوذ في منطقة الخليج العربي.

ـ ثالثًا، بقدر ما السلام العالمي يرتكز ليس فقط على التوازن النووي، بل أيضًا على قدرة القوات العسكرية على التحرك بشكل تسمح فيه إلى اقتسام وتوزيع للحروب المحلية. فكل ما يعيق حرية التحرك هذه يحدُّ من إمكانية إيجاد حل سلمي لهذه الأزمات.

المنافسة العالمية سواء كانت بين الشرق والغرب أو الغرب والغرب أو بين الشمال والجنوب هي تعبير عن ممارسة أو رفض للسيطرة. فالفترات التي يطلق عليها اسم «سلام» أو «تعايش سلمي»، والتي تسهّلها المساواة بين الدول الكبرى في الردع النووي، لا تختلف عن الفترات «الحارة» الا تكتيكيًا.

الجزء الأول: الاستراتيجية الأميركية

الولايات المتحدة هي قوة عالمية وجودها العسكري والسياسي والاقتصادي ملموس في الزوايا الأربع من العالم. انها البلد الذي يتحمل مسؤولية ضخمة بالنسبة إلى مصير الكرة الأرضية. لذلك تطبق الولايات المتحدة سياسة شاملة تجعل منها المترجم للمصالح المشتركة في العالم أو للمبادىء العامة. وهذا الدور يرتدي، على السواء، طابعًا مكملًا ومتناقضًا لما هو مفيد بالنسبة إلى الولايات المتحدة وللدول الأخرى أكانت حليفة لها أو عدوة لها. أمام هذا الدور العـالمي وانعكاساته تأرجحت سياسة الولايات المتحدة العالمية بين التدخل والانعزال، بين الانعكاف والتوسع بشكل كان يكشف دائمًا عن إعادة نظر في السياسات المعتمدة. علمًا أن مصالـح الولايـات المتحـدة منتشرة في العـالم، وازدهارها الداخلي يرتبط، إلى حد كبير، بحريّتها في الوصول إلى الموارد الطبيعية للعالم بأسره. بتعبير آخر إذا ارتبطت الولايات المتحدة بالعالم الخارجي فبهدف الحاجة إلى استيراد المواد الأولية ونظرًا لضخامة استثماراتها المباشرة في الخارج والأرباح التي تنتج عنها. وهذا التدخل الاقتصادي ضروري لأمنها العسكري. فكما قال الرئيس الراحل جون كنيدي «إذا انهارت الهند وفلتت أميركا اللاتينية من أيدينا ووقف الشرق الأوسط إلى جانب الشرق عندها، لا الصواريخ العابرة للقارات ولا الأقمار الاصطناعية ولا الطائرات والغواصات الذرية تستطيع ان تفعل شيئًا من أجل خلاصنا». هكذا لا يمكن فصل القاعدة الاقتصادية للامبراطورية الأميركية عن الركيزتين السياسية والعسكرية، خصوصًا في ظل هذا النظام الدولي الاحادي الجديد.

من هنا يبدو بوضوح الطابع الوحدوي للمصالح الأميركية. أكانـت هـذه المصالح، سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. في الواقع هذه المظاهر المختلفة متشابكة إلى درجة أن إحداها لا تهيمن على الأخرى: مجرد أن يضعف مظهر من هذه المظاهر حتى ينهار كل البناء.

وإذا كانت الولايات المتحدة تستعين بتفوّقها العسكري لتأمين مكاسب اقتصادية، فاستعمال القوة لا مبرر له الا لخدمة المصلحة الوطنية. وهذا يساوي حسب جملة ريمون آرون «إلى إدانة أدبية للأخلاقية وإلى أخلاقية الواقع».

لكن الامبراطورية الاميركية اكتشفت أن أراضيها معرضة للصواريخ النووية السوفياتية، وأن اقتصادها يشكو من الأزمات، وان حلفاءها الأوروبيين واليابانيين بدأوا يزاحمونها حتى في عقر دارها، وانها عرضة لخطر نفطي والى نضوب مواردها الأولية. إنما إذا كان الخطر الاستراتيجي يدفعها إلى الانعكاف، بغية تقليل مخاطر التصعيد النووي انطلاقًا من الحروب المحلية، فالهدف الاقتصادي يدفعها بالعكس الى التحرك بدينامية أكثر سواء كان لغزو الأسواق العالمية أو لبلوغ الموارد الأولية أو لتغيير قواعد النظام النقدي والسوق النفطي.

من هذا المنظار تعتمد الولايات المتحدة في الخليج العربي ـ والشرق الأوسط عمومًا ـ استراتيجية الهيمنة الشاملة. أنها، حسب تحليل ميشال شاتلو، سيطرة بالمبادرة: بواسطة كل الوسائل التي تمتلكها لخلق أوضاع جديدة تنسجم ومصالحها أو لتغيير، لصالحها، وضع معين، وسيطرة بالاسترداد: قادرة للرد فورًا عندما يتطور وضع بشكل يعاكس رغباتها.

وتثبيت «السلم الأميركي» في منطقة الشرق الأوسط من باب حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، يفرض على الديبلوماسية الأميركية «التوفيق» بين النظريتين المتناقضتين: مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والنفطية في البلدان العربية ومصالحها السياسية ـ الاستراتيجية في دعمها غير المشروط لاسرائيل.

وإذا سعت الولايات المتحدة إلى «فصل» أو على الأقل «فك ارتباط» النفط العربي بالقضية الفلسطينية، لمنع عدوى النزاع العربي ـ الاسرائيلي الامتداد الى الخليج العربي، فمستلزماتها الاستراتيجية تهدف أيضًا إلى تعطيل أو تقليل أي

نفوذ آخر في المنطقة، وإلى تجميع كل بلدان الغرب المتعطشة إلى النفط وراءها من أجل « احتوائها » في هذه الفترة من التبعية النفطية.

أ ـ المخططات الأمنية الأميركية

خلال الخمسة عشرة سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية دمجت الولايات المتحدة الأمن بالأحلاف. فهي بنت سلسلة من الارتباطات امتدت من « حائط » برلين حتى « جدار » الصين، على مبدأ يقول: لردع معتدٍ يجب تجميع أكبر عدد ممكن من القوى. وإذا بقيت خارج القطاع الأطلسي الأحلاف الأميركية غير عملية، فإن حلفي الأطلسي والسنتو (الحلف المركزي) عنيا مباشرة بمنطقة الخليج العربي.

وقد اختصر « تطويق » التوسع السوفياتي في أوروبا وآسيا، عن طريق إقامة خط قوي مكوّن من دول محصّنة، مبدأي ترومان (١٩٤٧)، فيما خص تركيا واليونان، وايزنهاور (١٩٥٧)، فيما خص كل الشرق الأوسط. وهذا يعني بالنسبة إلى واشنطن تأمين حرية الوصول إلى هذه المنطقة الاستراتيجية، ومراقبة خطوط النفط الغربية، والعمل على توطيد الاستقرار في بلدان المنطقة كي لا تتحول إلى دائرة للصراع بين الدول الكبرى. لأنه إذا اعتبرنا مع جون كامبل ان « النفط كان دائمًا في نظرة الولايات المتحدة الى الشرق الأوسط، يعني الأمن » فبالوسع القول، مع نوام شومسكي » ان اهتمام الحكومة الأميركية الرئيسي في هذه المنطقة ليس اسرائيل ولا جيرانها لكن السيطرة على خزانات الطاقة التي تزخر بها المنطقة ». هذه الطاقات الجيولوجية هي التي تحدد، إلى حد ما، ضرورات الاستراتيجية الاميركية في المنطقة وأسس علاقاتها الاقليمية والعالمية.

لكن سياسة « التطويق » تطورت في ضوء مستلزمات الظروف الدولية وميزان القوى في العالم. فهي شاملة، في إطار سلاح الردع النووي أو على

صعيد السلاح التكتيكي التقليدي، هي اقليمية، بشكل معونات عسكرية ودعم واتفاقات ثنائية أو احلاف وقواعد، وعملانية، على صعيد المناورات وتحرك القوى.

ب ـ الاستراتيجية الشاملة

منذ عام ١٩٥٦ لم يتردد رئيس الوزراء البريطاني سير انطوني ايدن ،عند زيارة نيكيتا خروتشوف للندن، بالتصريح: « يجب أن تعلموا أننا مستعدون للدخول في حرب إذا ما حاولت قوة أخرى تعطيل تدفق نفط الخليج الفارسي باتجاه أوروبا. ليس هنالك من مانع يحول دون تأمين امداداتنا من النفط». هذه النبوءة الانكليزية بقي معمول بها في الغرب الأميركي. ففي هذا المعنى شرح وزير الخارجية الأميركي السابق وليام روجرز، في تقريره المؤرخ ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧١، أهداف السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة: « شبه الجزيرة العربية، العراق وإيران تحتوي على ثلثي مخزون النفط العالمي المعروف. فتأمين تدفق متواصل للنفط، في ظروف سياسية واقتصادية معقولة، هو حيوي لحلفائنا في الحلف الأطلسي وفي أوروبا الغربية ولليابان. والاستثمارات الأميركية الخاصة في نفط شبه الجزيرة العربية والخليج العربي تتجاوز المليار وتصف المليار دولار». هكذا يبدو الدفاع من منابع الطاقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة « موضوعاً رئيسياً قابلًا لجرّها حتى عتبة الردع النووي ».

في الواقع للحفاظ على السيطرة الأميركية في المنطقة سعت ادارتا نيكسون وفورد الى تقوية وتعزيز القوة العسكرية النووية في المنطقة الممتدة من البحر المتوسط حتى الخليج العربي والمحيط الهندي. وهذه القوة اتخذت شكل « فك كماشة» لتطويق منطقة بلدان « أوبيك». وقد شرعت ادارة الرئيس كارتر، اثر انهيار نظام الشاه وسقوط دور « شرطي الخليج» أو دور البديل الأميركي للحفاظ على الأمن في منطقة الخليج العربي وحماية المصالح الأميركية فيها، في مرابطة « قوة تدخل سريع » وإقامة قواعد والحصول على تسهيلات في المنطقة.

ج ـ الاستراتيجية الاقليمية

هذه الاستراتيجية التي تواقتت مع الانسحاب البريطاني من « شرقي السويس » وضعتها ادارة نيكسون في تموز (يوليو) ١٩٦٩ وتضمنت المبادىء الأساسية الآتية :

ـ ان الولايات المتحدة ستدعم كل دولة حليفة أو دولة أخرى يعتبر بقاؤها حيويًا لأمنها أو لأمن المنطقة المعنية، إذا ما هددت هذه الدولة، دولة نووية أخرى.

ـ ان الولايات المتحدة ستقدم المساعدة الاقتصادية والدعم العسكري بناء على طلب الدولة المهددة، بشرط أن تؤمن هذه الدولة المسؤولية الأولى في الدفاع عن نفسها بوسائلها الذاتية.

إذا كان « مبدأ نيكسون » مرتبطًا بالوضع الڤيتنامي في الهند الصينية فهذا المبدأ سعى الى تخفيف الوجود الأميركي المباشر لجعله أقل علنية. كذلك إذا عملت الولايات المتحدة، في إطار هذه الاستراتيجية، إلى دعم إيران كقوة اقليمية قادرة على الحلول محل الوجود الأميركي المباشر وتأمين أهدافه، فإن سقوط النظام الامبراطوري الموالي للسياسة الأميركية، ومجيء نظام الخميني، مهّد أمام إعادة نظر استراتيجية شاملة لكل المبادىء والنظريات العسكرية الأميركية المطبقة في الخليج العربي والعالم. وإذا ترددت ادارة كارتر، في سحب قواتها، في كوريا الجنوبية وتايوان، وفي الوقت ذاته عملت على تعزيز وجودها العسكري في بعض القواعد الرئيسية في المحيط الهندي (دييغو غارسيا الصومال وكينيا وعمان)، فيجب أن نأخذ في الاعتبار موضوعين أساسيين دفعا واشنطن إلى تغيير نظرتها الاستراتيجية في الخليج العربي. هذان الموضوعان هما :

ـ الوجود السوفياتي السابق المباشر والمهم على أطراف الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية.

ـ المعلومات التي أشارت إلى إمكانية تحول الاتحاد السوفياتي من بلد مصدر ومنتج للنفط إلى بلد مستورد له ولحلفائه في أوروبا الشرقية. من هنا إذا كان نظام الشاه السابق عاجزًا عن الوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي لردعه، وان توصل إلى ردع القوى الاقليمية الأخرى، فالقوة الرادعة للاتحاد السوفياتي بقيت قوة الولايات المتحدة بالذات، بغية منع موسكو من تحقيق تقدم في المنطقة يهدد مصالح واشنطن الحيوية. من هنا كان سقوط دور إيران العسكري أحد أهم الأبواب لعودة عسكرية اميركية مباشرة إلى منطقة الخليج العربي ومحيطه وأطرافه. لذلك فإذا ما زال «مبدأ نيكسون» معمولًا به جزئيًا في بعض البقاع من العالم فادارة الرئيس كارتر سعت مع تطور الوجود السوفياتي في العالم، إلى حماية مصالحها الحيوية خارج أراضيها بنفسها. والنظرة الأميركية الجديدة الى الخليج العربي هي إحدى أهم التحولات الاستراتيجية في ميزان القوى العالمي وفي الاستراتيجية الأميركية بالذات.

د ـ الاستراتيجية العملانية

بعد سقوط نظام الشاه في إيران ومعه حلف «السنتو» (المركزي) لم يبق من حليف قوي لأميركا في الخليج العربي سوى السعودية. وتجدر الإشارة الى أن المخططات الأمنية الأميركية لم تكن مرتبطة فقط بإيران والسعودية، الحارسين الجغرافيين للخليج العربي، بل امتدت حتى باكستان في الشرق، ومصر واسرائيل في الشمال. علمًا أن الولايات المتحدة أدركت أنه لا يمكنها إقامة مجموعة سياسية حليفة لها في المنطقة من دون مصر أكبر دولة عربية.

الجزء الثاني: الديبلوماسية النفطية الأميركية

منذ أن تدفق النفط من أول بئر في العالم في بنسلفانيا عام ١٨٥٩ وحتى نهاية الحرب لعالمية الثانية كانت الولايات المتحدة أول مصدر للنفط في العالم وأول منتج له. ومع ٦ في المئة من سكان العالم تستهلك الولايات المتحدة ٣١ في المئة من الطاقة المنتجة في العالم: معدل الاستهلاك بالرأس الواحد يرتفع بنسبة مرتين ونصف المرة عما هو في بلدان السوق الأوروبية المشتركة، وبثلاث مرات عما هو في اليابان. فضلًا عن ذلك تملك الولايات المتحدة ٦,١ في المئة من المخزون العالمي النفطي، و١١,١ في المئة من احتياط الغاز الطبيعي، و٣٢ في المئة من احتياط الفحم.

وبعد أن أحكمت سيطرتها على مخزون السعودية وعلى موارد الكتلة الغربية من النفط توصلت الولايات المتحدة إلى الاشراف على مجمل احتياط بلدان العالم الحر مستفيدة بذلك من انعكاسات السيطرة على المجتمع الدولي. والسيطرة على مصادر الطاقة باتت ضرورية للبلدان الصناعية، كما شكلت أحد العناصر الأساسية للقوة الأميركية، وتغلّب دورها في الشؤون الدولية. والواقع أنه، من الآلة إلى شركات النفط إلى الرساميل الموظفة والسلاح السياسي تحول النفط إلى «شيء اميركي».

لكن مع بداية السبعينات أدرك المسؤولون الأميركيون نضوب مخزون بلادهم النفطي والغازي بشكل باتت فيه الولايات المتحدة خاضعة لتبعية مصادر الطاقة الخارجية. وتجدر الاشارة إلى أن اقتصاد الولايات المتحدة عامل هدر للطاقة. كما أن استهلاكها هائل ويتزايد بشكل غير معقول. اما تبعيتها النفطية للخارج التي كانت بنسبة ٥ في المئة عام ١٩٦٠ وصلت إلى ١٦,٣ في

المئة عام ١٩٧٤ ، إلا أنها بقيت أقل عن بلدان أوروبا الغربية (٦٤,٩٪) وعن اليابان (٩٥,٣٪). وامدادات الكتلة الغربية (كندا، بلدان البحر الكاريبي وفنزويلا) التي مثلت ٩٠ في ا لمئة من واردات الولايات المتحدة النفطية عام ١٩٧٠ ، لم تعد تشكل حاليًا سوى ٣٦ في المئة. في المقابل ارتفعت امدادات البلدان العربية من ٢٢ في المئة من واردات الولايات المتحدة النفطية، عام ١٩٧٣ الى ٣٨ في المئة خلال عام ١٩٧٦ . وهي قابلة لأن تصل إلى نسبة ٦٠ و٧٠ في المئة العام ألفين.

علمًا ان أحصاءً نشرته صحيفة نيويورك تايمس في آب (اغسطس) ١٩٧٧ أشار إلى أن ٤٨ في المئة فقط من الأميركيين يعلمون أنه على الولايات المتحدة أن تستورد النفط وأقل من الربع، عندهم فكرة تقريبية، عن حجم مثل هذه الواردات.

ومع انتقال الولايات المتحدة من وضع شبه اكتفائي إلى تبعية حيال النفط المصدر تحولت الطاقة الى هاجس مهم في سياستها الخارجية. بتعبير آخر الهدف الأولي لكل سياسة نفطية اميركية بات في الاعتماد على خطة عمل بغية تقليل حجم التبعية بالنسبة إلى مصادر الطاقة الأجنبية. هكذا صدقت إدارة الرئيس نيكسون السابقة على اقتراحات «لجنة لينكولن» الهادفة الى تنقية، على الصعيد الخارجي، علاقات الولايات المتحدة مع البلدان المصدرة للنفط لمنع وقوع عراقيل في عمليات الاستيراد. على الصعيد الداخلي هدفت هذه السياسة إلى الغاء، ابتداء من أول أيار (مايو) ١٩٧٣ ، نظام الكوتا، الموضوع عام ١٩٥٨ في عهد الرئيس ايزنهاور، واستبداله بضرائب نوعية على الواردات النفطية. بينما حاول الرئيس كارتر منذ استلامه الحكم عام ١٩٧٦ إلى توعية الشعب الأميركي، في خصوص موضوع هدر الطاقة، والتخفيف من استهلاكها، في مجالات النقل والتدفئة والحاجات المنزلية.

عام ١٩٧٥ كتب جورج لنكولن، أحد المستشارين السابقين للرئيس نيكسون، يقول: «ان الولايات المتحدة عن طريق سلسلة معقدة من

السياسات، ومن اللامبالاة، اختارت ضمناً تبعية خارجية متصاعدة للطاقة النفطية». عام ١٩٧٩ الاستقلال النفطي لم يعد معترفاً به في الولايات المتحدة كهدف أولي.

أ ـ نفط «آمن» أو نفط «منزوع من السلاح».

منذ الفصل الأول من عام ١٩٧٢ أبدت وزارة الخارجية الأميركية قلقها: واشنطن تفقد استقلالها في السياسة الخارجية، خصوصاً في الشرق الأوسط، ما أن تصبح تبعيتها إلى النفط العربي كبيرة. ومثل هذا الوضع ستكون له ذيول ضخمة على علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها في «المنطقة المثلثة» (أميركا الشمالية ـ أوروبا الغربية ـ اليابان).

بتعبير أدق إن الوضعين الدولي والأقليمي للولايات المتحدة واستراتيجيتها الشاملة وسياستها الداخلية ستتأثر بهذه الثغرة الضخمة التي أوجدتها الطاقة. لذا يبدي الاستراتيجيون الأميركيون الموقف الآتي: إذا كانت هزالة أية سياسة نفطية تكمن في شقها السياسي، فالولايات المتحدة تبقى تحت رحمة منطقة نفطية غير مستقرة وتظل امداداتها من الطاقة «سياسيًا غير آمنة».

في الواقع ان السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تواجه ثلاثة ضغوطات أساسية:

١ ـ التوفيق بين حماية دولة اسرائيل وتطوير علاقات وثيقة مع الدول العربية المصدرة للنفط وخصوصاً السعودية. أي مصالحة أمن اسرائيل مع أمن النفط العربي.

٢ ـ تأمين مواردها من الطاقة لها ولحلفائها (أوروبا الغربية واليابان). وهذا لا يمكن تحقيقه فعليًا من دون إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط.

٣ ـ الولايات المتحدة، شاءت أم أبت، لا تستطيع الوصول منفردة إلى

تحقيق حل شامل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي من دون موافقة كافة الأطراف الاقليميّين.

من هنا يبدو أن القلق الأميركي، فيما يتعلق باحتمال حظر نفطي جديد كأداة مؤثرة على سياسة واشنطن الشرق أوسطية، لا يوازيه الا ثقة البلدان النفطية العربية بهذا الاحتمال. بتعبير آخر لمنع تجدد استعمال سلاح النفط، من المنطقي الاعتقاد ان الاستراتيجية الأميركية الشاملة تسعى إلى احتواء الاستراتيجية النفطية العربية أو على الأقل الى تحييدها. أي أن مصداقية سلاح النفط وفعاليته تفقدان بريقهما من خلال حل شامل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي والتسويات النفطية القائمة على المصالح الوطنية للبلدان النفطية. من أجل هذه الغاية لا يهمل الاستراتيجيون الأميركيون أية وسيلة ديبلوماسية أو عسكرية لانجاح «عملية أميركية» لحل النزاع الشرق أوسطي. علمًا أنه لمثل هذه الأسباب سعى البيت الأبيض إلى تحقيق نظام المشاركة ثم الاشراف بنسبة ١٠٠ في المئة في حق البلدان النفطية على ثرواتها الطبيعية: ان أمن الامدادات النفطية هو أكثر أولوية من إرادة الاحتفاظ، مهما بلغ الثمن، بنظام الامتيازات أو «ملكية» حقول النفط.

في عصر شركات النفط كان الرأي الرسمي الأميركي يعتقد أن أمن امدادات النفط يرتكز «على الابقاء على علاقات بين شركات النفط والحكومات الوطنية». وهذا يعني ان شركات النفط الأميركية، العاملة في الخارج، هي وحدها، قادرة على تأمين استمرار تدفق النفط. بتعبير أدق، كانت العمليات النفطية اداة السياسة الخارجية الأميركية التي سعت إلى الابقاء على الوضع القائم في البلدان حيث النفط كان مهمًا. وفي عهد البلدان المنتجة ـ المصدرة أدرك المسؤولون في واشنطن ان نفط الخليج العربي الآمن ـ يمر بكل منطقة الشرق الأوسط.

ب ـ «تجميد» رفع أسعار النفط

امتلكت الولايات المتحدة دائمًا القدرة على تكييف الصناعة النفطية بمنح

شركات النفط تسهيلات ضرائبية عن طريق فتح الحدود وإغلاقها في وجه الاستيراد، برفع أسعار النفط وتخفيضها... وكل قرار داخلي اميركي، في مجال النفط، كان يجرّ في الواقع مضاعفات أساسية في قواعد سوق النفط العالمي. فالنفط لم يكن يومًا مادة تافهة خاضعة فقط لقوانين العرض والطلب لأن العوامل السياسية والاستراتيجية والسوسيولوجية، أهم بكثير من المعطيات التقنية والاقتصادية. والدوافع التي حملت الولايات المتحدة على تحديد بنى الأسعار لها طابعان داخلي وخارجي. أولًا بسبب ارتفاع سعر كلفة استخراج النفط واستثماره ونضوب المخزون، شهدت أسعار النفط الأميركية ارتفاعًا هائلًا شجعته الحكومة الفيدرالية بغية جذب المستثمرين لتوظيف رساميلهم في مجال النفط. ثانيًا مع الاعتراف عام ١٩٤٤ بمنطقة الخليج العربي كمركز مستقل لتحديد أسعار النفط، بشكل أُلغي معه نظام «غالف - بلاس» حيث كان تحديد سعر النفط الخام العالمي يرتبط بسعر نفط خليج المكسيك، عملت الادارة الأميركية على وضع سعر أدنى لنفط الخليج العربي بغية الابقاء على الاستقرار في أسعار النفط داخل الولايات المتحدة. وأخيرًا ان ارتفاع أسعار النفط الخام في بداية السبعينات انسجم مع المصالح الأميركية. وهذا الارتفاع لم يؤذِ الاقتصاد الأميركي بل فتح أسواقًا واسعة أمام البضائع الأميركية بجعله اقتصاديات أوروبا واليابان أقل منافسة للاقتصاد الأميركي. وهذا أعاد إلى الاقتصاد الأميركي الازدهار الذي كان افتقده.

لكن في هذه المرحلة من التبعية الى النفط الخارجي، كل «تجميد» لأسعار النفط له نتائجه الإيجابية للولايات المتحدة والغرب عمومًا. فنفط الخليج العربي يبقى الأوفر والأرخص وليس في استطاعة الانتاج الوطني الأميركي منافسته أو الحلول محله. وهذا يبقى نافذًا بالنسبة إلى الطاقات البديلة الأخرى لارتفاع أسعار كلفة إنتاجها. وتجدر الاشارة انه ليس هنالك ما يمنع الولايات المتحدة من تشجيع ارتفاع في أسعار النفط الخام بحيث يجيء معدل السعر الجديد متوافقًا ورغبة الولايات المتحدة في الابقاء على اقتصادها منافسًا

لاقتصاد بلدان أوروبا الغربية واليابان ولكن من دون أن يقضي عليه. الا أن إتباع مثل هذه السياسة له نتائج خطيرة في الظرف الحالي، لأن كل تردٍ في الوضعين الاقتصادي والمالي أو انهيارهما عند القوى الصناعية الغربية الأخرى سيعكس ذيولاً سلبية على الاقتصاد الأميركي نفسه، وعلى الحلف الأطلسي والمنطقة المثلثة.

هكذا فتجميد رفع أسعار النفط أو تخفيضه يشكلان على المدى القصير، السياسة النفطية الجديدة التي اعتمدتها واشنطن لتحديد أسعار النفط أما على المديين المتوسط والطويل فتشجيع واشنطن لرفع أسعار النفط يسمح أمام الأميركيين استخراج النفط من الأحجار النقرية Schistes Bitumineux (المتوافرة بكثرة في الولايات المتحدة) بتكاليف تساوي أسعار النفط الطبيعي.

ج ـ جذب البترو دولار

تشكل بلدان الخليج العربي النفطية جزءاً لا يتجزء من منطقة الدولار والنظام الرأسمالي. ففي هذا الاطار وداخل هذا النظام تتسجل حركة الرساميل النفطية. فليس هناك إلى حد كبير أي «هروب» نحو اتجاهات أخرى.

وعلى أثر أزمة الثقة المالية التي ظهرت في السوق الأوروبية ربيع عام ١٩٧٤ توجهت رساميل بلدان الخليج العربي النفطية خصوصًا نحو السوق الأميركي. علمًا أن ارتفاع أسعار النفط سمح للولايات المتحدة، بينما أوروبا أكبر مستورد للنفط وتدفع فاتورتها النفطية بـالـدولار، بـاسترداد جـزء كبير من الدولارات الموجودة في السوق الأوروبي.

في الواقع بذلت الولايات المتحدة جهودًا حثيثة لتوجيه الرساميل النفطية باتجاه السوق الأميركي. فالأميركيون منحوا اغراءات جمة للمستثمرين مما جعل الولايات المتحدة على رأس الدول المستفيدة من ودائع البترودولار: وفي عام ١٩٧٤ وصل حجم الودائع الخليجية الى ٢٠٠ مليون دولار في اليوم. فضلًا على أن توظيفات بلدان «أوبيك» وصلت في عام ١٩٧٦ إلى ٤٤ في

المئة مقابل ٣٢ في المئة عام ١٩٧٥ و٢٢ في المئة عام ١٩٧٤. وهذا خفف في عجز ميزان المدفوعات الأميركي وفسّر «قوة الدولار» خلال عام ١٩٧٧ برغم النكسات التي يتعرض لها اليوم من وقت إلى آخر. علمًا ان شركات البناء الأميركية وشركات أخرى تحقق في السعودية أرباحًا خيالية. وهي خسرت في إيران مع الجمهورية الاسلامية زبونًا من بين أهم زبائن الخليج العربي. هذا فضلًا عن مبيعات السلاح الأميركية التي تسمح باسترداد المليارات من البترودولار.

الجزء الثالث: الخليج العربي في العلاقات الأميركية

المركز المميز، الذي يحتله الخليج العربي في قلب الجغرافية ـ السياسية العالمية وفي وسط جيواستراتيجية الدول الكبرى، يفسر بكلمة «نفط». بتعبر أدق أن تطور منطقة الخليج العربي لا يمكن عزله عن التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي العالمي، ولا عن ذيول بعض النزاعات المحلية، وفي مقدمتها النزاع العربي ـ الاسرائيلي، لأنها قادرة على تهديد كل الشرق الأوسط بتطوراتها. فليس هنالك ما يمنع من اعتبار منطقة الخليج العربي منطقة نزاع دائم أو مفتوح حيث تنتهي مواجهة القوى الاقليمية والدولية الى تحديد حدود جديدة لمناطق النفوذ.

في الواقع إذا اعتادت الولايات المتحدة أن تنظر إلى الشرق الأوسط من زاوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي ومن باب علاقات القوة مع الاتحاد السوفياتي السابق، فعلاقاتها مع بلدان الخليج العربي النفطية وبلدان أوروبا الغربية لا تقل أهمية. فمن خلال النفط رسمت الولايات المتحدة علاقات قوى جديدة في المنطقة وفي العالم. وهذا يعني أن واشنطن لم تكتفِ فقط بحماية حليف أو صدّ عدو لكنها عملت على وضع النفط في خدمة استراتيجيتها كأداة لفرض قواعد سلوكية جديدة على بلدان المنطقة وبين البلدان الغربية من أجل الحفاظ على زعامتها العالمية.

مع الإشارة إلى أن بعض المفكـريـن، أمثـال بيـار بـان، ذهـب إلى حـد اعتبار ارتفاع أسعار النفط كحرب اقتصادية أو بالأحرى «الحرب العالمية الثالثة» التي فتحتها أميركا بوجه تهديدات حلفائها الأوروبيين واليابانيين حول الزعامة الاقتصادية العالمية.

إن ما ينتاب علاقات الولايات المتحدة مع مختلف حلفائها الاقليميين والدوليين ـ المؤثّرين في الخليج العربي ـ من تعقيدات لا يختلـف الا قليلًا عـن طابعها «التواطؤي». فإذا وضعنا جانبًا المصالح المشتركة فحتّى النزاعات هي جزء من لعبة مزدوجة تنفذها الدول الكبرى.

وقد شكّل نفط الخليج العربي أحد عناصر الانفراج في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق ان لم نقل من الاتفاق الضمني بينهما. ويبدو أن الأهمية الكبرى التي تعطيها واشنطن لنفط الخليج العربي دفعت موسكو إلى انتهاج سياسة الحذر: كل عدم استقرار في مجال النفط يجرّ حالة من عدم الاستقرار على الصعيد العالمي. كذلك كان من الضروري، للولايات لمتحدة، امتلاك قواعد عسكرية ثابتة، كما كان الوضع بالنسبة للوجود البريطاني في «شرقي السويس». وهذا لا يمنع الولايات المتحدة أيضًا من تدريب وحدات عسكرية خاصة لحلفائها للتدخل الطارىء الظرفي لحماية مصالحها الحيوية النفطية في الخليج العربي.

أ ـ العلاقات الأميركية ـ الأوروبية

كي تكون الولايات المتحدة، مباشرة أو غير مباشرة، موجودة في كل مكان وفي الخط الأول تخيّل استراتيجيو واشنطن سلسلة من الرسوم أو بالأحرى مثلثين: المثلث الأول يضم اعداء الولايات المتحدة التقليديين (الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية) والمثلث الثاني يشمل اصدقاءها التقليديين (أوروبا

الغربية واليابان)، بشكل تحتل فيه الولايات المتحدة قمة كل من المثلثين. هكذا خلال عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسينجر التزمت واشنطن بخط يقضي بتعويض خسارة ما تفقده من مواقع نفوذ في العالم عن طريق حلفائها في أوروبا الغربية: بعدما بات العالم استراتيجيًا وسياسيًا متعدد الأقطاب فالولايات المتحدة تتحمل مسؤوليات شاملة، ولها مصالح عامة، بينما مسؤوليات حلفائها الأوروبيين تبقى اقليمية. هكذا جدد هنري كيسينجر سياسة واشنطن في نيسان (أبريل) ١٩٧٣ خلال «سنة أوروبا».

والديبلوماسية الأميركية، التي عملت على إحياء الحلف الأطلسي كي يشمل العلاقات التجارية والمالية، اعتبرت الأسرة الأوروبية جزءًا أطلسيًا وليس «غاية في ذاتها». ومع أزمة الطاقة التي تفاقمت في أوروبا في تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٧٣ زادت واشنطن من ضغطها على أوروبا: الربط بين قضايا الطاقة والعلاقات الأطلسية اتخذ عندها وزنًا جديدًا.

في الواقع سنّت واشنطن سلاح النفط بـأعلامها الأوروبيّين أن أي تأخير في وضع استراتيجية نفطية مشتركة بين كبار البلدان المستهلكة سيرغم الولايات المتحدة على استعمال كل نفوذها لكسر شوكة البلدان الرافضة لمثل هذا التدبير: امدادات النفط ليست آمنة إلا عن طريق الاميركيين وبواسطتهم. وما سعت إليه الديبلوماسية الأميركية هو إنشاء «جبهة متماسكة» من المستهلكين تحت وصاية الولايات المتحدة بغية تحويل تبعية أوروبا ــ واليابان ــ النفطية الى تبعية تجاه الولايات المتحدة بالذات. علمًا أنه منذ الحرب العالمية الثانية أسهمت سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة إلى هيمنتها الفعلية على حلفائها الذين أعلموا أن أي تغيير في هذا النظام تترتب عنه انعكاسات ليس في مصلحتهم. من هنا استعملت الولايات المتحدة أزمة الطاقة التي عصفت بأوروبا عام ١٩٧٣ بغية تمتين علاقاتها الأطلسية وتقوية سيطرتها واضعاف قوة المجموعة الأوروبية في المجال الأمني والمالي

والاقتصادي. هكذا يبدو واضحًا أنه ضمن هذا النظام الأوروبي ـ الأميركي يشكل الحلف الأطلسي القلب منه، والولايات المتحدة العصب، ونيويورك مركزه المالي.

التبعية الأوروبية، العسكرية والاقتصادية، وفي حاجتها من الطاقة تجاه الولايات المتحدة لا تزال تؤثر على مستقبل المجموعة الأوروبية السياسي في العالم. حتى الآن، تشكل أوروبا جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الأميركية الشاملة برغم مظاهر توحيدها.

ب ـ العلاقات الأميركية «ومنظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبيك)

يبدو أن «أوبيك» لعبت دور «حصان طرواده» في السماح للديبلوماسية الأميركية احراز غاياتها النفطية على الأقل ابتداءً من أوائل السبعينات. فحسب ما أشارت إليه بعض وثائق وزارة الخارجية الأميركية المنشورة بهذا الموضوع شجعت الولايات المتحدة، خلال عام ١٩٧٣، البلدان المنتجة على رفع أسعار النفط. ففي تلك الحقبة سمح ارتفاع الأسعار تعزيز مكانة الاقتصاد الأميركي العالمي خصوصًا، في وجه اقتصاديات حلفاء واشنطن الأوروبيين واليابانيين الذين تحولوا إلى منافسين حقيقيين.

إلا أن هذا الوضع سرعان ما تغير اثر تحول الولايات المتحدة إلى بلد استيراداته النفطية في تصاعد. أي أن ارتفاع أسعار النفط بات عائقًا في وجه النمو الاقتصادي الأميركي والغربي على السواء. في المقابل نتيجة الهزات التي يعاني منها الدولار، وتضاعف الطلب على النفط، وانخفاض الصادرات النفطية الايرانية وجدت البلدان المنتجة والمصدرة للنفط انه من غير الممكن أن تستمر أسعار النفط على حالها من دون أية زيادة أو ارتفاع. لذا رأى بعض المحللين النفطيين الأميركيين أن «تعلّم العيش مع «أوبيك» يعني النضال ضد ارتفاع مستمر في أسعار النفط».

وتجدر الاشارة هنا إلى أنه كون السعودية أكبر منتج للنفط والولايات

المتحدة أكبر مستهلك، فضلًا عن تحكمها بسوق النفط العالمي، فطبيعة علاقات الولايات المتحدة مع السعودية، ستكون حاسمة فيما يتعلق بأية سياسة انتاج للنفط خلال السنوات العشر المقبلة. فالسعودية، بحكم مركزها في السوق النفطي، إنتاجًا ومخزونًا، وعائداتها المالية وودائعها الضخمة تمارس ضغطًا اقتصاديًا وسياسيًا على البلدان الأعضاء في «أوبيك». لكن السؤال هو هل السعودية قادرة أن تضغط فعلًا على الولايات المتحدة؟

في هذا الصراع الذاتي حول الخليج العربي وفي كل الشرق الأوسط تواجه الاستراتيجية الأميركية قوى معارضة، أو استراتيجيات بديلة وثانوية ترتبط كليًا بالظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية السائدة في العالم وفي المنطقة.

الجزء الثالث: الاستراتيجية السوفياتية (سابقًا)

روسيا، كبلد قاري، تفتقر عمليًا إلى ثغور بحرية. فالمحيط المتجمد الشمالي مغلق، بسبب الثلوج، خلال قسم كبير من السنة. وهذا أيضًا وضع جزءًا من المحيط الهادىء الذي يمتد من مضيق «بيرينغ» حتى بحر اليابان. فمن البحر الأسود، وعبره مضائق الدردنيل، تنبع إحدى الثوابت الرئيسية للسياسة الروسية.

من جهة بحر قزوين تقفل إيران كل منفذ روسي بري باتجاه مياه الخليج العربي. لكن إذا فرضت الضرورات الجغرافية على الاتحاد السوفياتي السابق تبعية معينة فأيديولوجية، فضلًا عن ظروف «الحرب الباردة» مع الغرب أو مع الصين، فهي سمحت له أن يقدّم بيادقه على المسرح الدولي، وان يتمركز في بلدان ليس في وسعه أن يصل إليها مباشرة.

بالفعل ان السوفيات، الذين جيّروا لأنفسهم تطلعات بطرس الأكبر

السياسية، لم يتأخروا من تحقيق أهـداف الامبراطـوريـة القيصريـة المزمنـة: الوصول عبر المضائق إلى المياه الحرة والدافئة للحصول على منافذ بحرية في المحيط الهندي وشرق المتوسط وبحر العرب. أي ان الطريق الامبراطوري، الذي يمر عبر البحر الأسود والبحر المتوسط وقناة السويس إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي والمحيط الهادىء، أصبح حقيقة لا بل إحدى المستلزمات الاستراتيجية السوفياتية. وعلى الرغم مـن خيبـات الأمـل التي تعـرض لها، عمـل النظام السوفياتي على إقامة هذا الطريق البحري باتجاه المياه الدافئة مستفيدًا من كـل الفرص الممكنة في بحر المتوسط والشرق الأوسط وشرق افريقيا والخليج العربي وجنوب آسيا وجنوبها الشرقي، وفي مقدمها التدخل العسكري في افغانستان الذي تم في ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩.

في الواقع لأسباب أمنية ومتعلقة بقوته تشكل «القفزة باتجاه الجنوب»، عبر تركيا وإيران، إحدى ركائز السياسة الروسية في شكليها القيصري والسوفياتي. فضلًا عن ذلك خضعت الديبلوماسية الروسية بقطبيها، الشرق وأوروبا، إلى نمط متقلب: إذا صدّت في نقطة اتجهت إلى نقطة أخرى لتعود الى النقطة الأولى عندما تسمح لها الظروف بذلك.

ويعود التاريخ يكرّر ذاته. في الماضي قال القيصر اسكندر الثالث: «إنّ هدفنا يقضي بالسيطرة على القسطنطينية كي نتمركز نهائيًا على أبواب المضائق لنتأكد من أنها ستبقى بين ايدينا». وبدوره تنبأ دوستويْفسكي قائلًا: «في الشرق يتحقق قدر روسيا».

أ ـ الأطماع في الخليج العربي

كانت روسيا تأمل دائمًا في الحصول على منفذ على بحر في الجنوب، أي في الخليج العربي، يسمح لها بالاستيراد والتصدير بحرية أكثر وبكلفة أقل مما هو في الشمال. كما حاولت إقامة محطات للفحم الحجري وانشاء خط سكة حديد يمتد حتى الخليج العربي.

وكون إيران البلد الوحيد الذي يفصل القوقاز عن الخليج العربي عملت سياسة القياصرة، تارة باستعمال الحسنى وطوراً بالضغط والعنف، على الحصول على مرفأ لها في المنطقة. علماً أن انكلترا، التي كانت ترى في الخليج العربي منطقة مقفلة لنفوذها، عبّرت عن قلقها حيال هذه السياسة الروسية من خلال تصريح الناطق الرسمي اللورد كارزون الذي قال: «إن إقامة مرفأ روسي في الخليج الفارسي هو حلم الوطنيين المتحمسين الروس. لكن مثل هكذا مرفأ هو سبب كاف لنشوب نزاعات في الخليج الفارسي حتى في وقت السلم. فهذا المرفأ سيعكّر صفو الأمن وميزان القوى في المنطقة، وستخسر التجارة البريطانية ملايين كثيرة من جراء ذلك. وهو سيدفع إلى المنطقة مجموعات مستعدة للقتال».

وتجدر الاشارة إلى أن معاهدة ١٩٠٧ كانت قد قسّمت إيران، بين بريطانيا وروسيا، إلى منطقتي نفوذ: «الأذربيجان» الروسي في الشمال «والأذربيجان» الموالي لبريطانيا في الجنوب. من جهتها لم تتأخر موسكو، لحماية حدودها، من إنشاء جمهورية اذربيجان السوفياتية لتسهيل وصولها إلى الخليج العربي. لكن إذا ارغمت الثورة البولشفية روسيا على الانعكاف على نفسها مدة من الزمن، وبالتالي إلى توقيف تقدم نفوذها عبر إيران باتجاه الخليج العربي، فقد كشفت مذكرة سوفياتية موضوعة في أيام الميثاق الجرماني - السوفياتي بعدم الاعتداء الموقع عام ١٩٤٠، كشفت عن تطلعات الاتحاد السوفياتي في الخليج العربي: تنص المذكرة «ان المنطقة الواقعة جنوب «باطوم» و«باكو» (في الاتحاد السوفياتي) باتجاه الخليج الفارسي يجب ان يعترف بها كقلب طموحات الاتحاد السوفياتي الحدودية».

هكذا من بطرس الأكبر إلى كاترين الثانية ومن لينين إلى ستالين تتكامل الاستمرارية: ان روسيا الأبدية لا تجهل ان الشريان الحيوي لامداداتها ومواصلاتها باتجاه الخليج العربي يجب أن يمر في إيران.

ـ المنفذ البحري

البحرية السوفياتية، التي كانت تعمل انطلاقًا من قاعدة فلاديفوستوك ومن البحر الأسود، طوّقت باحكام منطقة الخليج العربي. ووحداتها العسكرية واسطولها التجاري، حصلت ليس فقط على تسهيلات صيانة ورسو بل أيضًا على قواعد دعم لوجستي مهمة.

في الواقع لتلميع صورته في المنطقة وخارجها ورصد تحركات اعدائه وصد مخططاته، مع القدرة على عرقلة حركة النقل في البحر والبر في الوقت المناسب، ضاعف الاتحاد السوفياتي السابق مجهوده في المجال البحري. وإذا لم يبدأ السوفيات الاهتمام بالقطاع البحري الا ابتداءاً من العام ١٩٥٠، فأزمة كوبا (١٩٦٢) أوضحت لهم ان القوة في البحر عنصر حاسم في القوة الاستراتيجية. بتعبير أدق أن مصداقية أية قوة عسكرية لا يمكن أن تتجاهل المحيطات طالما أن مبادىء حرية الحركة وتجميع القوات تبقى ذات قيمة في الاستراتيجيتين البحرية والبرية. انها مهمة صعبة لا فقط لفقدان التراث البحري لكن نتيجة جغرافية البلد: بين بحر البلطيق والبحر الأسود والمحيط الهادىء تجد هذه البحرية نفسها مجزئة، وتواجه مشاكل تقليدية بسبب الجليد وفقدان المضائق.

فمنذ انسحاب البريطانيين من «شرق السويس» عمل الاتحاد السوفياتي السابق على ملء الفراغ الاستراتيجي: بدأت عدة وحدات بحرية سوفياتية ترابط في كل منطقة الخليج العربي بغية مراقبة المنافذ البحرية والنقاط الأساسية لحركة الملاحة البحرية. وبعدما تمركز في البحر المتوسط والمحيط الهندي وجد الاتحاد السوفياتي السابق في البحر الأحمر نقطة رئيسية في استراتيجيته الشاملة واستراتيجيته البحرية: إلى الدور القاري تحول الوصول إلى المياه الدافئة من مجرد حلم قيصري إلى إنجاز سياسي سوفياتي.

ـ المنفذ البري

المصلحة التي أولاَها الاتحاد السوفياتي السابق للخليج العربي ارتبطت، من قريب، بكل ما يقربه من المنطقة وبمجمل التحركات في الشرق الأوسط ككل. والسوفيات راهنوا أولًا على مصر: قناة السويس، المساحة الشاسعة، على منعطف الطريق بين آسيا وافريقيا، وعلى الضفة الجنوبية للمتوسط.

في الحقيقة كانت سنة ١٩٥٥ حاسمة، على السواء، لتطور الشرق الأوسط وللسياسة السوفياتية: في شهر شباط (فبراير) وقّع حلف بغداد، وفي نيسان (أبريل) عقد مؤتمر باندونغ، وفي ٢٧ ايلول (سبتمبر) تم التوقيع بين مصر وتشيكوسلوفاكيا على صفقة السلاح التي قلبت ميزان القوى الاقليمي وأعطت الاتحاد السوفياتي وزنًا دوليًا. فمنذ ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ رسم الاتحاد السوفياتي، في بيان صادر عن وزارة الخارجية، سياسته الاقليمية معيدًا النظر بشكل كامل في العلاقات الدولية. وأشار التصريح إلى «أن الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يبقى متجاهلًا لتطور الوضع في الشرق الأوسط لأن انشاء الأحلاف وإقامة القواعد العسكرية الأجنبية على أراضي الشرق الأوسط تؤثر مباشرة على أمنه. كما أن موقف الحكومة السوفياتية ينبع من ادراكها ان الاتحاد السوفياتي يقع بمحاذاة بلدان هذه المنطقة». بالإضافة الى الموقف جاءت أخطاء الديبلوماسية الأميركية لتسمح للاتحاد السوفياتي بأن يحتل موقعًا سائبًا، أو لملء فراغ والاستفادة بالتالي من المزيد المكاسب التي تعدّت بعد المرات حدود طموحاته بالذات.

ففي مصر لم يستفِد الاتحاد السوفياتي من وجود متميز على البحر المتوسط فحسب، بل استغَل وجوده كأداة لبث الدعاية، وكنقطة استراتيجية لتوسعه في المنطقة والوصول إلى مواقعها الحساسة. أي إلى ضرورات وجوده السياسي الاقتصادي، ولدت في أواخر الستينات همومًا جديدة: الانتقال الجغرافي باتجاه الخليج العربي والبحث عن استراتيجية نفطية. فأهمية الخليج العربي هي، بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي شاملة: اضعاف نفوذ الغرب عن طريق الحد من

اشرافه على آبار النفط فضلًا عن الممرات الرئيسية البحرية الضرورية لنقل امداداته. لكن مع بداية السبعينات وعقب «تطهير» الضفة الغربية للبحر الأحمر، خصوصًا في مصر والسودان، من الوجود السوفياتي بالاضافة إلى إغلاق قناة السويس أصيب النفوذ السوفياتي في منطقة الخليج العربي ببعض النكسات المهمة ولو ظرفيًا. وإذا اعتبر هنري كيسينجير ان هذا التراجع السوفياتي الاقليمي يضعف الاتحاد السوفياتي عالميًا، فالروس لا يعتبرون أبدًا أن أية هزيمة هي نهائية. علمًا أن إحدى الثوابت في السياسة السوفياتية الشرق أوسطية قضت: أنه في كل مرة تبتعد موسكو عن «النيل» تعمل لأن تتقارب من «الفرات».

ب - مناورات موسكو

من الصعب القول أن الاتحاد السوفياتي السابق توصل في الخليج العربي أو الشرق الأوسط، إلى فصل عنصري صورته الخارجية: دولة كبرى أولًا وبلد ماركسي يقود العالم الشيوعي ثانيًا. فإذا كان الاتحاد السوفياتي يشكل، للبلدان النفطية، قوّة فلسفتها الشيوعية غير متجانسة مع الإسلام وتجلب القلاقل لأنظمة هذه البلدان، فإنه حتى في البلدان الصديقة التي تبدي أنظمتها عداءً ظاهرًا للغرب، خضعت الأحزاب الشيوعية لملاحقات عديدة، وقياديوها كانوا عرضة لتصفيات جسدية أو للملاحقة القانونية والسياسية والطرد خارج البلاد. لا بل اضطرت موسكو إلى التضحية بالأحزاب الشيوعية المحلية بغية تحسين علاقاتها مع الدولة القامعة للشيوعيين.

لكن موسكو سعت، لفرض نفسها كمجرد قوة كبرى، محو الطابع الأيديولوجي من صورتها لإزالة كل معالم الثورية التي تجد فيها الحكومات الشرق أوسطية تهديدًا لها، بقدر ما تذكرها بالروابط الموجودة بين القوى اليسارية في هذه البلدان والاتحاد السوفياتي. بتعبير آخر بتثبيت نفسه كدولة تتوجه إلى دول أخرى عبر نظام من العلاقات الحكومية المحضة، عمل الاتحاد السوفياتي إلى طمأنة محاوريه مشيرًا عن هدف الحوار الذي يقيمه معهم: يعترف

الاتحاد السوفياتي بشرعية هذه الحكومات بشكل لا تعود فيه القوى اليسارية وخصوصًا الأحزاب الشيوعية قادرة على الطعن بها أو إعادة النظر فيها.

ـ العراق: نافذة على الخليج العربي

بين دول الخليج العربي اعتبر العراق الدولة الوحيدة التي أعطت الاتحاد السوفياتي تسهيلات مرفأية وجوية: العراق شكّل رأس جسر مثالي بربطه جنوب الاتحاد السوفياتي، خصوصًا القواعد العسكرية الموجودة في طشقند ـ بكل المواقع السوفياتية في البحر الأحمر، ـ خصوصًا في الحبشة ـ وفي بحر العرب، وعدن وجزيرة سوقطرة.

ففي إطار اتفاق نفطي عقد عام ١٩٧١ لاستثمار حقل الرميلة الشمالي في جنوب العراق، ظهر الوجود السوفياتي مباشرة. ولحق هذا الاتفاق النفطي معاهدة صداقة وتعاون سوفياتية-عراقية في نيسان (أبريل) ١٩٧٢ التي لعبت دورًا رئيسيًا لدعم المواقف العراقية عندما أممت بغداد شركة «نفط العراق» (أي. بي. سي) في الأول من حزيران (يونيو) ١٩٧٢. هكذا بات النفط حجر الزاوية في العلاقات الاقتصادية والعسكرية العراقية ـ السوفياتية: كل التجهيزات العسكرية والمساعدات التقنية التي يقدمها السوفيات وحلفاؤهم إلى العراق كانت مدفوعة نفطًا. أكثر من ذلك ساهمت موسكو وبلدان «الكوميكون» مباشرة في إنشاء صناعة نفطية عراقية وطنية عن طريق مساعدة شركة النفط الوطنية العراقية التابعة للدولة، ومن خلال استثمار الآبار المصادرة من شركة «أي.بي.سي.». والمثل العراقي كان يظهر هذا التقدم السوفياتي البطيء والصبور باتجاه الخليج العربي. علمًا أن العراق هو من بين أغنى دول الخليج العربي نفطًا إنتاجًا ومخزونًا. وهذا التقدم لا يعني أن موسكو ترغب في الحلول محل الغرب في هذه البقعة من العالم. فقادة الكرملين يدركون دون شك ان الأمر مستحيل. وتجدر الاشارة إلى أن موسكو بمساعدتها بغداد على تخطي عتبة تأميم النفط، فهي رفضت اللجوء اليها عندما أمم الدكتور محمد مصدق شركة النفط الأنكلو ـ إيرانية عام ١٩٥١ ـ وبذلك يكون الاتحاد

السوفياتي قد شجّع، على الأقل في مرحلة أولى، على قيام مواجهة بين الغرب المستهلك للنفط والشرق العربي المنتج له.

هذه العلاقات بين دولة وأخرى ليست الوحيدة التي استعملتها موسكو. فالنمط الثوري، كشكل من الوجود السري أو غير المباشر، شكّل بدوره أداة للتدخل عندما تكون إمكانيات التدخل المباشر غير ممكنة.

ـ حركات التحرر الوطني

في الواقع أسّست موسكو «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» في منطقة ظفار في عُمان جنوب شبه الجزيرة العربية. وحاولت هذه الجبهة توسيع رقعة نفوذها باتجاه إمارات الخليج العربي. وقد توصلت القوات العسكرية العمانية بمساعدة الوحدات الإيرانية في أيام الشاه إلى قمع ثوار الجبهة واحتواء تحركاتهم كخطر حقيقي على بلدان المنطقة الخليجية المجاورة وطرقات النفط. علمًا أنه منذ سقوط الشاه ونظامه وانسحاب الوحدات العسكرية الايرانية في عُمان كثرت الاشاعات عن طموح عسكري مصري بديل للقوات الايرانية للقيام بمهمات هذه القوات، فضلًا عن رغبة مصر في لعب دور «شرطي الخليج».

ـ نقاط الضعف في الوجود السوفياتي

ومع صعود الحركات العروبية داخل العالم العربي أسرعت موسكو للاستفادة من هذه الحركات بغية إضعاف المراكز النفسية والسياسية والاستراتيجية للغرب. إلا أنها برغم تحركها لاحتواء هذه الحركات القومية في مخططاتها الاستراتيجية، لم تنجح في «تمركسها»، أو على الأقل في توجيهها عمليًّا نحو اشتراكية علمية: طالما لا توجد أية حكومة شيوعية في بلد عربي فكل الادعاءات الاشتراكية تبقى وطنية ـ قومية بالدرجة الأولى.

إلى هذه الثغرة الايديولوجية يأتي الاسلام ليطرح تنافر الأنظمة الاجتماعية الشيوعية والاسلامية العربية، وليكشف عن وجود هوة عميقة بين نظام القيم

المعمول به في المجتمعات الاشتراكية والنظم السائدة في أغلب بلدان الخليج العربي. وهذا ما دفع أغلب دول الخليج العربي، خصوصًا السعودية والامارات، إلى عدم إقامة علاقات ديبلوماسية مع موسكو لتجنب أي وجود سوفياتي ـ ولو تحت غطاء رسمي ـ قد يشكل خطراً محدقًا بانعكاساته على بنى مجتمعات هذه الدول الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية وعلى أنظمتها السياسية. وبالإضافة إلى الحواجز السياسية هنالك مسألة اللغة التي يصعب تعلمها بسهولة اللغتين الفرنسية والانكليزية. أي ان النظام الثقافي الروسي، في غياب الجامعات ومراكز التعليم، بقي على هامش تغيير مجتمع لا يهم لغته أو ثقافته. كذلك واجه النظام النقدي السوفياتي صعوبات، نتيجة فقدان «الروبل» (العملة الروسية) لقيمته في الأسواق المالية، بعكس التسهيلات التي يمنحها النظام النقدي للعالم الرأسمالي. علمًا أن السوفيات كانوا قد أقاموا في بيروت، المركز المالي الاقليمي للمنطقة مصرفهم «موسكو نورودني بنك». فضلًا عن ذلك لا ترتدي البضائع السوفياتية، أمام أبصار سكان الخليج العربي، نفس الأهمية التي تحتلها بضائع العالم الغربي. أما الصعوبة الكبرى فتعود إلى أن أهم العقود السوفياتية تبرم بشكل مقايضة مع البلدان الأخرى (المثل العراقي)، بينما تسعى الدول النفطية العربية إلى الحصول على عملات صعبة تسمح لها من تثبيت قوتها السياسية والاقتصادية.

باختصار ان نمط العلاقات التي فرضتها موسكو في تعاونها ومبادلاتها التجارية لا تطابق مع الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأغلب بلدان الخليج العربي.

ج ـ طموحات الكرملين

بعدما بلغ الاتحاد السوفياتي السابق عتبة المساواة النووية مع الولايات المتحدة، وأصبح قوة بحرية موجودة في كل مكان، فضلًا عن شبكة من الحلفاء والبلدان الزبائن فهو اعتبر، منذ اتفاقات «سالت ـ ١» المبرمة عام ١٩٧٢، الدولة الكبرى الوحيدة المساوية للولايات المتحدة نوويًا.

لكن مبادىء التعايش السلمي مع الولايات المتحدة، التي حسب تفسير نيكيتا خروتشوف الزعيم السوفياتي السابق تعتبر «رفض الحرب كأداة لحل المسائل المختلف عليها (بين البلدين)» بقي معمولاً بها كأساس لسياسة الكرملين الخارجية. وما كان يهم الاتحاد السوفياتي بالدرجة الأولى هو الاستقرار في علاقات الشرق مع الغرب. فزعماء الكرملين كانوا دون شك مقتنعين بأنه يوجد ترابط بين النظامين الاشتراكي والليبرالي، وان ثورة جامحة في الغرب يمكن أن تحدث بلبلات غير متوقّعة في الشرق.

من هذا المنظار، إذا كانت آبار النفط التي يحتويها الخليج العربي قد جذبت موسكو فالتحرك الروسي بقي تحركًا مدركًا ومحدودًا خوفًا من أي هجوم مضاد تقوم به واشنطن. فالكرملين تحرك بحذر لتجنب أية مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة التي لا تقبل أن تخسر نفط الخليج العربي من دون أن تكون لها ردود فعل تصل إلى عتبة الردع النووي.

ـ مصالح شاملة «وخطوات نفطية صغيرة».

بعد الحرب العالمية الثانية ساد نوع من القلق في الأوساط النفطية الانكلو ـ ساكسونية مردّه إلى أن الخليج العربي قابل أن يتحول إلى موضوع لتدخل الاتحاد السوفياتي للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية والاشراف على النفط وانتاجه. ورأى بعض المراقبين ان الطلب المتزايد على الطاقة داخل الاتحاد السوفياتي سيجعل الانتاج الوطني عاجزًا عن تغطية حاجاته. وتذكروا أيضًا الجهود التي بذلتها موسكو للحصول على امتيازات استثمار في حقول النفط شمال ايران. من هنا ساد الاعتقاد ان الاتحاد السوفياتي سيحاول الوصول إلى نفط الخليج العربي. ولن يفعل ذلك عن طريق مشتريات نفطية من الشركات الانكلو ـ ساكسونية المنتجة، بل في إطار جهد سياسي توفره له الحركات الوطنية ـ خصوصًا حركة القومية العربية ـ التي بدأت تنتشر في بلدان الخليج العربي والشرق الأوسط. ولمواجهة هذه الأخطار تخلت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عن نزاعاتها القديمة حيال اقتسام ثروات الخليج

العربي النفطية واشتركتا سوية في خلق حلف معادي للسوفيات ـ حلف السنتو ـ شبيه بالحلف الأطلسي في أوروبا الغربية.

لكن الاتحاد السوفياتي، بعكس الادعاءات والتصورات الغربية، اكتفى في ذلك الوقت بثرواته النفطية داخل حدوده، خصوصًا في سيبيريا والمناطق الآسيوية، ولم يبحث عن مصادر طاقة خارجية لسد حاجاته. علمًا انه إذا ساهم التقدم السريع للصناعة النفطية السوفياتية في انتقال الاتحاد السوفياتي من صناعة مبنية على الفحم الحجري إلى صناعة تقوم على النفط والغاز فهذا التقدم جعل الاتحاد السوفياتي في الستينات المنافس القوي للخليج العربي من حيث تصدير النفط. فضلاً عن ذلك سهل تأسيس شركات وطنية نفطية تابعة للدولة من دخول الاتحاد السوفياتي سوق النفط العالمي، وقدم له إمكانات هائلة للتعاون مع الدول الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه من غير المنطقي ان نميّز في السياسة السوفياتية الخليجية والشرق أوسطية ما هو سياسي بحت عمًا هو اقتصادي ـ نفطي. كما يمكن أن نتساءل إذا كان السوفيات أنفسهم قد توصلوا إلى الفصل بين مصالحهم الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. لكن الأكيد أن الهواجس أو الاهتمامات النفطية احتلت موقعًا مهمًا في الاستراتيجية السوفياتية، وأن رقعة النفوذ السوفياتي تغيَّرت من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر، أي أنه إذا أخذنا في الاعتبار بعض التراجعات التكتيكية فبلدان الخليج العربي بقيت في قلب مخططات الكرملين.

منذ أمد طويل وجد الاتحاد السوفياتي السابق في النفط أداة يستعملها في صراعه السياسي مع الغرب، ومصدر اقتصادي ـ استراتيجي لأنه كونه حيويًا بالنسبة إلى أعدائه، وجبت مراقبة منافذ الوصول إليه: الأهداف الاستراتيجية السوفياتية كانت تلك التي تشكل أساس قوة العدو العسكرية والاقتصادية والسياسية.

ـ الحلول محل الغرب أو منافسته.

في إطار الاستراتيجية السوفياتية الشاملة، حيث أهمية كل منطقة من العالم كانت ترتبط بالمناطق الأخرى، وحيث كل تحرك وكل ربح يدخل في كلٍ، من الطبيعي ان يحتل الخليج العربي، لأهميته الاستراتيجية والاقتصادية والتجارية بالنسبة إلى الغرب، موقعًا رئيسيًا في حسابات الكرملين. لكن فقط بغية منافسته البلدان الغربية في مجال حيوي وفي عدة نقاط، وبهدف احتلال مواقع جديدة.

أولًا على صعيد نفطي بحت لم يكن السوفيات يملكون الوسائل الموجودة عند الغرب والمتعلقة بالانتاج والتصريف والنقل، ولا يسيطرون على سوق النفط العالمي وعلى مراكز الاستهلاك. في هذا المجال تجدر الاشارة إلى أن نجاح شركات النفط الأجنبية هي خير دليل على ما استطاع أن ينجزه النظام الرأسمالي. فالموضوع الأساسي هو أن أكبر مراكز تصريف نفط الخليج العربي ستبقى لفترة من الزمن بلدان الغرب الصناعية. وهذه حقيقة لم يكن في وسع الاتحاد السوفياتي السابق أن يتجاهلها.

ثانيًا، على الصعيد الاستراتيجي، إذا سعى الاتحاد السوفياتي إلى إقامة في الخليج العربي نظام من البلدان ـ الزبائن كهدف أدنى على المدى القصير، فبدا للكرملين أن الحلول محل الغرب لم يكن مطروحًا أو على الأقل كان هدفًا أقصًا.

ثالثًا وجد السوفيات، في مواجهة تطلعاتهم وطموحاتهم، ان الأميركيين والأوروبيين واليابانيين مصممين على حماية مواقعهم الاستراتيجية والنفطية والتجارية في الخليج العربي ومستعدين، في الحالات القصوى، على اشعال حرب نووية إذا مُنعوا من الوصول إلى نفط الخليج العربي.

هكذا أُختصر التحرك السوفياتي في الخليج العربي والشرق الأوسط بمحاولة سوفياتية مستمرة لاضعاف الغرب من دون التعرض المباشر لمصالحه الاستراتيجية والاقتصادية الأساسية.

الجزء الرابع : الاستراتيجية الأوروبية

إن سياسة استرداد أمن أوروبا ودفاعها الذاتي، كمركز مستقل في سياسات القوى الكبرى، باتت أكثر فأكثر ضرورية لتستعيد أوروبا هويتها السياسية ووزنها في العالم. أي أن غزو جديد لأسواقها الداخلية في مجالات الالكترونيك والمعلوماتيـة المتطـورة الضروريـة للحـاجـات العسكـريـة وغير العسكرية يشكّل امتحانًا جديدًا تثبت فيه أوروبا قدرتها على استعادة كامل سيادتها الاقتصادية. وثقل التبعية، أكان على صعيد مصادر الطاقة أو على المستويات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، لا يزال يطغي على مستقبل أوروبا التي بعد فترة من الانعكاف تحتاج إلى انفتاح جديد على العالم، وإلى إعادة تفسير شاملة لأهدافها ومصالحها. فالتحرر من هذه التبعية يعني الخروج من موقف ضعف.

في الواقع أن بروز سلسلة من الأحداث السياسية ـ الاقتصادية، مثل أزمة الطاقة، وصعود بلدان منظمة «أوبيك» دفع المجموعة الأوروبية إلى وضع «سياسة متوسطية شاملة» بقطبيها: الحوار العربي ـ الأوروبي وحوار الشمال والجنوب، والمحاولة الفرنسية لاقامة حوار مثلث عربي ـ أوروبي ـ افريقي. علمًا أن الأوروبيين، لأسباب جغرافية واقتصادية وثقافية، قد أقاموا منذ القدم علاقات متميزة مع العالم الشرق أوسطي. والمقصود هنا ليس العودة إلى ماضٍ انتدابي أو استعماري، بل إلى وضع يشكل فيه التعاون والترابط السياسة النموذجية التي يجب المضي فيها. وأوروبا، كقارة بلدانها من كبار المستهلكين للنفط وصناعتها وتقنيتها في تطور مستمر، وترغب في لعب دور مستقل على المسرح الدولي، وجدت في بلدان الشرق الأوسط، شريكًا متساويًا.

منذ عام ١٩٥٨ لم يتردد أحد الاختصاصيين الفرنسيين النفطيين واسمه جان جاك بريبي من القول: «ان نصف استهلاكنا من النفط يأتي من مناطق الضفة العربية للخليج الفارسي. والاسلام الذي ولد في الحجاز على ضفاف

البحر الأحمر بات أحد العوامل الرئيسية في سياستينا الداخلية والخارجية. والولايات المتحدة بنت جزءًا من استراتيجيتها العالمية على صداقة ملك بدوي وأن مصيرنا مرتبط بهذه الاستراتيجية». ثم أضاف قائلًا: «كل علاقات الغرب الأوروبي والأميركي مع البلدان العربية، وخصوصًا بلدان شبه الجزيرة العربية تحددها وتوجهها وتؤثر عليها قوة عليا: النفط، صاحب الجلالة، هو مصدر سياسي واستراتيجي أكثر منه اقتصادي ومالي».

أ ـ المصالح النفطية

تشكل أوروبا الغربية بعد أميركا الشمالية أهم منطقة لاستهلاك النفط في العالم وأكثر المناطق تبعية للخارج. ونموها الاقتصادي وازدهارها، فضلًا عن نموها الاجتماعي واستقرارها السياسي، يجعل من أوروبا رهينة للنفط الذي تأتي كمياته الكبيرة وستستمر في ذلك لوقت كثير ـ من الخليج العربي. وتصاعد الاستهلاك الأوروبي ارغم المسؤولين الأوروبيين على جعل قضية الامدادات النفطية من صلب اهتماماتهم المالية والاقتصادية وفي استراتيجيتهم السياسية والعسكرية. إذ أن أوروبا فقيرة إلى نفط، وخاضعة لتبعية هذا المصدر من الطاقة هي أوروبا مرتبطة بسياسة البلدان النفطية المنتجة أو شركات النفط الأجنبية. والمسؤولون الأوروبيون وعوا حقيقة الموضوع من حيث الجمود في سياستهم النفطية وفي علاقاتهم مع البلدان المنتجة. وأول البلدان التي تحركت في هذا الاطار كانت البلدان المجاورة للبحر المتوسط (فرنسا وايطاليا) التي أدركت أن مصالحها في الميزان لكون النفط يشكل أساس استقلالها الاقتصادي وتطورها. لذلك أسرعت في تأسيس شركات نفطية وطنية ضمن سياسة نفطية متحركة. والبلدان الأوروبية عملت بالدرجة الأولى على التوفيق بين مصالحها النفطية والمشكلات السياسية للبلدان المنتجة عن طريق تفهم الوضع الشرق أوسطي. لذلك لم تعد البلدان الأوروبية شبه «غائبة» عن المسرح السياسي في الشرق الاوسط لأن أمنها النفطي واستقرار الشرق الأوسط مترابطان.

ـ سياسة نفطية مشتركة

عندما تأسست السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٨ شكلت السياسة النفطية مسرحًا للمواجهة بين أنصار «أوروبا الأطلسية» المرتبطة بكارتل شركات النفط الأميركية وأتباع «أوروبا الأوروبية» بقيادة فرنسا وإيطاليا. وفي عدة مناسبات ظهرت رغبات تقترح التعاون مع البلدان المنتجة للنفط. والسؤال المطروح تناول ثلاثة وجوه مختلفة: هل يجب على الدول الاوروبية أن تتحاور مع البلدان المنتجة في المسائل النفطية أو ترك شركات النفط الأجنبية القيام بهذه المهمة؟ هل على أوروبا أن تستمر في تبعيتها لشركات النفط الأميركية؟ هل الحوار الأوروبي مع البلدان المنتجة يجب ان يتخطى موضوع النفط ليشمل قضايا أخرى ترتبط فيه من قريب بعيد، أو أنه يعود لكل دولة أتباع سياستها الخاصة؟

هذا يعني، بتعبير أدق، أن أوروبا، لتتخذ موقعًا تجاه البلدان المنتجة (خصوصًا بلدان الخليج العربي) ومن نفطها وتطورها، عليها أن تحدد موقفها بالنسبة إلى احتمالات التطور السياسي والاقتصادي في العالم المرتبطة بدولة كبرى مهيمنة: الولايات المتحدة. فالأميركيون مقتنعون أن أوروبا الغربية ترغب، عن طريق سياسة نفطية مستقلة، الخروج عن طاعتها وتحقيق مكاسب على حسابها في البلدان النفطية. كذلك هم يعتقدون أن الأوروبيين يحاولون استدراج استثمارات بلدان الخليج العربي بواسطة خلق ظروف مؤاتية أمام هذه البلدان. من هنا سعت الولايات المتحدة إلى فرض رأيها على بلدان السوق الأوروبية المشتركة في كل المواضيع النفطية. ففي اجتماع واشنطن الذي عقد في ١١ و١٢ شباط (فبراير) ١٩٧٤ وفي حضور كل من اليابان وكندا وممثلين عن بلدان الأسرة الأوروبية دعمت الولايات المتحدة فكرة تضامن البلدان الغربية المستهلكة للنفط من خلال وضع استراتيجية للطاقة متفق عليها. بينما رفضت فرنسا، وبشخص وزير خارجيتها ميشال جوبير، العرض الأميركي

مفضلة الحوار العربي ـ الأوروبي، انصاعت بقية الدول الأوروبية إلى القرار الأميركي.

ـ سياسات الطاقة الوطنية

باستعمالها آخر المستحدثات التقنية بغية الوصول إلى المردود الأقصى شكلت كبريات شركات النفط في نظر الكثيرين الشكل الأعلى للرأسمالية. فضخامة هذه الشركات والرساميل التي تمتلكها، فضلًا عن إمكانياتها التقنية والبشرية، جعلتها أقل تأثرًا بالتشريعات الوطنية. وهي لعبت دورًا فعالًا في توسيع رقعة النفوذ الأميركي في أوروبا. فقوة الشركات الأميركية النفطية قد ترسخت في أوروبا بفضل نفط الخليج العربي الذي له مكانة مميزة على صعيد امدادات أوروبا النفطية. علمًا أن نفط الخليج العربي هو الذي أتاح أمام شركات النفط الأميركية من استثمار منابع البلدان المنتجة، واستغلال أسواق البلدان المستهلكة، وبالتالي الاحتفاظ بقسم كبير من أسواق التوزيع في أوروبا وعبر العالم.

إلا أن بعض الدول الاوروبية ذات السيادة وعى، بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦، حجّم الهيمنة المباشرة لهذه الشركات على قطاع حيوي من اقتصادها. وظهرت ردود فعل هذه الدول الوطنية في إيطاليا من خلال شركة «إني ـ انتي نازيونالي ايدروكاربوري» التي دشنت في إيران عام ١٩٥٧، في أيام تقسيم الأرباح المعروف بِـ «فيفتي-فيفتي» (٥٠/٥٠)، نظام مشاركة بمعدل ٢٥/٧٥.

كذلك في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ولدت في فرنسا مجموعة تابعة للدولة، أطلق عليها اسم «الف ـ اراب»، نتيجة دمج جهازين رسميين: مكتب البحث عن النفط (ب./ب.) والادارة المستقلة للنفط (ر.ا.ب). وتجدر الاشارة إلى أنه كون «شركة النفط الفرنسية» مرتبطة بشركات النفط الأميركية بدأت المجموعة الفرنسية الجديدة تقترح على البلدان المنتجة إقامة

تعاون بينها، تاركة للبلدان المنتجة ادارة العمليات النفطية، ومقدمة لها الخبراء التقنيين والرساميل اللازمة، وعارضة أمامها عقود أكثر فائدة لها من تلك التي اعتادت البلدان المنتجة توقيعها مع الشركات الأميركية.

هكذا لكسر الاحتكار الذي تمارسه كبريات شركات النفط الأميركية على الاستيراد، وبالتالي على توزيع النفط وتصفيته، اتخذت كل من فرنسا وإيطاليا الوسائل الكفيلة لأتباع سياسة نفطية مستقلة. ومع دخول السوق النفطي شركات تابعة للدولة تنوعت السياسة النفطية. فالموقعين الجدد على العقود بين الدولة «المنتجة» والدولة «المستهلكة» حرموا شركات النفط الأميركية من ربحها اليومي، وسمحوا أمام المنتجين والمستهلكين من تقايض النفط مباشرة على هامش سوق النفط العالمي.

ومع بداية السبعينات تكاثرت عقود النفط الثنائية بين البلدان الأوروبية (فرنسا، ايطاليا، بريطانيا، المانيا الغربية...) وبلدان الخليج العربي مقابل تعاون اقتصادي صناعي.

ـ سياسة متفهّمة

من منظور تاريخي كانت «السياسة الاستعمارية» هي، في كل الشرق الأوسط، شعار القوى الأوروبية بغض النظر عن النزاعات والخصومات فيما بينها. لكن ومع الوعي الوطني وبروز قوى جديدة على المسرح الدولي خضعت هذه السياسة إلى تقلبات وتحولات، وخصوصًا إلى إعادة تقييم، حسب ظروف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وإلى تصويب، وفقًا لضرورات الوضع الاقتصادي الأوروبي مع ازدياد واردات المجموعة الأوروبية النفطية التصاعدي.

ومنذ اندلاع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والحظر الفرنسي على بيع السلاح إلى اسرائيل دشّنت فرنسا الديغولية فصلًا جديدًا في العلاقات الفرنسية ـ العربية ممهدة بذلك لنمط جديد من العلاقات العربية ـ الأوروبية. فالسياسة الخارجية للجنرال ديغول، التي تمحورت حول شعار الاستقلال عن

واشنطن، سعت إلى الاستفادة من التوتر في العلاقات السوفياتية ـ الأميركية، ومن السياسة الأميركية الموالية لاسرائيل لإعادة ترسيخ موقع فرنسا في الشرق الأوسط وتأمين امداداتها من النفط، وفتح أسواق جديدة أمام البضائع الفرنسية في المنطقة.

هذا الموقف الفرنسي، المؤيد للمواقف العربية وللقضية الفلسطينية، أسهم في نهوض فرنسا السياسي ـ الاقتصادي وما زالت تترتب عنه مكاسب اقتصادية ونفطية: على سبيل المثال، اثر تأميم شركة النفط العراقية في حزيران (يونيو) ١٩٧٢ احتفظ العراق بحقوق فرنسا معتبرًا ذلك اعترافًا منه بموقف فرنسا الايجابي من قضايا العرب وخصوصًا القضية الفلسطينية. لكن فرنسا أرادت أن يعتمد رفاقها في المجموعة الأوروبية بدورهم مواقف شبيهة بالمواقف الفرنسية. فهي مقتنعة أن موقف أوروبا من القضية العربية يحثّ الدول العربية المنتجة للنفط على تفهم مشاكل أوروبا النفطية: ففي تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٧٣ فرّق حظر النفط الذي قررته الدول العربية بين البلدان «العدوة» والبلدان «المحايدة» والبلدان «الصديقة» التي اعتبرت فرنسا منها.

هكذا بعد عمل دائب تحولت السياسة الفرنسية إلى محور سياسة المجموعة الأوروبية فيما يختص بالقضايا السياسية الشرق أوسطية. وهذه السياسة بدأت تتبلور في مواقف زعماء المجموعة الأوروبية من القضية الفلسطينية خصوصًا البيان الصادر في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٧ الذي نص على «ان الدول الأوروبية (الأعضاء في المجموعة) مقتنعة بأنه لا يمكن حل النزاع في الشرق الأوسط... إلا من خلال إقامة وطن للشعب الفلسطيني». ومثل هذا الموقف الأوروبي كان مستحيلًا عام ١٩٧٣ عندما عصفت رياح أزمة النفط بأوروبا، خصوصًا أن دولًا مثل المانيا الغربية وهولندا رفضت اتخاذ موقف من الموضوع الفلسطيني كموقف البيان الصادر في حزيران (يونيو) ١٩٧٧.

ب ـ مصالح الترابط

لقد وعى الأوروبيون والشرق أوسطيون ان تيار النفط لا يخلق تبعية باتجاه واحد بل ترابطية. وإذا كانت استراتيجية الدول الكبرى تهدف إلى تحويل دور الفريقين إلى مراقبين لقدرهم، فالمنطقتان محكومتان تاريخيًا وجغرافيًا واقتصاديًا بالتكامل.

والمبادلات المميزة بين أوروبا والبلدان العربية النفطية يجب أن تصب في النهاية إلى عقد زواج مصلحة بين الطرفين. إذ من دون هذا التعاون تصبح أوروبا رغمًا عنها أكثر أطلسية، والبلدان الشرق أوسطية أكثر عرضة للخلافات الداخلية، لتقع نهائيًا تحت نير ضغوط الولايات المتحدة. من هنا يظهر الترابط بين أوروبا والشرق الأوسط كخطوة ضرورية للحد من انعكاسات التبعية. من هذا المنطلق فالطريقة الفضلى للبلدان الاوروبية من أجل توفير امدادات النفط اللازمة، الاكثار من مبيعات التجهيزات والبضائع الاستهلاكية ـ من دون التحدث عن التسلح ـ باتجاه البلدان النفطية العربية.

وفي اعتماد أوروبا والشرق الأوسط على قوى التطور والتقدم في كلا المنطقتين يساعدهما على احداث تغيير هائل في المواقف. فأوروبا كالشرق الأوسط أمامها مناسبة مهمة للاستفادة من التعاون وخلق علاقات جديدة في ميزان القوى العالمي.

ـ القطاع التجاري ـ النفطي

أزمة النفط دفعت بلدان المجموعة الأوروبية، خصوصًا الحكومة الفرنسية، إلى الاهتمام بالوجه الاقتصادي لعلاقاتها مع بلدان الخليج النفطية. وبغية التخفيف من العجز التجاري الناتج عن الارتفاع المستمر في أسعار النفط كثّفت الحكومة الفرنسية صادراتها باتجاه بلدان الخليج العربي التي كانت تقليديًا تتجه نحو البلدان الأنكلو ـ ساكسونية.

على الصعيد النفطي ساهم وجود شركات وطنية في المناطق العربية والأوروبية (خصوصًا فرنسا وإيطاليا) في تنسيق الأهداف والمصالح بين البلدان الأوروبية والبلدان النفطية التي تشكل قطبي سوق النفط العالمي الرئيسيين. وأدى هذا التعاون النفطي إلى ولادة مجالات أخرى للتعاون مرتبطة بتجارة النفط والغاز. في هذا الإطار يلعب القطاع المصرفي دورًا أساسيًا لأنه يضع الوسائل اللازمة أمام الصناعيين، مصدرين أو مستثمرين.

وقد سجّل تطور المبادلات التجارية بين بلدان السوق الأوروبية المشتركة وبلدان الخليج العربي ازديادًا ملموسًا. وهذا التطور يصب في خانة نقل المواد النفطية من جنوب البحر المتوسط في مقابل البضائع الصناعية في الشمال.

ـ القطاع المالي ـ المصرفي

أهم مجالات التعاون المالي بين بلدان المجموعة الأوروبية والبلدان الخليجية النفطية الغنية بالبترودولار شملت، داخل المنطقة العربية ـ الأوروبية، على الآتي:

ـ تأسيس هيئات مالية مشتركة بين مؤسسات عربية ومصارف أوروبية بغية «امتصاص» الرساميل المتوفرة.

ـ طرح عروض قروض أوروبية في الأسواق المالية الأوروبية.

ـ توظيف الرساميل العربية في الصناعات الأوروبية. بينما خارج المنطقة الأوروبية ـ العربية شمل التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان الخليج العربي على البلدان الافريقية.

في المجال المصرفي لم تلعب المصارف الأوروبية ـ العربية الا دورًا ثانويًا، لكنه في تطور بالنسبة إلى الدور الذي تلعبه المصارف الأميركية أو المصارف الأنكلو ـ ساكسونية.

ومنذ وقت طويل شكلت رساميل البلدان النفطية إحدى الأدوات التي

تستعملها الشركات الأميركية المتعددة الجنسية لتقوية سيطرتها على الاقتصاد الأوروبي. من هنا إذا كان من الضروري تنظيم علاقات مالية جديدة بين السوق الأوروبية المشتركة والبلدان النفطية العربية، فمشاريع أخرى أكثر طموحًا ممكن طرحها في إطار تعاون بين المستثمرين العرب والأوروبيين على صعيد المشاريع الصناعية.

ـ القطاع الصناعي ـ الاستثماري

إن توفر رساميل نفطية هائلة يسمح للبلدان المصدرة للنفط من الشروع في التصنيع: بناء مصانع للصلب، صناعة مواد استهلاكية وتجهيزات، بتروكيمياء... ومثالًا على هذه المشاريع الصناعية الجديدة المشتركة بين العرب والأوروبيين تأتي اتفاقات البترو ـ كيمياء بين بلد خليجي (قطر) وشركة أوروبية (س. دي. ف ـ شيمي الفرنسية) المعقودة عام ١٩٧٥ لتعكس حقيقة هذا التعاون الصناعي:

اتفاق قطر ـ سي.دي.ف. (شيمي) ينظم في الاطار العربي ـ الأوروبي نظامًا جديدًا في تبادل الموارد الخام والمصنعة ويحدد أهداف الأطراف المعنية:

ـ على صعيد الموارد: تقدم قطر المواد الأولية والرساميل والموقع الجغرافي التي تتكامل مع تقديمات الشركة الفرنسية (تكنولوجيا وأسواق).

ـ على صعيد الأهداف: تحصل قطر على توظيف مستقبلي فضلًا عن تحويل مدخول نفطي زائل إلى مردود صناعي دائم. وهذا يتطابق مع أهداف الشركة الفرنسية من حيث تأمين امداداتها من المواد الخام وتوسيع وجودها في الأسواق العالمية برأسمال محدد.

انطلاقًا من هذا المبدأ في التعاون أسست وحدتان صناعيتان: الأولى في قطر (في أم سعيد) تتمثل فيها المصالح القطرية بحوالي ٨٠ في المئة من أسهم الوحدة وتحصل الشركة الفرنسية على ٢٠ في المئة كما في وسع قطر بعد مرور ٢٥ سنة شراء الأسهم الباقية.

والوحدة الثانية تأسست في دانكارك (فرنسا) وتمثل المصالح القطرية ٤٠ في المئة من أسهم الشركة. وأدّى موضوع نقل المواد البتروكيميائية المصنعة إلى تأسيس شركة أخرى مشتركة بين قطر وفريق فرنسي ثالث هو: شركة غاز أوسيون. أي أن مخاطر النزاع تبدو أقل احتمالًا لأن الأواصر الوثيقة المتبادلة تقرب الفرقاء إلى بعضهم البعض وتدفعهم إلى فض خلافتهم المحتملة بسرعة.

مثل هذه العلاقات تشكل إطارًا جديدًا لتنسيق شامل وعام لمشاريع الاستثمارات الصناعية وغيرها.

ج ـ الحوار العربي ـ الأوروبي

شكّل الحوار العربي ـ الأوروبي حالة مميزة في إطار حوار الشمال والجنوب أو الحوار المثلث. والفكرة ولدت من واقع ملموس هو أن العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العالم العربي وأوروبا الغربية في تطور مستمر وأنه من الضروري للفريقين تنسيق أهدافهم ومصالحهم المشتركة. والمسألة ارتدت حجمًا جديدًا مع حرب أوكتوبر ١٩٧٣ ومع التحولات التي شهدتها صناعة النفط هي البلدان المنتجة: تأميم، مشاركة، تجارة مباشرة لجزء كبير من إنتاجها النفطي، رفع مستمر لأسعار النفط وازدياد في مداخيلها النفطية... وأوروبا الغربية تأثرت كثيرًا بمثل هذه التحولات طالما أن ثلثي وارداتها النفطية يجيء من بلدان الخليج العربي النفطية. وهذا يعني أن اقتصادها وأمنها يرتبطان بهذا النفط.

من هنا دفع الوضع النفطي الجديد البلدان الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة، بعد فترة من التردد، إلى الرد على الدعوات التي توجهها البلدان المصدرة للنفط لمصلحة تعاون مباشر بين المنتجين والمستهلكين. هكذا عقب القمة الأوروبية التي انعقدت في كوبنهاغن في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، أي اثر فترة الحظر النفطي العربي، أكد المسؤولون الأوروبيون «الأهمية التي يعطونها لفتح حوار مع البلدان المنتجة للنفط بغية الدخول في

مفاوضات حول نظام شامل يتناول موضوع التعاون الاقتصادي والصناعي فضلًا عن استمرار تدفق النفط بأسعار معقولة ».

هذه المحادثات العربية ـ الأوروبية التي أطلق عليها اسم « حوار » بدأت في صيف سنة ١٩٧٤ بين ممثلين عن الجامعة العربية والسوق الأوروبية المشتركة. ونتج عنها قيام لجان عمل تدرس مواضيع التطوير الصناعي والريفي، فضلًا عن التعاون التجاري والعلمي والتقني والثقافي والزراعي.

ـ الطابع السياسي

إنّ الموقف الأوروبي الايجابي والدور الأكثر فعالية لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي يشكلان الأولويتين التي طالما شدد عليها الفريق العربي. فهو سعى من جهة إلى حث الأعضاء في المجموعة الأوروبية إلى استعادة دورهم في الشرق الأوسط، وإلى إثارة من جهة أخرى موضوع تأسيس كتلة اقتصادية سياسية يكون لها وزنها على المسرح الدولي. علمًا أن إحدى نقاط الضعف في التعاون السياسي بين بلدان السوق المشتركة كَمُنَ في كون الحكومات الأوروبية، تبقى حرّة في قبول التضامن أي عندما تجده ضروريًا، وترفضه عندما يتعارض مع مصلحة كل منها. إلى جانب هذا الطابع السياسي في وسع الروابط الاقتصادية الوثيقة اعطاء هذا الحوار الفعّالية المطلوبة أو المأمولة منه.

ـ الطابع الاقتصادي

سعى الأوروبيون دائمًا، في نظرتهم إلى التعاون الاقتصادي مع بلدان الخليج العربي النفطية، إلى « تدوير » البترودولار باتجاه أوروبا. والهاجس الأوروبي يقع في هذا المجال في إطار المنافسة القوية التي تشهدها الدول الصناعية لجذب الرساميل النفطية.

من جهته وجد الفريق العربي، في التعاون الاقتصادي، الأهداف الآتية: انفتاح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات العربية، نقل التكنولوجيا الأوروبية

إلى بلاده مع مساهمة المصانع الأوروبية في مشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان العربية. فنشأ عن ذلك مفاهيم متناقضة أو خاطئة أحيانًا. والحوار بالنسبة إلى الأوروبيين يجب الاّ يرتدي طابع المساومة السياسية على أسعار النفط أو فيما يتعلق باستمرار تدفق امداداته. علمًا أن الخلافات الموجودة بين السياسات الأوروبية النفطية واعضاء الجامعة العربية، الذين ليسوا جميعًا مصدرين للنفط، أوجد نوعًا من الخلل في معادلة التفاهم والحوار بالذات. مما أدى إلى إخراج موضوع النفط من هذا الحوار.

- الطابع التكنولوجي

كان لرفع أسعار النفط المستمر أثره الرئيسي في توسيع رقعة الحوار العربي - الأوروبي ليشمل قطاعات جديدة: نقل التكنولوجيا، قيام مصانع مشتركة في مجال النفط والصناعة والزراعة... أي أن قيام مصانع جديدة في البلدان النفطية ممكن أن ينفّذ في إطار مشاريع صناعية تضم مستثمرين عرب وأوروبيين وتشمل مختلف مراحل ادارة وحدة الانتاج وتأسيسها.

وكي يصبح نقل التكنولوجيا ذا فعالية من الضروري استيعابها ضمن عمليات التنمية التي تنطلق من الامكانات الموجودة لتغيير محيط البلدان وواقعها. من هنا يمكن أن تقدم العلاقات الأوروبية - العربية مجالًا أساسيًا حيث تتكيف التكنولوجيا بالسمات الخاصة للبلدان النفطية: يد عاملة متخصّصة نسبيًا بالنسبة إلى حاجات أساسية وتجهيزات رئيسية تقنية.

في الواقع في وسع البلدان الأوروبية تقديم - في المجال التقني - العون اللازم: السوق العربي في تطور سريع وحاجاته قليلة التعقيد. من هنا إذا ارتبطت التكنولوجيا ومشاريع التصنيع باستراتيجية إنمائية متكاملة، فمن الأفضل الا تأتي إقامة المصانع، في القطاعات الاقتصادية المتنوعة وكأنها مجرد صدور عن صناعات أوروبية غربية «لامركزية».

للعلاقات العربية - الأوروبية انعكاسات داخلية مباشرة تتعلق بالبلدان

المعنية في كلا الجهتين، ومضاعفات خارجية تؤثر على بنى الاقتصاد العالمي. وتطوير هذه العلاقات قادر على إعادة النظر في العلاقات الدولية وفي الحد من همينة النظام الأحادي العالمي.

الفصل الخامس

استراتيجية القوى الاقليمية

إيران والعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر واتحاد الامارات العربية المتحدة وعمان تكوّن معًا، أكثر من أي يوم مضى، نظامًا واحدًا (Système): أي مجموعة من العلاقات والتفاعلات التي لها عدة وظائف ويمارسها عدد من اللاعبين الدوليين، أو تنظيم العلاقات العادية والمتبادلة بين الفرقاء الدوليين من خلال قواعد حكومية. بتعبير أدق الخليج العربي هو نظام إقليمي يفهم منه:

- أولاً، مجموعة من الأمم أو الشعوب توجد بينها درجة من الصلة أو التجانس، بهدف حل مشاكلها الخاصة، والتجمع في جبهة واحدة لمواجهة عدو خارجي.

- ثانيًا، قدر من توازن القوى يقوم على أساس إمكانات الحكومات المحلية العسكرية والسياسية وعلى دعم القوى الخارجية.

وهذه الدول الخليجية الثمانية التي تتقاسم حوالي ٢٢٠٠ كلم^{2} من شواطىء الخليج العربي تشكل أيضًا منطقة اقتصادية وفيرة الغنى، وتتمتع بقوة مالية هائلة. وإذا كان سكان هذه المنطقة لا يمثلون سوى ٠,٠١٣ من مجموع سكان العالم، فهذه المنطقة تملك لوحدها ٥٨ في المئة من الاحتياط العالمي من النفط الثابت والمحتمل. ويدخلها سنويًا من عائدات نفطية زهاء ٦٨ مليار دولار،

بينما يتعدى احتياطها النقدي حدود الستين مليار دولار. الا أن هذه المنطقة ترزح تحت نير تبعية اقتصادية تجعلها معرضة للأخطار. وهذه التبعية فرضتها عليها بنى اقتصادية يسيطر عليها من جهة قطاع (النفط) إنتاجه مخصّص للتصدير، وتحتاج من جهة أخرى إلى عائدات هذا القطاع لتأمين أمنهـا وتطوير مجتمعاتها.

إلا أن الخليج العربي هو أيضًا نظام متنافر، جغرافيًا غير متجانس، مليء بالخلل وتعوزه الأسس والبنى اللازمة، ويشكو فقدان الترابط والتكامل، فضلًا عن كون عملية انمائه تجري بسرعة وسط محيط يعج بالتناقضات والثغرات.

في الشمال توجد إيران. بلد شاسع يغطي الشواطىء الجنوبية للخليج العربي (أكثر من ١٠٥٠ كلم٢) مع إمكانات اقتصادية وديموغرافية ومادية غـالبـة في المنطقة. فسكان إيران يتجاوزون إلى ٦٢ في المئة من مجموع سكان المنطقة، وإنتاجها الداخلي يتعدى (في الظروف العادية) الـ ٤٦,٤ في المئة من مجموع إنتاج المنطقة. بينما تغطي السعودية ٤٢ في المئة من مجموع مساحة المنطقة وتملك حوالي ٥٠٠ كلم٢ من الشواطىء الجنوبية ـ الشرقية للخليج العربي، ولا يتعدى سكانها أل ٦ في المئة من مجموع سكان المنطقة. والسعودية التي تشكل الصحراء ٤/٥ من مساحتها العامة، تعتبر إحدى أغنى بلدان المنطقة. فهي تملك حوالي نصف مخزون المنطقة النفطي، أي ١/٤ المخزون العالمي، ويبلغ حجم احتياطها النقدي من العائدات النفطية أكثر من ٤٠ مليار دولار.

في حين لا يمثل العراق، الذي يقع في شمال ـ شرقي الخليج العربي على امتداد ٤٠ كلم من شواطئه، سوى ١٩ في المئة من سكان المنطقة، و١٠ في المئة من مساحتها، بينها ٢٧ في المئة صالح للزراعة. وخارج النفط، الذي تشكل حصته ٧٧ في المئة من الناتج القومي الخام، بُني الاقتصاد العراقي على قطاع زراعي في تطور وقطاع صناعي في ازدهار.

من جهتها لا تشكل دولة الكويت سوى ٠,٤٣ في المئة من مساحة المنطقة. بينما يصل عدد سكانها إلى حدود مليون نسمة ٤٧ في المئة منهم من الأجانب.

وهذا البلد الذي نشاطاته الزراعية شبه مفقودة، يغطي ٢٠٠ كلم من شواطىء الخليج العربي.

من جهة أخرى تعتبر دولة قطر، بحدودها الطبيعية التي تبلغ ٣٥٠ كلم من مياه الخليج العربي، إحدى أهم المراكز التجارية في المنطقة. وإذا كان دور الزراعة والصناعة غير ذي أهمية فالنشاطات النفطية تسيطر على الحياة الاقتصادية.

أما جزيرة البحرين فتحتل موقعًا مميزًا في المنطقة. غنية بمياهها العذبة التي تجعل منها «واحة» خصبة في هذه المنطقة الصحراوية، تملك الامارة أعلى نسبة في الكثافة السكانية في المنطقة (٣٦٠ شخص في الكلم² بالنسبة إلى بلد مساحته ٦٢٢ كلم²).

وفي اتحاد الامارات العربية المتحدة، تشكل أبو ظبي، العاصمة، ٨٤ في المئة من مساحة الاتحاد التي تبلغ ٢ في المئة من مساحة المنطقة. وتمتد الامارات على طول ٥٠٠ كلم من شواطىء الخليج العربي.

أخيرًا تعتبر سلطنة عُمان نسبيًا بلدًا شاسعًا (٥٪ من مساحة المنطقة) لكن أقل سكنًا (٣ أشخاص في الكلم²). والسلطنة، التي تشكل عائدات النفط مصدر نتاجها الوطني، تحتل موقعًا استراتيجيًا استثنائيًا في الخليج العربي (رأس مصندم الذي يطل على مضيق هرمز) وفي المحيط الهندي (جزيرة مصيرة).

هكذا نجد في الخليج العربي حالة غير تجانس على الأصعدة الاقتصادية والجغرافية والديموغرافية ويزيد من حدة هذا الوضع تعدد اثني، إذ تعيش في أكثر بلدان الخليج العربي مجموعات بشرية مختلفة (فرس، عرب، أكراد، تركمان، اشوريون) لا جامع بينها سوى الدين. إلا أن الإسلام بمذاهبه المتعددة، لم يعد يؤمن انصهار الشعوب وكذلك المنطقة. كل هذه العناصر، بظروفها السياسية، تشكل المدخل الأساسي لدراسة شكل نظام الخليج العربي،

ولتحديد المسائل المرتبطة ببناه الاجتماعية - الاقتصادية وبعملية التنمية فيه، وللولوج في تحليل وضعه السياسي - العسكري.

الجزء الأول: استراتيجية النفط

ينتج الخليج العربي، اليوم، أكثر من مليار طن من النفط، أي ٤٠ في المئة من حاجات العالم الحر من النفط، وأكثر من ٢٥ في المئة من حاجاته من الطاقة. لذا يبدو طبيعيًا قيام استراتيجية محورها النفط. هذه الاستراتيجية النفطية تشكل كلًا متشابكًا حيث سياسة الانتاج ومعدلات العائدات النفطية، توظيفها وايداعاتها، ومستلزمات التنمية والتعاون تتداخل:

- أو أن يبقى مستوى الانتاج عمليًا مرتفعًا لتستعمل العائدات فورًا لتغطية الحاجات المدنية والعسكرية وظروف التنمية، كما كان الوضع في إيران سابقًا.

- أو ان الموارد النفطية باتت مرتفعة كثيرًا والانتاج شح. لذلك ارتؤي الاحتفاظ بالنفط في باطن الأرض على اعتبار انه يشكل هكذا أفضل إيداع. (حالة الكويت).

- أو أن مستوى الانتاج غير قابل للتعديل من دون مضاعفات دراماتيكية لبقية العالم: العائدات يجب أن توظف أو تستعمل (حالة السعودية).

مُحتكرًا، منذ الحرب العالمية الأولى، عن طريق شركات أجنبية استغلته لمصالحها وأساءت استعماله، بات النفط، أهم ثروة وطنية للبلدان الخليج العربي، حجر الزاوية في سياسة هذه البلدان الداخلية والخارجية على السواء. فتحريره من قبضة الشركات الاحتكارية الأجنبية شكل الخطوة الأولى لاسترداده وإعادة امتلاكه من قبل أصحابه الشرعيين. فالنفط أصبح في يد البلدان المنتجة - المصدرة من خلال قرارات من جانب واحد أو عبر اتفاقات داخل «أوبيك» و«أوابيك» (منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط).

وقد ارتدى النفط بعدًا جديدًا في الترسانة المستحدثة للأسلحة السياسية بعدما تحول إلى أداة للتعاون بين الذين ينتجون النفط والمستهلكين له. وبدت قوته الاستراتيجية وكأنها قادرة على زعزعة التوازن بين القوى الكبرى، أو لنسف قوة الدول الصناعية الأكثر تقدمًا. كما أظهر النفط أن دولاً تابعة للعالم الثالث في وسعها اتخاذ مبادرات أساسية قادرة على تغيير الوضع القائم في الاقتصاد الدولي. وأثبت أيضًا أنه للمرة الأولى تستطيع بلدان أقل تطورًا الحصول على حصة كبيرة من أثمار الازدهار، بعدما باتت في دورها أكثر تبعية في استهلاك النفط.

أ ـ تحرير النفط

لقد تسللت كبريات شركات النفط إلى البلدان النفطية «كدولة ضمن دولة»: بعدما تحولت إلى امبراطوريات حقيقية عملت في التدخل في شؤون الدول المعنية. وسعت هذه الشركات دائمًا إلى تحقيق أقصى الأرباح، فضلًا عن إشرافها على أكثر الامتيازات الأكثر مردودًا في العالم (الخليج العربي وفنزويلا واندونيسيا) حيث كان قانونها هو قانون سوق النفط العالمي. وبرغم التنافس بينها كانت شركات النفط الكبرى تتصرف وكأنها جهاز واحد يستعمل كل الوسائل لتحقيق أهدافه ويدافع عن مصالحه حتى آخر حد.

من جهة البلدان النفطية، كان الشعور السائد أن عقود الاستثمار تمت بين «فرقاء غير متساويين في الحقوق» في فترة استفاد فيها السماسرة من سذاجة حفنة من الأمراء والشيوخ لتكديس الثروات على حساب شعوب عديدة. بتعبير آخر، لم تكن هذه البلدان تعي قيمة ثرواتها النفطية الحقيقية، فضلًا عن جهلها للخبرة التي تفرضها صناعة النفط. كل هذه الحجج استعملت لتبرير اعادة النظر في الامتيازات النفطية.

في الواقع اعتبر الوطنيون في إيران والبلدان العربية، غداة استقلال بلدانهم، أن شركات النفط الغربية تجسد استمرار الاستغلال الاستعماري

لثرواتهم النفطية. فالعقود النفطية كانت ترمز إلى هذه السيطرة الاستعمارية واعتبرت «عقودًا مفروضة». إذ أنه في الظروف التي كانت سائدة في إيران والعراق والسعودية وامارات الخليج العربي، في فترة التوقيع على مثل هذه العقود، كان في استطاعة القوى الاستعمارية الغربية فرض ارادتها.

هكذا أجمع وطنيو منطقة الخليج العربي أن الاستقلال السياسي يجب أن تليه مرحلة تحرير النفط من القبضة الأجنبية. وبعد فترة أولية من التردد انتقلت بلدان الخليج العربي إلى فترة تنظيم لمطالبها وتقليص منظّم لصلاحيات شركات النفط.

ـ مرحلة المراجعة الوطنية للامتيازات النفطية

تميّز وجود البلدان الغربية ومصالحها في الخليج العربي ـ وفي الشرق الأوسط ـ باستعمار مباشر وغير مباشر على بلدان المنطقة التي كانت تحت وصايتها شبه الكاملة أثناء التوقيع على عقود الامتيازات.

عندما انتزعت فنزويلا من كبريات الشركات النفطية عام ١٩٤٨ «نظام الفيفتي ـ فيفتي» (٥٠/٥٠) من عائدات النفط كانت بلدان الخليج العربي لا تتقاضى سوى ١٢,٥ في المئة كضريبة على الأرباح (ROYALTY). ومنذ عام ١٩٤٩ و١٩٥٠ راجعت عدة شركات نفط عقود امتيازاتها مع بلدان الخليج العربي المنتجة ـ السعودية، الكويت، العراق وقطر ـ وطبقت فيه هذه البلدان نظام ٥٠/٥٠ على عائدات النفط. الا أن رفض شركة النفط الانكليزية ـ الايرانية بتطبيق هذا النظام في إيران دفع البرلمان الايراني تحت تأثير الدكتور محمد مصدق إلى تأميم الشركة وممتلكاتها في ٢ أيار (مايو) ١٩٥١. وفشل هذا التأميم أحدث صدمة في ضمير النخبة الايرانية والعربية. فهو جعلها تقتنع لفترة معينة أنه من العبث مواجهة شركات النفط القوية. لكن تأميم شركة قناة السويس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ أعاد الثقة إلى هذه النخبة لأكمال صراعها مع شركات النفط.

منذ سنة ١٩٥٧ حضرت الجامعة العربية لأول مؤتمر عربي عن النفط، عقد في القاهرة في نيسان (أبريل) ١٩٥٩ الذي ظهر كـ «مؤتمر سياسي». هذا المؤتمر مهّد لقيام تعاون بين بلدان نفطية بعيدة جغرافيًا مثل فنزويلا وإيران والسعودية. ونتج عن هذا التعاون فيما بعد في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ولادة «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبيك) التي جعلت شركات النفط الأجنبية توافق على روزنامة زمنية لإعادة النظر في أغلب امتيازات النفط المعقودة.

في الواقع مع بداية الستينات، وبالتحديد عام ١٩٦١، أمّم العراق بعد سنة على تأسيس منظمة «أوبيك» أغلبية امتيازات (٩٩,٥٤٪) شركة «نفط العراق» (أي. بي. سي). هذه المبادرة العراقية عجلت في بقية بلدان الخليج العربي، عملية استرجاع جزء غير مستثمر من الامتيازات النفطية. بمعنى أن التجربة العراقية مع شركة «أي. بي. سي» أدركت شركات النفط صاحبة الامتيازات في إيران والسعودية والكويت وقطر وأبو ظبي أنه من الضروري الارجاع الى حكومات هذه البلدان بعضًا من امتيازاتها القديمة.

ومع بداية السبعينات، خصوصًا اتفاقات طهران (شباط / فبراير ١٩٧١) وطرابلس الغرب (٢ نيسان / أبريل ١٩٧١) سعت البلدان المنتجة إلى تحقيق اشراف مباشر على صناعتها النفطية. بمعنى أن سنة ١٩٧١ كانت رمز لانهيار البنى الاستعمارية ولنهاية الأوهام والأفكار الموروثة بينها:

ـ ان الخليج العربي وكل الشرق الأوسط هما من وجهة نظر نفطية، منطقتي امتياز غربية.

ـ ان قوة كارتل النفط العالمي يقابلها ضعف فطري للبلدان المنتجة.

والأسعار، التي تشكل الشق الثاني في هذه المرحلة، ستثبت ايضًا تطور ميزان القوى لمصلحة البلدان المنتجة.

ـ مرحلة المراجعة الوطنية للاسعار

يمكن القول أنه من سنة ١٩٦١ حتى ١٩٧١ لم تتغير أسعار النفط الخام. بتعبير آخر، وصل سعر برميل النفط الوارد من الخليج العربي وفي مرفأ التحميل من ١,٢٥ دولار في أواخر ١٩٧٠ إلى ١٢,٧ دولار في بداية ١٩٧٧، وإلى أكثر من ١٧ دولار مع مطلع سنة ١٩٧٩. ومنذ هذه الفترة وأسعار النفط في تقلّب مستمر، وهي تطرح بالتالي مسألة علاقة البلدان المنتجة بالبلدان المستهلكة في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تحيط هذه العلاقة وتختصرها أو توجهها.

ومنذ تعميم نظام ٥٠/٥٠ في الخمسينات، وخصوصًا مع ولادة منظمة «أوبيك» في الستينات، تحول المكسب الذي يناله بلد منتج معين إلى مطلب في بلدان أخرى التي سرعان ما كانت تحصل عليه. هكذا عندما حصلت ليبيا في عام ١٩٧٠ على زيادة ٣٠ سنتس أي ١٤,٧ في المئة من الأسعار المعلنة وزادت حصتها من الأرباح ٥ في المئة (٥٥٪ بدل ٥٠٪)، عمت موجة من المطاليب في بلدان الخليج العربي. أكثر من ذلك مع اقفال قناة السويس (١٩٦٧) وتعطيل خطوط أنابيب التابلاين (١٩٧٠) التي تنقل النفط السعودي الى الزهراني (صيدا ـ لبنان) كان الظرف مناسبًا لرفع أسعار النفط. هكذا وافقت بلدان منظمة «أوبيك» في المؤتمر الواحد والعشرين الذي انعقد بين ٩ و١٢ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٠، على القرار رقم ١٢٠ الذين حدد الأهداف الآتية:

ـ الضريبة على الأرباح وصلت إلى ٥٥٪ بدل ٥٠٪.

ـ تحديد أسعار النفط المعلنة وفق أعلى الأسعار المطبقة في أحد البلدان الأعضاء. وهذا يعني، بالأضافة إلى كل الزيادات في الأسعار الماضية، خصوصًا تلك التي عقبت حرب أوكتوبر ١٩٧٣ أن القواعد القديمة سقطت ليقوم على أنقاضها عالم جديد في صناعة النفط العالمية.

ـ مرحلة الادارة الوطنية لصناعة النفط

من تأثيرات التأميمات الجزائرية والليبية من ١٩٧٠ إلى ١٩٧١ أنها حرّكت مطالب بلدان الخليج العربي المنتجة للنفط. فالعراق أمّم في حزيران (يونيو) ١٩٧٢ «شركة نفط العراق»، وإيران عقدت في حزيران (يونيو) ١٩٧٣ اتفاق مع «كونسورتيوم» شركات النفط ـ في قضية شركة النفط الوطنية الإيرانية ـ بهدف تحقيق الاشراف التام على صناعتها النفطية. من جهة أخرى سعت أربع دول خليجية (السعودية، أبو ظبي، قطر، الكويت) في تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٧٢ عبر اتفاق نيويورك إلى تحقيق «المشاركة» فيما خص امتيازات شركات النفط الأجنبية الموجودة على أراضيها. ومبدأ المشاركة ينص، بالنسبة إلى البلدان المنتجة، على الأخذ تدريجيًا بعملية السيطرة على مواردها النفطية عن طريق الاشتراك مع الشركات التي تستثمر باطن أرضها.

علمًا أن الخيار بين التأميم والمشاركة أو أي نظام آخر يتعلق باستثمار النفط، ليس هو الموضوع. إذ أن القضية الجوهرية تقضي، بالنسبة إلى البلدان المنتجة، الاختيار بين معدلات الاستثمار الممكنة. أي التي تتوافق مع مصالحها والتي تتيح لها إنهاء بالسرعة المطلوبة الاحتكارات الأجنبية لثرواتها النفطية، فضلًا عن استردادها لوسائل المراقبة على قطاع أساسي في اقتصادها. فأفضل ضمانة للنجاح تكمن في وجود صناعة وطنية تشكل الخطوة الأولى لاستثمار مباشر، واشرافًا تامًا من قبل حكومات البلدان المنتجة على ثرواتها الطبيعية الوطنية. بمعنى إذا كان «التأميم» غير مقبول به في قاموس السعودية والإمارات، فـ«المشاركة» هي الطريقة المناسبة لتحرير صناعة النفط الوطنية من السيطرة الأجنبية المباشرة. وتجدر الاشارة إلى أن السيطرة على ثروات الطاقة وامتلاكها تعتبر بين المكاسب السياسية التي تحققها بلدان الخليج العربي النفطية: «امتلاك سلاح سياسته» يعني بشكل ما «امتلاك نفط سياسته».

ب ـ ديبلوماسية النفط

بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ تحول النفط، من وسيلة للضغط لتحقيق الأهداف السياسية، إلى سلاح لا يقاوم في اجتماعات منظمة «أوبيك». في ١٦ تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٧٣ في الكويت، وحدت البلدان العربية سياستها النفطية في ضوء الحرب العربية ـ الاسرئيلية التي اندلعت في هذه الفترة. وفي التاسع من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ اجتمعت البلدان العربية في منظمة «أوبيك» داخل منظمة جديدة هي «منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط «أوابيك». وكون أغلب أعضاء منظمة «أوابيك» هم أيضًا أعضاء في منظمة «أوبيك»، فهذا يعني أن اجراءات الحظر النفطي التي اتخذتها المنظمة الأولى والتدابير برفع أسعار النفط التي قررتها المنظمة الثانية لا تخفي عن وجود استراتيجية مشتركة. خصوصًا أن بعض البلدان الأعضاء في منظمة «أوبيك» كفنزويلا وأندونيسيا كانت معنية مباشرة بأسعار النفط وغير مباشرة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي. بينما كانت البلدان العربية معنية بالقضيتين معًا، وخصوصًا النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

ولكن إذا كانت كلمة «سلاح النفط» لها مفهوم «سلبي» فطابعها «الايجابي» يكمن حسب ما يشير اليه نقولا سركيس، في الإمكانيات الهائلة التي يقدمها النفط للبلدان المنتجة لتوسيع شبكة صداقاتها في العالم، ولتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع البلدان التي تستعمل النفط وتستفيد منه بشكل أو بآخر. علمًا أنه إذا تدارست البلدان المستهلكة مسألة «حق» البلدان المنتجة في استعمال النفط كسلاح سياسي، فهذا النوع من السلاح لم يخترعه العرب. فبلدان كثيرة تستعمله في ظروف أقل ضرورة من الظروف التي تواجهها البلدان العربية. ويكفي في هذا المجال ان نذكر الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على التجارة مع كوبا وإيران، أو إخضاع الكونغرس الأميركي للاتفاق التجاري مع الاتحاد السوفياتي السابق إلى شرط تذليل الموانع في وجه هجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل أو من الانسحاب من أفغانستان.

ـ السلاح السياسي المباشر

تحت اصفاد شركات النفط الأجنبية ظلت سياسة بلدان الخليج العربية النفطية لفترة طويلة شبه مفقودة. وإذا لوّح بسلاح النفط خلال الحربين العربيتين ـ الاسرائيليتين (١٩٥٦ و١٩٦٧) لبضعة أسابيع، فهذا التلويح بقي مجرد انذار. لأنه كان يصعب استعمال النفط كسلاح سياسي، بفعالية ضد بلدان «عدوة» وشركاتها هي صاحبة اليد الكبرى في استثمار هذا النفط.

من هنا إذا رفض العراق رفضًا قاطعًا استعمال النفط، في ظروف حرب أوكتوبر ١٩٧٣، كسلاح سياسي، فالعراق ارتأى أنه لاستعمال سلاح يجب أولًا امتلاكه.

والحظر النفطي العربي أظهر في حينه أنه قادر على تفجير أوروبا الغربية واليابان، وأبرز أيضًا الترابط الوثيق في المصالح الاقتصادية والسياسية بين المنتجين والمستهلكين. فضلًا على أنه خلق تضامنًا عربيًا حيال الهموم الاقليمية والدولية، وطور العلاقات السياسية بين البلدان العربية وقوى العالم الغربي الصناعية.

الا أن إحدى مخاطر هذا الحظر في ضوء أزمة الطاقة العالمية، هي الآتية:

ـ عسكريًا: قيام هجومات لدول أجنبية تعتبر أن استمرار تدفق النفط هو حيوي لبقائها، فتسرع إلى احتلال منابعه أو منع أي تفجير لآباره، أو تعمل هذه الدول على زحزحة الأنظمة السياسية (انقلابات، اغتيالات، ثورات)، من الداخل كبديل عن أي تدخل مباشر محفوف بالمخاطر وردود الفعل الدولية المباشرة.

سياسيًا: إبقاء التحالفات السياسية القائمة بين القوى الأجنبية الكبرى والقوى الاقليمية لابقاء الوضع الراهن، برغم الظواهر عن وجود خلافات بينها.

ـ السلاح السياسي غير المباشر

إن تكديس الرساميل النفطية الضخمة ـ خصوصًا منذ سنة ١٩٧٣ ـ أظهر أهمية الدور السياسي التي في وسع بلدان الخليج العربي النفطية لعبه في كل الشرق الأوسط. علمًا انه في كل مرة ينتهج الطرف الأقوى سياسيًا (مصر مثلًا) سياسة تجدها البلدان النفطية متناقضة مع مصالحها، تصل الدول العربية إلى حالات اللااستقرار السياسي. بينما بالعكس عندما يكون الطرف الأقوى اقتصاديًا (السعودية مثلًا) ينتهج سياسة مقبولة من البلد الأقوى سياسيًا تفرض الدول العربية نفسها على الصعيد الدولي ويسود الاستقرار فيها.

في الواقع، تساهم البلدان الخليجية النفطية في تمويل مشاريع التنمية في البلدان الشرق أوسطية التي تعوزها الرساميل، إما في إطار اتفاقات وعقود قروض، واما عن طريق مؤسسات مالية مشتركة. وهذه المساهمة تمليها اعتبارات سياسية أكثر منه المقتضيات الاقتصادية. فالبلدان صاحبة الهبات المالية تعتبرها «ضمانات» ضد الهزات السياسية التي تعصف في البلدان العربية المجاورة لها. بتعبير أدق تتيح إعادة توزيع الفائض المالي داخل المنطقة العربية إلى ظهور شعور انه في استطاعة «شراء» السلم والرفاهية، فضلًا عن أمن المنطقة واستقلالها عن طريق هذه الهبات والمساعدات. وتعتبر مثل هذه المساعدات أيضًا عنصرًا مهمًا في خريطة المنطقة السياسية، طالما أن الذي يهب قادر على ممارسة ضغوط سياسية لمصلحته. علمًا أن البلدان النفطية لا تسعى إلى «التنازل» عن جزء من نمو ثروتها إلى البلدان الشقيقة الفقيرة نفطيًا. بل إلى خلق تعاون سياسي قادر على مواجهة المخاطر والضغوطات الخارجية عن طريق النفط.

ـ السلاح الاقتصادي

إن حظر النفط الذي نجح في الضغط على العديد من البلدان الصناعية في العالم لتغير سياساتها المعلنة (على الأقل) حيال النزاع العربي ـ الاسرائيلي يمكن

اعتباره أهم سلاح استعمل حتى اليوم كسلاح اقتصادي في العلاقات الدولية.

منذ مؤتمر «أوبيك» الذي انعقد في طرابلس الغرب عام ١٩٦٥ أبدت البلدان الأعضاء رغبتها في الاتفاق على خطة لتخفيض «عقلاني» لانتاج النفط بغية اعطاء كل بلد حصة معينة. هذه المحاولة فشلت لأن العرض كان متوفرًا والسوق لمصلحة المستهلكين. علمًا أن التجربة أظهرت للبلدان الأعضاء في منظمة «أوبيك» أن مثل هذه التخفيضات لا فعالية لها الا عندما يتقدَّم الطلب على العرض.

ومع بداية السبعينات سيطر اتجاهان على إنتاج النفط في البلدان النفطية الخليجية:

ـ سياسة «قصيرة» المدى تهدف إلى إنتاج كميات قصوى من النفط في أسرع وقت ممكن للاستفادة فورًا من عائداتها.

ـ سياسة «طويلة» المدى تسعى إلى تخفيض الانتاج للاستفادة طويلًا من المداخيل النفطية.

فحرب أوكتوبر ١٩٧٣ كانت، بالنسبة إلى البلدان العربية المصدرة للنفط، الفرصة المؤاتية أو الحجة المناسبة بغية توجيه سياساتها الانتاجية وفق خطط التنمية التي تنفذها وحسب ضرورات الظرف السياسي ـ العسكري الناشىء عن النزاع العربي ـ الاسرائيلي. هكذا عندما قررت بلدان الخليج العربي النفطية تخفيض انتاجها النفطي بمعدل ٥ في المئة كل شهر حتى «تحرير الأراضي العربية المحتلة» من اسرائيل أدركت البلدان المستهلكة لأول مرة أن امداداتها النفطية في خطر: خلال وبعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة تحولت أزمة الطاقة الى أزمة موارد بسبب التخفيض في إنتاج النفط الذي قررته «منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط».

علمًا ان البلدان المنتجة أدركت أنه، بعد تعرض الدولار لهزات عنيفة في الأسواق المالية العالمية فضلًا عن التضخم وارتفاع أسعار البضائع المصدَّرة

إليها، من الأفضل اتباع سياسة تحافظ قدر الامكان على ثرواتها النفطية، بدل الشروع في رفع إنتاجها النفطي بشكل يتعارض ومصالحها الوطنية ويعتبر هدرًا لثروات أجيالها المقبلة.

ج ـ سوق النفط

تأثر سوق النفط العالمي في كل مراحل تطوره، بتأثير سياسية الطاقة الأميركية على ظروفه. والولايات المتحدة، نتيجة ارتفاع سعر كلفة استخراج النفط داخل أراضيها وتشتت آبارها النفطية اضطرت مبكرًا إلى اللجوء للاستيراد. ومع بداية الستينات شهد السوق الأميركي، الذي كان السوق الطبيعي للنفط الفنزويلي، انتاج بلدان الخليج العربي، في طور الازدهار في ذلك الوقت، شهد تدابير وقائية أدت إلى هبوط هائل في أسعار النفط خارج أميركا. هذا ما دفع بلدان الخليج العربي (ايران، العراق، السعودية، الكويت) إلى تأسيس، مع فنزويلا، منظمة «أوبيك» بهدف تثبيت استقرار مستوى الأسعار.

إلا أن التغيرات التي حصلت في مطلع السبعينات على مسرح سوق النفط الدولي ساهمت في خلق سوق نفطي جديد. فلأول مرة وجدت البلدان المنتجة والمستهلكة نفسها أمام وضع يتعايش معه في ذات الوقت وبشكل متوازٍ، اطاران لبيع النفط الخام على المستوى العالمي:

ـ الاطار التقليدي أي كبريات شركات النفط.

ـ الاطار الجديد وفي طور النمو، أي الشركات العامة التابعة للدول المنتجة ـ والمستهلكة أيضًا ـ المجتمعة داخل منظمة «أوبيك».

لكن إذا عُرّف الاطار الأول «بكارتل» (CARTEL) شركات النفط، الكبرى التي تنتج النفط وتصدره وتحدد مبيعات الانتاج وتختار الزبائن والأسواق، فمنظمة «أوبيك» لم تفسر أو لم تضع موضع التنفيذ برنامجًا مشتركًا للانتاج كشرط ضروري وأساسي لمفهوم «الكارتل». لا بل أن

مواقف البلدان الأعضاء في منظمة « أوبيك » ارتدت طابعًا متناقضًا في خصوص موضوع مستوى الانتاج الواجب اتباعه. فبعض البلدان خفضت انتاجها بهدف تحقيق استثمار صحيح لنفطها أو لتصويب العرض بالنسبة إلى الطلب العالمي. بينما سعت بلدان أخرى إلى الابقاء على معدلاتها الانتاجية أو رفعها إلى حدها الأقصى.

يرتدي موضوع تصريف النفط والاتجار به أهمية كبرى في صناعة النفط. إذ لكي تنجح المشاركة أو التأميم يجب على البلدان المنتجة - المصدرة ان تكون قادرة ليس فقط على التحكّم بجهاز الانتاج بل تصريف إنتاجها في الاسواق الخارجية.

سوق العرض

اعتبرت الستينات، في تاريخ صناعة النفط العالمية، كعصر « سوق المشتري » (Marché acheteur). إذ أن ضعف الأسعار النسبي، الذي ظهر في هذه الحقبة، كان نتيجة توفر كميات إنتاج النفط وبخس أسعارها. إلا أن هذا العصر قد ولّى إلى الأبد.

وقد أشار تقرير «WAES» إلى احتمالات تختصر موقف منظمة « أوبيك » في سوق العرض:

سيناريو غير متوقع:

لن تفرض بلدان « أوبيك » أي تخفيض على معدلات إنتاجها. أي إذا وصل الانتاج العالمي إلى قمته عام ١٩٩٥ فسيليه عام ٢٠٠٠ انهيار، لأن الطلب سيزداد زهاء مليار طن من النفط.

سيناريو ممكن: تبقى كميات الانتاج في بلدان « أوبيك » على حالها.

وتجدر الاشارة إلى أن المتغير الأساسي في سوق العرض هو اختيار مستوى الانتاج الذي يخضع لاعتبارات متعددة:

ـ البلدان القليلة السكان في وسعها، أما تخفيض الانتاج وفقًا لحاجاتها والاحتفاظ بكميات أساسية في باطن أرضها لتلبية حاجات الأجيال المقبلة (وضع الكويت)، أما رفع انتاجها بمستوى يتعدى بكثير حاجاتها وتكديس الرساميل النفطية في الخارج أو توظيفها في مشاريع إنمائية داخلية (وضع السعودية).

ـ البلدان الكثيرة السكان (إيران، العراق) مضطرة إلى الانتاج بمستوى يتناسب وقدراتها الانتاجية لتلبية حاجات سكانها عن طريق الاستيراد أو الاسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هكذا، يخضع سوق العرض، على صعيد الانتاج، إلى موقفين:

ـ الأول يتجاوب وحاجات المستهلكين لكنه ينعكس في تضخم الانتاج عند المنتجين.

ـ الثاني يخدم حاجات المنتجين دون أن يلبي حاجات المستهلكين.

إلى جانب التوتر السياسي والعسكري في الشرق الأوسط فإن انقطاع امدادات النفط يمكن أن يحصل لسبب آخر هو: عدم توافق النفط المعروض في الأسواق العالمية من قبل البلدان المنتجة ـ المصدرة وحاجات البلدان المستهلكة ـ المستوردة.

سوق الطلب

تميزت صناعة النفط مع مطلع السبعينات كَـ «سوق بائع» (Marché vendeur) فيما يتعلق بالنفط الخام أو المنتجات النفطية. فتحت تأثير ازدهار سريع غير متوقع ارتفع الطلب على النفط بمعدل مذهل، وكان من نتيجة هذا التحول أنه جعل البلدان المستهلكة تمتص فائض الانتاج في البلدان المنتجة، وخلق بين القوى الصناعية ـ خصوصًا الولايات المتحدة وبقية العالم ـ منافسة قوية للحصول على الأولوية فيما يختص بالوصول إلى منابع النفط وحقوله الخليجية.

في سوق الطلب المتغيرات الأساسية هي معدل ازدهار الاقتصاد وحجم الاجراءات المتعلقة بالمحافظة على النفط كمصدر للطاقة أو التي تسعى إلى إيجاد بدائل عنه. وبين البلدان الأعضاء في «أوبيك» ثلاثة دول فقط (السعودية، العراق وإيران) تملك مخزونًا من النفط قادر على تلبية حاجات البلدان المستهلكة. بتعبير أدق العلاقات السياسية مع البلدان الثلاثة هي حاسمة بالنسبة إلى العالم الغربي المستهلك لهذا المصدر من الطاقة. كما أن مواقف كل من الولايات المتحدة والسعودية ستكون فاصلة كون الولايات المتحدة قادرة التأثير على سوق الطلب، والسعودية تتحكم بسوق العرض.

من جهة أخرى تجب الاشارة إلى ان المسؤولين السياسيين في البلدان المستهلكة لا يتوانون، من حث الرأي العام في بلادهم، على مكافحة كل هدر للطاقة بغية تخفيض الاستهلاك وبالتالي الطلب. من هنا للحد من تأثيرات الطلب المتزايد على النفط تستمر البلدان المستهلكة في تطوير مصادر طاقة أخرى للاستعمال المحلي قادرة على الحلول محل النفط المستورد.

« سوق ـ أوبيك » .

أظهرت استراتيجية بلدان «أوبيك» النفطية، على صعيد استرداد الثروات النفطية والاشراف على السوق النفطي، قيام تحول مهم في الشكل التقليدي الذي ينظم المبادلات والعلاقات الاقتصادية بين البلدان المستهلكة ـ المتقدمة والبلدان المنتجة ـ النامية.

وأهم مميزات هذه السوق الجديدة اختصرها الدكتور انطوان أيوب في الآتي:

١ ـ العارضون هم البلدان المنتجة الممثلة في الشركات الرسمية. الطالبون هم، في أغلب الحالات، شركات رسمية تنتمي إلى دول البلدان المستهلكة. والنفط الخام، موضوع التبادل بين الفريقين، ينتج مباشرة أو غير مباشرة

بواسطة شركات رسمية أو بطريقة مشتركة بين هذه الشركات وشركة (عامة أو خاصة) أجنبية.

٢ ـ نسبة الاشراف المباشر للدول المعنية على الانتاج النفطي وتجارته باتت مهمة وستستمر في الارتفاع. علمًا أن عدم قيام أو ازدهار سوق «أوبيك» يكمن في عدة عوامل أهمها نظام الامتيازات. ومع انهيار هذا النظام ربح سوق «أوبيك» مجالات جديدة واسعة.

وضع النفط في خدمة التنمية هو الهدف الأساسي لكل استراتيجية نفطية. إذ ماذا تفيد الرساميل النفطية الموظفة في الأسواق المالية العالمية عندما يصبح النفط مجرد ذكرى من الماضي؟ من هنا يشكل تطوير قطاعات منتجة أخرى ونشاطات مولدة للثروات نقطة تلاقي كل السياسات النفطية لبلدان الخليج العربي.

الجزء الثاني: استراتيجية التنمية

في أية استراتيجية إنمائية يمكن استعمال الوقود، حسب تحليل «جان ـ ماري شفالييه»، على مستويات ثلاثة:

١ ـ كمصدر للتمويل: كمواد مصدرة، الوقود للبلدان المنتجة مصدر غني ومصدر لتمويل الاستثمارات على كل الأصعدة التابعة لصناعة الوقود (إنتاج، نقل، توظيف، تحويل، تكرير...)

٢ ـ كمصدر للطاقة: امتلاك الطاقة يعطي للبلد النامي، ربحًا مزدوجًا: أولًا عدم استيرادها، أي توفير السيولة اللازمة، وثانيًا دفع ثمن أسعار الطاقة بنسبة أقل.

٣ ـ كمواد أولية: المنتوجات التي يمكن صفها انطلاقًا من الوقود عديدة. لكن يجب الاهتمام بشكل خاص بتلك التي تخدم مباشرة عملية الانماء الاقتصادي (أسمدة، أنابيب للري، أدوية...)

لكن امتلاك الوقود لا يعني بالضرورة إنماء. فالإنماء يتطلب بالدرجة الأولى ارادة: أي جهد شامل حيث تلتقي الخبرة بالمنجزات البشرية.

وقبل اكتشاف النفط لم يكن لأغلب بلدان الخليج العربي، خصوصًا الامارات، أية موارد غير الصيد (صيد اللؤلؤ بالدرجة الأولى) وبعض النشاطات المتواضعة فضلًا عن صناعة محلية متطورة نسبيًا هي صناعة مراكب الصيد. اليوم، يلعب النفط دورًا أساسيًا في تطور المنطقة السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي لولا هذا المصدر من الطاقة لما كان لها إمكانية تطور أكيد. فقطاع النفط يسيطر على حياة منطقة الخليج العربي الاقتصادية: تشكل حصة النفط حوالي ٨٦ في المئة من الناتج الوطني الخام و٩٦ في المئة من مجمل الصادرات. وهذا ما يجعل منطقة الخليج العربي سوقًا واسعة تملك قدرات هائلة من المدفوعات، وتجذب بلدان الغرب الصناعية لتصريف بضائعها وتوظيف خبراتها ورساميلها.

لكن هذه التبعية المزدوجة حيال النفط والخارج، التي تجعل اقتصاد المنطقة وأمنها معرضًا للمخاطر، تشكل عائقًا ضخمًا أمام هذه المنطقة كي تحافظ على توازنها وعلى مستوى تطورها بغض النظر عن تأثيرات المحيط الدولي. هذه التأثيرات تفسر من خلال تكنولوجيا مبتاعة من الخارج خصوصًا من الغرب. كما تظهر عبر تضخم يتعدى حدود الـ ١٩ في المئة، بالنسبة لارتفاع أسعار صادرات الفرقاء الرئيسيين في الخليج العربي، ويتراوح بين ٢٦ و٦٠ في المئة بالنسبة إلى ارتفاع أسعار الواردات: والفرق الظاهر دليل على استرداد البلدان المستهلكة الرساميل النفطية. كذلك أحدثت عملية الانماء السريعة التي تشهدها المنطقة ردود فعل اتخذت شكل تضخم تصاعدي نسبته أكثر من ٥٠ في المئة في السعودية، و١٥ في المئة في العراق، ولا يقل عن ٤٠ في المئة في الامارات، ويشمل السكن واليد العاملة خصوصًا الاختصاصية، والأراضي وكل المواد الاستهلاكية والخدمات...

يشهد الخليج العربي، بعدما دخل مرحلة الانماء والتطور، اخطارًا متعددة

المصادر. منها ما هو مرتبط بالبنى والأسس، أو يعود إلى تبعيته الاقتصادية والتكنولوجية حيال الخارج، أو إلى عدم قدرة اقتصاديات المنطقة من استيعاب كل الرساميل النفطية. والبعض الآخر يرتبط بظروف المنطقة والتعاون الاقتصادي بين بلدانها.

أ ـ السياسة المالية

تفرض عملية الانماء استعمالًا متصاعدًا للمؤشرات المالية في كل قطاعات الاقتصاد. بمعنى أن القطاعات التقليدية، حيث يعيش السكان في إطار مغلق عن طريق الاكتفاء الذاتي، تنفتح على تبادل البضائع والخدمات مع قطاعات أخرى بحيث يسهل استعمال المال عملية التبادل هذه.

في الواقع أن «زرع» الرساميل النفطية لجعلها محرك التنمية يتبلور، حسب تحليل الدكتور جورج قرم، في إطار استراتيجية شاملة اقتصادية ـ مالية هدفها إعطاء هذه الرساميل وجهًا اقتصاديًا حقيقيًا لتحقيق الأمور الآتية:

ـ تخفيض نسبة تكديس الرساميل الموضوعة في الخارج والتي تعود إلى البلدان الخليجية المصدرة للنفط.

ـ ضرورة معالجة القضايا الاقتصادية ـ المالية في إطار اقليمي، لأن أغلب بلدان الخليج العربي عاجزة لوحدها عن إيجاد الحلول المحلية اللازمة.

ـ ضرورة وضع حد لحالة الضعف في البنى العاجزة عن تحمل مسؤوليات مالية تقع على عاتق أمر بلدان الخليج العربي.

فمن دون وعي كامل لهذه الضرورات الثلاثة لا يمكن للرساميل النفطية من أن تحقق مردودًا اقتصاديًا حقيقيًا.

إلى هذا يجب أن نضيف ضرورة تحديث التشريعات المالية بشكل يتطابق ومتطلبات أوضاع بلدان المنطقة. علمًا أن التشريعات المالية المعمول بها في هذه البلدان، وخصوصًا تلك المتعلقة بالمصارف المركزية مستوحاة من

التشريعات الأوروبية في القرن الماضي. وهي تشكل بالتالي حاجزاً أمام المبادرات المالية وبكل ما يتعلق بوضع بنى تتكيف مع المستلزمات المالية الناشئة عن تكديس الرساميل النفطية.

كل عملية استرداد نهائية وكلية لثروات بلدان الخليج العربي النفطية تمر في معركة تقنية وسياسية أولًا على مستوى الأجهزة، والعمليات المالية المتعلقة بتوزيع هذه الثروات. وثانيًا على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي. فإذا كان من الضروري ألّا تخرج الرساميل النفطية عن سيادة البلدان المنتجة الفعلية فلكونها تشكل العمود الفقري لكل استراتيجية انمائية اجتماعية ـ اقتصادية في مرحلة «ما بعد النفط».

ـ القدرة على استيعاب الرساميل النفطية

ان تقييم القدرة على استيعاب الرساميل تختلف وفق النظرة الى عملية الانماء المعتمدة:

ـ نظرة تهدف إلى رفع الدخل الوطني مع ازدياد التبعية للعالم الصناعي وعدم تطوير العلاقات الاقتصادية الاقليمية.

ـ نظرة تسعى إلى إقامة إنماء مبني على الجهد الداخلي ويفترض نضالًا دائمًا للحد من التبعية للعالم الصناعي وبغية تطوير العلاقات الاقتصادية الاقليمية.

في الواقع توجد قدرة قوية لامتصاص الرساميل في بلدان الخليج العربي والشرق الأوسط عمومًا. لكن إمكانيات الامتصاص والصرف الفوري لبلدان المنطقة الخليجية، باستثناء العراق وإيران، هي محدودة. فالموضوع الحقيقي لا ينتج عن فقدان الطلب الفعلي على الرساميل تجاه عرض مرتفع بشكل غير طبيعي، والذي يفسر تراكم الرساميل في الخارج بل ينتج عن عدم تكيف كامل لبنى عرض الرساميل مع بنى الطلب. فنجد مثلًا ان اقتصاد قطر، بسبب فقدان الأسس والبنى المؤهلة لاستقبال الرساميل، يتوصل إلى استيعاب

١/١٢ فقط من الرساميل النفطية بشكل مصاريف تنمية. ولهذه الأسباب نجد أيضًا أن دولة اتحاد الامارات العربية المتحدة لا توظف داخل أراضيها إلا أكثر بقليل من ١/١٢ من عائداتها النفطية، والكويت لا توظف إلّا ١/٥ من عائداتها فقط. بينما السعودية وعلى الرغم من مشاريع التنمية الضخمة يستوعب اقتصادها الوطني أكثر من ٤٠ في المئة من العائدات النفطية. أما في العراق فقد توصل الاقتصاد إلى امتصاص كلي للرساميل النفطية. وهذا الوضع كان سائدًا في إيران في أيام نظام الشاه السابق.

إن عدم تكيف عرض الرساميل مع الطلب يشكل خللًا أكيدًا لتوسيع رقعة المجالات والقطاعات القادرة على استيعاب الرساميل. وهذا ناتج عن ضعف الأجهزة المالية الوطنية القادرة على نقل الطلب على الرساميل من مرحلة الطلب المتوفر إلى مرحلة الطلب الفعلي.

ـ ضعف البنى المالية المحلية وانعكاساته

إحدى الميزات المشتركة، التي تلاحظ في بلدان الخليج العربي، هي احتكار جهاز أو جهازين، غير كفوئين كليًا لعملية إدارة العائدات النفطية. على الصعيد الاقليمي نجد ان الأجهزة الحكومية، التي تستقبل هذه العائدات، غير مجهّزة لتأمين ادارة سليمة في الداخل والخارج. ففي أغلب بلدان الخليج العربي نلاحظ وجود ثلاثة ثغرات على صعيد الأجهزة المالية المستقبلة للعائدات النفطية. هذه الثغرات هي الآتية:

- نقص في التجهيز المادي والبشري.
- تبعية تجاه الخبرة المصرفية الخارجية.
- سياسة مالية محافظة وغير عصرية.

فقط الكويت تملك، بين بلدان الخليج العربي، البنى المالية الأكثر تطورًا نسبيًا. فهي أسست منذ سنوات «شركة الكويت للاستثمار» Kowait

برأسمال مختلط وأنشأت عام ۱۹۷۰ (شركة الكويت للتجارة Investment Co. الخارجية والمقاولات والاستثمار)، وعام ۱۹۷۳ «شركة الكويت للاستثمار الدولي». في المقابل نجد أن النظام المالي للسعودية لا يقارن مع النظام المالي الكويتي. فالجهاز المكلّف باستقبال وإدارة الرساميل النفطية هو «الوكالة المالية السعودية» وليس وزارة المالية كما هو الحال في الكويت.

إلا أن الفائض المالي الذي يتعدى الامكانيات المحلية لتوظيف الرساميل سرعان ما دفع المصارف الكبرى الأجنبية إلى التنافس وراء الاشتراك في إدارة الفائض المالي. فأدى هذا إلى تمركز الشركات المصرفية الكبرى التابعة للدول الصناعية في بلدان الخليج العربي وذلك ضمن اشكال أثبتت قدرة هذه الشركات في التأقلم مع الأوضاع المحلية الخليجية. وهذه الأشكال هي الآتية:

- الشكل الأول: حيث التشريعات المحلية تمنع أي وجود مباشر للمصارف الأجنبية (الكويت مثلًا)، نشأت فكرة تكليف شركة مصرفية أجنبية، بموجب عقد، ادارة مؤسسة مالية محلية مما أعطى المصارف الأجنبية قدرة على توجيه رساميل وودائع المؤسسات المالية المحلية. هكذا حصل كل من مصرف «التشيز مانهاتن» و«المورغان غارينتي» و«بنك أوف أميركا» على ادارة عدة مصارف ومؤسسات مالية خليجية.

- الشكل الثاني. تقديم المساعدة التقنية إلى الأجهزة الرسمية المكلفة بادارة الرساميل النفطية.

- عناصر السياسة المالية

كل سياسة مالية تابعة للبلدان النفطية تجب عليها، حسب تحليل الدكتور جورج قرم، تحديد وتحقيق الأهداف الآتية:

- تحويل الطلب الممكن على الرساميل إلى طلب فعلي.
- تكييف بنية عرض الرساميل بالنسبة إلى الطلب.

ـ تأمين إدارة الودائع الخارجية أما عن طريق البلدان المنتجة نفسها أو بواسطة أجهزتها المالية. الاستشارات الأميركية ومصارف الأعمال الانكليزية تلعب دورًا مهمًا خصوصًا في السعودية وفي الامارات.

ـ الشكل الثالث، الذي ازدهر خصوصًا في الكويت يقضي بتأسيس شركات مالية تشترك المصارف الأجنبية في حصص صغيرة تحددها التشريعات المحلية، لكن تبقى لها اليد العليا في توجيه العمليات المالية لهذه الشركات.

إلا أن هذه الطرق والأشكال من الوجود الأجنبي في المؤسسات المالية الخليجية لم تلغِ التواجد بأشكال تقليدية مثل مكاتب التمثيل (في الامارات مثلًا) المتمركزة في الخارج. وهي عكست السياسة التالية:

ـ الحفاظ على قيمة ودائعها الموجودة في الخارج عن طريق الحصول على الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

ـ المساهمة فعليًا وأساسيًا في توسيع قدرة الاقتصاديات المحلية والاقليمية في استيعاب وامتصاص العائدات النفطية.

وتتطلب الخطوط العريضة لهذه السياسة التدابير الآتية:

ـ أولًا: تدابير تهدف إلى معالجة النقص في التجهيز البشري في المجال المالي بواسطة:

أ ـ استرداد العناصر البشرية الوطنية التي تعمل في الشركات المصرفية العالمية بغية وضع خبراتها التقنية في خدمة الانماء.

ب ـ اعداد الكادرات المالية المؤهلة للقيام بعمليات مالية تتناول المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمبادلات الدولية.

ثانيًا: تدابير تسعى إلى الربط بين الوجه التقني والوجه المالي بغية الاسراع في تحويل الطلب الممكن الى طلب فعلي. أي أنه يعود للأجهزة المالية، الخاصة والعامة، ان تساهم في إعداد ودراسة مشاريع الاستثمارات خصوصًا تقصير

المسافات بين مرحلة الدراسة والأعداد ومرحلة التنفيذ. من هنا على الأجهزة المالية في بلدان الخليج العربي أن تعزز دور قطاع اعداد الدراسات داخل أجهزتها.

ثالثًا: تدابير غايتها إثبات سيادة البلدان النفطية المالية على ودائعها الموجودة في الخارج. علمًا أن تمركز الأجهزة المصرفية التابعة لبلدان الخليج العربي في الخارج، تمَّ على خطى الشركات المصرفية العالمية (باستثناء العراق الذي احتفظ باستقلاليته في هذا المجال).

ان توافر الرساميل النفطية، وضمنًا توظيفها المحلي والاقليمي، يتطلب وضع خطط إنمائية كفيلة بقيادة عملية الانماء نحو أهدافها المرجوة والمأمولة.

ب ـ سياسات التخطيط

إحدى أهم القضايا الملحة في بلدان الخليج العربي تكمن في خلق أسس اقتصادية وتقنية وبشرية تفتقدها بعض الدول ويجري تطويرها وتحسينها في دول أخرى (السعودية، الامارات، والكويت). علمًا أن بعض المصاريف المخصّصة لوضع أسس جديدة تذهب في غير محلها من جراء إقامة مصانع من نوع « مفتاح في اليد ».

في الواقع تعتبر بعض البلدان الخليجية أنه في مرحلة وضع الأسس وبناء المصانع، من الضروري حث الشركات الأجنبية على التمركز داخل أراضيها للاستفادة من تكنولوجياتها ومن خبرتها في مجال الادارة. على هذا الصعيد منحت السعودية مثلًا عدة تسهيلات للشركات الأجنبية الراغبة في التواجد على أراضيها.

لكن تمركز الشركات الأجنبية أو المتعددة الجنسية كان له مخاطره بالنسبة لتنفيذ الخطط الانمائية وتحقيق أهدافها. إذ أن خطط هذه الشركات لا تتفق بالضرورة مع مصالح الدول حيث تتواجد وتتمركز.

إن وضع أسس اقتصاد حديث وتنويع بنى الانتاج، بغية الحد من التبعية حيال النفط، يشكلان الشقين الرئيسين لكل تخطيط إنمائي.

المثل الايراني (الوضع السابق)

بعد سقوط نظام الشاه أعيد النظر في كل مشاريع التنمية الايرانية، خطط واصلاحات، المعروفة باسم « الثورة البيضاء ».

ومثل هذه المشاريع كانت، بالنسبة إلى بلدان الخليج العربي حافزاً رئيسياً ومثلًا يحتذى به لفهم دور النفط وعائداته المالية في تطوير أي مجتمع وبناء أسس جديدة له. وإذا اعتبر البعض أن « الثورة البيضاء » كانت بين الأسباب الرئيسية التي أطاحت بنظام الشاه، على أساس أنها خلقت هوة بين فئات الشعب الايراني ونتج عنها كما يعتبر رجال الدين الإيرانيين « هجمة غربية » على تراث إيران الروحي والحضاري، فمن الصعب القول أن مشاريع التنمية في بلدان الخليج العربي قد توقَّفت تحت ضغط نتائج الثورة الايرانية. فالظروف الدينية في إيران، لا تقارن بالظروف نفسها التي تحيط بالسعودية أو الامارات أو حتى العراق.

وتجدر الاشارة إلى أن النفط، في الظروف العادية، يسهم في حوالي ٤٠ في المئة من الناتج الوطني الايراني المقدر بزهاء ٥٥ مليار دولار. كما أن مخزون النفط المقدر بحوالي ٩ مليار طن يسمح بقيام إنتاج ثابت معدله ٣٠٠ مليون طن خلال ١٥ سنة تقريباً. من هنا كان الموضوع الرئيسي في ايران الشروع في إنماء سريع يتيح الوصول إلى تحرر من عائدات النفط.

المثل السعودي

السعودية، الفقيرة بالسكان والغنية بالنفط ومداخيله، مضطرة إلى إنتاج كميات من النفط تلبي حاجات العالم. وهذا الوضع يزيد في غنى السعودية ويطرح بالتالي موضوع استعمال هذه العائدات بمفهومه الاقتصادي.

إنماء السعودية نظّم بشكل خطط خمسية شملت على بناء المطارات والمرافىء، أو توسيع القديمة منها، وعلى شق الطرقات وبناء مصانع الترابة والألمنيوم وبناء المدارس والمستشفيات، وصنع الأسمدة وإنتاج الكهرباء وتطوير معامل البتروكيمياء ومصافي النفط.

فالسعودية، التي تستهلك كثيرًا وكانت تستورد عمليًا كل شيء من الخارج، سعت عن طريق هذه الخطة إلى ارساء قواعد اقتصادية عصرية ومتنوعة بهدف الحد من تبعية المملكة للموارد النفطية قبل جفافها.

وقد واجهت هذه الخطط سلسلة من العراقيل اهمّها: ضعف الخبرة في الادارات العامة، فقدان اليد العاملة الاختصاصية، عدم كفاية الطاقة الكهربائية والمياه، ضعف المرافىء في الاستيعاب وشبكات التوزيع الداخلية. في الحقيقة ان ما واجهته السعودية يعتبر حالة لا سابقة لها في العالم: في البلدان النامية تتوفر عمومًا اليد العاملة، بينما تبقى القدرات المالية إحدى أهم مشكلاتها. وما يحدث في السعودية هو العكس.

المثل الكويتي

الكويت، التي يقدر احتياطها النفطي بحوالي ٩ مليار طن من النفط، لا تستعمل عائداتها النفطية لتطوير الصناعة إلا جزئيًا.

فالكويت ارتأت، نتيجة قلة سكانها وعدم قدرتها على استيعاب رساميلها النفطية، انتهاج سياسة توظيف عائداتها في الخارج: امتلاك ٥١ في المئة من أسهم شركة «لاسيوتا» في فرنسا، ثم شراء أسهم في شركة «بان اميركان» وفي «الاميركان اكسبرس»، ولم يخضع انماء الكويت باستثناء النفط والغاز والبتروكيمياء، لأية خطة. فكل مشاريع إنشاء صناعات ثقيلة كمصانع الالمنيوم والصلب رفضت لأسباب أهمها: أنّ هذه المصانع تتطلب يدًا عاملة مستوردة في وقت عدد الأجانب في الكويت هو كبير. وقد ارتؤي عدم رفع هذا العدد. ثم كون السوق المحلي ضعيف فمن الضروري إيجاد اسواق

خارجية للتصدير. وهذا يطرح مواضيع دقيقة. بمعنى أن الانماء الصناعي اكتفى بالاهتمام فقط بالقطاعات حيث أسعار المواد المستوردة باهظة (اعتدة تتعلّق بمشاريع البناء، أنابيب النفط المصنوعة من النحاس المستورد). واكتفى الانماء الصناعي بقطاع البتروكيمياء ومصافي النفط كون الكويت تملك في هذا المجال المواد الأولية.

من هنا أحيط التصنيع في الكويت بمحاذير أكثر منه بفوائد. علمًا أن قسمًا من عائدات النفط وزع على السكان من خلال نظام شراء أراضي تهبها الدولة إلى مواطنيها بغية بناء أبنية للسكن، أو تأجيرها مساكن بثمن زهيد.

ج ـ سياسة التعاون بين بلدان منطقة الخليج العربي، وبينها وبين بلدان الشرق الأوسط

حتى بالنسبة إلى الامارات القليلة السكان كل مستقبل اقتصادي في إطار الاستقلال الوطني لا يمكن تناوله إلا من خلال الانماء في القوى المنتجة المحلية والاقليمية. فالخليج العربي يشكل سوقها الطبيعي (٥٠ مليون نسمة) فضلًا عن العالم العربي (١٢٠ مليون نسمة). والمنطقة المؤلفة من المحيط الهندي وشرق أفريقيا التي هي جغرافيًا أقرب إلى الخليج العربي من بعض الدول العربية الأخرى.

في الواقع أن سياسة تعاون بين بلدان الخليج العربي وبقية المناطق، خصوصًا المنطقة الافريقية الأسيوية ـ الشرق أوسطية التي تشكل المحيط الطبيعي لمنطقة الخليج العربي ـ تبدو رئيسية. فحالة الضعف التي تنتاب اقتصاد منطقة الخليج العربي، نتيجة التناقضات والخلل والتبعية حيال الخارج، تزيد الترابط والتكامل بين مختلف بلدان المنطقة: التبادل التجاري بين بلدان منطقة الخليج العربي لا يتعدى ٥ في المئة من مجمل مبادلاتها.

هذا الوضع سرَّع في «انفتاح» بلدان الخليج العربي على بعضها البعض، ويحرك التعاون ويشجع أولوية المبادلات.

على هذا الصعيد يعطي تحريك القدرات البشرية المتوفرة اقليميًا فضلًا عن انشاء الأجهزة المختصة بالتخطيط المحلي (بين دول الخليج العربي) وإحياء المؤتمرات لمناقشة مجمل القضايا المطروحة، يعطي أي تعاون اقليمي حجمه الحقيقي. ومما يلفت النظر سيطرة العلاقات بين بلدان الشرق الأوسط على العلاقات بين بلدان الخليج العربي بالذات ـ باستثناء المسائل النفطية المطروحة داخل منظمة «أوبيك». مع الاشارة إلى انه إذا كان من الطبيعي ان يعتمد كل بلد على استراتيجية اقتصادية وإنمائية في ضوء ظروفه، فبلدان الخليج العربي عندها قضايا مشتركة أو بالأحرى حلول مشتركة.

من هنا تكثيف جهود التعاون المشترك يعني تثبيت الاستقرار السياسي في المنطقة. أكثر من ذلك لماذا لا ينظر إلى هذا التعاون في إطار واسع، إطار يشمل فضلًا عن بلدان الخليج العربي بقية بلدان الشرق الأوسط: أي سوق مشتركة على الصعيد الشرق أوسطي؟!

ـ سياسة مساعدة بلدان الشرق الأوسط

اعتمدت بلدان الخليج العربي سياسة مساعدة، لا مثيل لها حيال بقية العالم خصوصًا باتجاه البلدان الشرق الأوسطية غير النفطية والنامية والتي تواجه مصاعب ناشئة عن الخلل في ميزان مدفوعاتها.

فالسعودية، على سبيل المثال، اعتمدت سياسة مساعدة مشاريع التنمية في بعض البلدان العربية وتمويل مشترياتها من السلاح فضلًا عن سياسة تضامن مالي على الصعيد الاسلامي: انشاء المصرف الاسلامي. ففي سنة ١٩٧٤ بلغت مساعدات السعودية المالية لكل من مصر وسوريا حوالى ١٠٤٠٧ ملايين دولار. وعام ١٩٧٥ وصل هذا المبلغ إلى حدود ١٤٩٠٧ ملايين دولار. بينما تشكل مساعدات الكويت الخارجية ٦ في المئة من دخلها الوطني.

وتجدر الاشارة إلى ان اليد العاملة العاطلة عن العمل على صعيد المحيط الجغرافي لمنطقة الخليج العربي تجد في هذه المنطقة مجالات واسعة للعمل. أي

بفضل مساعدات البلدان الخليجية النفطية المباشرة وغير المباشرة من خلال تشغيل اليد العاملة الشرق أوسطية في بلدانها تتوصل بعض البلدان مثل لبنان والأردن ومصر وسوريا واليمن والسودان والهند وباكستان إلى تحقيق توازن في ميزان مدفوعاتها.

وهذه المساعدة إذا ارتدت شكل تعاون بين دولتين فقد انشئت عدة مؤسسات مالية مختصة بغية تسهيل الاستثمارات داخل بلدان الشرق الأوسط، ومؤسسات لدفع عملية التعاون المالي في خدمة الانماء.

ـ الأجهزة المالية المختصة

شكّل تراكم السيولة المالية داخل بلدان منظمة «أوبيك» (خصوصًا بلدان الخليج العربي) الامكانية الرئيسية لوضع مشاريع تعاون مالي بين البلدان النامية، عن طريق توجيه الرساميل النفطية من البلدان التي تملكها باتجاه البلدان التي تفتقر إليها. من أجل ذلك أنشأت البلدان الخليجية العربية أجهزة مالية للتعاون في ما بينها وبلدان المنطقة المحيطة بها أو المجاورة لها: الصندوق العراقي للانماء الخارجي أسس في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، الصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي العربي أسس في (١٩٦١)، الصندوق السعودي للانماء أسس في (١٩٧٤)، صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي أسس في (١٩٧١)، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الذي أسسته البلدان الاعضاء للجامعة العربية (١٩٧٣)، الصندوق الخاص لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوبيك) لمصلحة البلدان العربية المستوردة للنفط (١٩٧٤)، صندوق «أوبيك» الخاص (١٩٧٦) الذي بلغت ميزانيته حوالي ٨٠٠ مليون دولار، بغية مساعدة البلدان النامية...

إن من أولويات المساعدة في سبيل الانماء دفع عملية التكامل العمودي بين بلدان الخليج العربي والتكامل الأفقي بين كل بلدان الشرق الأوسط.

- التكامل العمودي والأفقي

برغم طموح مشاريع الانماء التي اعتمدتها بلدان الخليج العربي فهنالك ثغرات ما زالت راسخة ومن الصعب ردمها بسهولة. من أهم هذه الثغرات: عدم توفر الأسس والبنى اللازمة، فقدان الزراعات الغذائية واليد العاملة المختصة... من هنا ترتدي عملية تأسيس مؤسسات اقليمية (وطنية أو مشتركة) بهدف تقديم المساعدة والخبرة والحلول لهذه المعضلات، أهمية أساسية نحو صهر بلدان الخليج العربي فيما بينها كمرحلة أولى ونحو صعود الخليج على المسرح الدولي كنظام اقليمي له وزنه العالمي. مع الاشارة إلى أن دول الخليج العربي (الأعضاء في الجامعة العربية) تقيم علاقات مكثفة مع شقيقاتها الشرق أوسطية. بمعنى أن النزاع العربي - الاسرائيلي استقطب دول الخليج العربي التي وجدت نفسها معنية مباشرة وغير مباشرة بذيول هذا النزاع، ويشجع على قيام مثل هذا التعاون بين هذه الدول وبلدان الشرق الأوسط، خصوصاً في مرحلة السلام وما بعده.

مع الاشارة إلى أن التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية يجب أن يطرح في المجالين القصير والمتوسط، عدة قضايا مشتركة أهمها:

التكامل البشري: في الوقت الذي تشكو فيه البلدان النفطية من قلة اليد العاملة تغرق البلدان غير النفطية في البطالة أو في عدم قدرتها على استيعاب فائضها البشري (مصر مثلاً). وإحدى نتائج هذا الخلل الديموغرافي على الصعيد السياسي انعكست حتى الآن بهجرة داخل منطقة الشرق الأوسط، واتجهت رياحها من الغرب والشرق باتجاه الشمال والجنوب أي «من البلدان العربية غير النفطية نحو البلدان المنتجة للنفط».

- **التكامل المالي**: تجد عائدات النفط المالية المتوفرة في البلدان المنتجة في البلدان غير النفطية مجالات واسعة للتوظيفات المنتجة. من هنا اشتملت هذه التوظيفات في البلدان العربية على قطاعات مختلفة: النقل البحري (مصر)،

تربية الماشية (الصومال والسودان) السياحة والتوظيفات في العقارات (مصر، لبنان وسوريا).

ففي هذا التكامل يمكن للثورة النفطية التي شهدتها منطقة الخليج العربي أن تأخذ معناها الحقيقي وتحقق اهدافها المرجوة.

وإذا قادت التجارب الماضية لتوحيد العالم العربي إلى الفشل وولد منها نوع من الشك فالنفط قادر، مبدئيًا، على صعيد الخليج العربي، ان يلعب دورًا توحيديًا لبناء مجتمع اقتصادي - سياسي قادر على رفع تحدي الانماء ومواجهة الاخطار الخارجية: مثل هذا التعاون أو الانصهار يبقيان مرتبطين بالظروف السياسية التي تشكل عائقها أو محركها.

الجزء الثالث: استراتيجية كبار الخليج

الامارات الصغيرة الممتدة على الشاطىء الجنوبي للخليج (الكويت، بحرين، قطر، عُمان ومشيخات «شاطىء الهدنة» أبو ظبي، دبي، رأس الخيمة، عجمان، شارقة، فجيرة، ام الخوام)، كونها ضعيفة سكانيًا وجغرافيًا، فهي غير قادرة على حماية نفسها، وحتى وحدة أراضيها، وعلى تبؤ مركز مؤثر في المنطقة. وكونها أيضًا غير متساوية في التطور الاجتماعي والسياسي والاداري فهي لا يمكن أن تشكل مجالًا جغرافيًا متجانسًا كي تجتمع في كيان فدرالي متوازن وقابل للعيش. ويبدو أن المثلث الذي يضم إيران والسعودية والعراق، من حيث حجم وقوة الأطراف فيه، يبدو أكثر قدرة على ممارسة نفوذ مهم في دائرة الخليج العربي.

وقد شكل «الفراغ الاستراتيجي»، الذي نتج عن الانسحاب البريطاني العسكري من منطقة الخليج العربي، الخلفية الضرورية لظهور قوى اقليمية. مع الاشارة الى ان تزايد أهمية الخليج العربي الاستراتيجية المرتبطة مباشرة بالواقع النفطي، والذي أثار على السواء أطماع البلدان المحيطة به وقلقها، يكشف

باستمرار الاهتمام الذي تعيره هذه البلدان إلى مستقبل هذه المنطقة: عندما يزول دور الوصي سرعان ما تنشأ حركة عامة تهدف إلى سد فراغه وتقودها بلدان اقليمية أو قوى خارجية كبيرة أو متوسطة وكل حسب إمكاناته ووفق طبيعية أهدافه.

في الواقع أن دراسة أهداف القوى الخليجية الرئيسية يدفعنا إلى رسم صورة الوضع بالطريقة الآتية:

أولًا إرادة البلدان المجاورة في التفاهم بغية تأمين ممراتها المائية وحرية العبور فيها على الرغم من حالات التشنج التي تظهر في بعض الظروف (الحرب العراقية ـ الايرانية، الاجتياح العراقي للكويت).

ثانيًا ارادة أغلب البلدان في ابقاء قوات الدول الكبرى خارج منطقتها، على الرغم من الحاجة الأمنية لبعض الدول إليها (عاصفة الصحراء).

من هنا تبرز علاقة الاستفهام الأساسية التي يطرحها الجميع والمتعلقة من جهة بمسألة استقرار الخليج العربي، برغم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى وضع أمن هذه المنطقة في خطر، والمرتبطة من جهة أخرى بالتدابير الضرورية الهادفة الى ترسيخ هذا الاستقرار في إطار الامكانات الجماعية المشتركة، أو من حيث ان قوة اقليمية أو خارجية قادرة لوحدها على تقديم الضمانة الأمنية الفعلية.

في الواقع ثلاثة طرق رئيسية يمكن الأخذ بها على أنها قادرة على تثبيت استقرار الخليج العربي في محيطه الجغرافي ـ السياسي الراهن:

١ ـ ضمانة دولة خارجية:

انها حالة «السلم البريطاني» الذي استمر من القرن التاسع عشر حتى انسحاب بريطانيا في أوائل السبعينات من القرن الحالي. وهذا ما يتجه اليه «السلم الأميركي» على الرغم من المعارضة له (إيران، العراق).

٢ ـ ضمانة دولة اقليمية مسيطرة:

منذ وصول آية الله الخميني إلى الحكم في طهران شباط (فبراير) ١٩٧٩، أعلن أن الخليج لا هو فارسي ولا عربي بل اسلامي. كذلك رفضت القيادة الايرانية الجديدة أن تلعب إيران دور «شرطي الخليج» الذي لعبته في عهد نظام الشاه السابق. كما أن دور إيران المهيمن السابق كحارس للخليج غير مرغوب به من قبل الدول الخليجية العربية. مع الاشارة إلى أن أية دولة خليجية أخرى عاجزة لوحدها، ان تلعب دورًا مسيطرًا في الخليج العربي، بحكم هذا الصراع بين كباره: إيران، العراق، السعودية.

٣ ـ ضمانة عن طريق تفاهم ـ أو اتفاق ـ بين الدول الخليجية المعنية:

بموجب هذا التفاهم ـ أو الاتفاق ـ تضمن دول الخليج العربي احترام وحدة وحدود كل دولة، وتضع سوية نظامًا لحل كل النزاعات التي قد تنشب فيما بينها سلميًا. أي وضع أرضية ضرورية للابقاء على التوازن الاقليمي بغض النظر عن ارتباطات كل طرف اقليمي الخارجية، وايديولوجيته.

ان تلاقي المصالح بين البلدان المجاورة للخليج العربي وتخفيف التوتر فيما بينها يحميان هذه المنطقة من الضغوط الخارجية. لا بل ان استقرار العلاقات السلمية بين الأطراف الخليجية المعنية هو الضمانة الأكيدة لبقاء الاستقرار والتوازن الاقليمي: في الخليج العربي طبيعة النظام وحجم الرهانات يتناقضان وأية سيطرة هرمية لدولة اقليمية واحدة تريد أن تلعب لعبة «موت الملك».

أ ـ شكل النظام

إن دراسة مكونات نظام الخليج العربي تسمح بظهور نوعين من القوى: القوى الصغرى (الكويت، البحرين، قطر، اتحاد الامارات العربية المتحدة) التي لا تملك الوسائل ولا الارادة في انتهاج سياسة خارجية أو نفطية مستقلة. هذه الدول هي هدف الاطماع الاقليمية وتخضع لضغوط القوى الكبرى

المجاورة المتنافسة (ايران، السعودية والعراق) التي تحاول كل منها ادخال هذه الدول في دائرة نفوذها.

أكثر من ذلك يتيح تحليل نظام الخليج العربي استخراج علاقات متجانسة وأخرى متنافرة. فإذا كان النظام المتجانس هو النظام الذي تنتمي فيه الدول إلى ذات النمط وتخضع لمفهوم سياسي واحد، فالخليج العربي يظهر كنظام غير متجانس أو بالأحرى متنافر. أي أن انتظام الدول فيه يسير وفق مبادىء مختلفة وحسب قيم متناقضة.

ويمكن اختصار عوامل التجانس على الوجه الآتي:

- معظم بلدان الخليج العربي هي أعضاء في منظمة «أوبيك» (باستثناء عُمان والبحرين).

- يوجد حس مشترك حيال التقدم.

- انماط اقتصادية قريبة إلى حد ما لبعضها البعض.

- رغبة مشتركة في ترسيخ استقرار المنطقة وتسوية النزاعات الحدودية العالقة.

في المقابل يمكن تحديد عناصر التنافر على الوجه الآتي:

- تتجمع البلدان الخليجية العربية داخل منظمة «أوابيك».

- البلدان الخليجية العربية هي أعضاء في الجامعة العربية.

- مجلس التعاون الخليجي استثنى من عضويته إيران والعراق.

- إيران لوحدها تحتل نصف الخليج من خلال سيطرتها على كامل ضفته الجنوبية.

- إيران الدولة غير العربية الوحيدة.

ـ الأنظمة السياسية مختلفة: (جمهورية، جمهورية اسلامية، ملكية مطلقة، امارات).

ـ اتجاهات سياسية متعددة: (تحالف مع الغرب، عداء للغرب، عدم انحياز).

ـ نزاعات حول الحدود، وبالدرجة الأولى الحدود النفطية.

ان دراسة شكل نظام الخليجي العربي تهدف إلى فهم أهداف الأطراف الرئيسيين: أي الدول القوية والأكثر سكانًا التي لا تخفي كل منها في لعب دور مهم إنما بدرجات متفاوتة.

ـ السلم الايراني

تحتل إيران موقعًا استراتيجيًا على ضفاف الخليج العربي، وعلى حدود الاتحاد السوفياتي السابق وجمهورياته.. وبعد نجاح الثورة وتحولها إلى جمهورية اسلامية، إنسحبت ايران من الحلف المركزي (السنتو) في آذار (مارس) ١٩٧٩، ومن «منظمة التعاون الاقليمي» التي ضمَّتها إلى جانب كل من تركيا وباكستان.

وهذيْن الانسحابيْن شكَّلا بداية القطيعة مع الغرب، والتي زاد من حدتها احتلال السفارة الأميركية في طهران، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، وتحويل ديبلوماسييها إلى رهائن و«جواسيس». وجاءت ردة الفعل الأميركية قطع العلاقات مع إيران وتجميد ودائعها وأرصدتها في المصارف الأجنبية.

وإذا رفع الأمام الخميني شعار «لا شرق ولا غرب»، أي لا للشرق السوفياتي ولا للغرب الأميركي، فهو دعا أيضًا إلى «أسلمة» الخليج، على أساس أن الاسلام يوحّد ضفتيه ويزيل النزاع القومي ـ التاريخي عن هويته بين «عربي» و«فارسي». كذلك أعلن أن طهران حريصة على أمن الخليج ومستعدة للتعاون مع كل البلدان المجاورة في هذا الاطار، في الوقت الذي لم

تخفِ فيه طهران مطالبها «التاريخية» في جزيرة البحريْن، أو من دون ان تتوصل إلى تسوية أزمة الجزر الثلاث (أبو موسى والطنب الكبرى والصغرى) مع دولة الامارات، والتي سبق وان احتلتها قوات نظام الشاه السابق العام ١٩٧١، غداة الانسحاب البريطاني من المنطقة.

وبدا للدول الخليجية العربية أن إيران دولة كبيرة في المنطقة لها مطامعها ونفوذها، وان التغيير الذي حدث في نظامها لن يبدل استراتيجيتها في المنطقة ولا رهاناتها. بدليل ان أزمة الجزر تحولت إلى «نزاع» مفتوح قابل للانفجار ولا يعيقه سوى الخلل في ميزان القوى العسكري نتيجة جهود إيران لتعزيز ترسانتها التقليدية والنووية والبقاء، على غرار سياسة الشاه، القوة الاقليمية الأقوى في المنطقة.

وإيران هي جزء من الشرق الأوسط، من جغرافيته ومن جغراسيته. لكن إذا اكتفى الشاه السابق بدور «شرطي الخليج»، فهو لم يتوسّع باتجاه الشرق الأوسط، وتحديدًا الى مفصله النزاع العربي - الاسرائيلي، ولا باتجاه أنظمة بلدان الخليج العربي، مثلما فعلت الجمهورية الاسلامية وهي رافعة شعار «تصدير الثورة»، وضاربة على الوتر المذهبي والأصولي.

صحيح أن إيران الشاه اعترفت باسرائيل، وان أبقت على علاقات تجارية «خجولة» معها حفاظًا على سياسة التوازن مع العالم العربي - الاسلامي، الى درجة سمحت فيها لاسرائيل فقط بفتح مكتب تمثيلي دون السفارة. لكن الجمهورية الاسلامية سرعان ما حوّلت هذا المكتب إلى «سفارة فلسطين» لتستقبل ياسر عرفات في الأيام الأولى من نجاح الثورة.

هكذا دخلت إيران الجمهورية الاسلامية الشرق الأوسط من بابه الواسع، وتحديدًا عبر القضية الفلسطينية، وتحرير القدس، وجنوب لبنان في محاربة اسرائيل. وذلك على الرغم مما كشفته فضيحة «إيران غيت» عن وجود علاقات مميّزة وسرّية بين إيران وكل من الولايات المتحدة واسرائيل،

خصوصًا في ضوء حاجات طهران الى السلاح في حربها ضد العراق.

وقد شعرت الأنظمة العربية الخليجية بأنها مستهدفة برياح «الثورة» الايرانية، ولمست السعودية هذا الخطر عندما أعلنت إيران عن رغبتها في تزعّم العالم الاسلامي. لا بل أدركت كافة أنظمة العالم العربي السني أنها معرضة «لاجتياح» أصولي إيراني في الخليج والمغرب العربي وشمال افريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك الحركة الفلسطينية. وهي وعت أيضًا أن الحركات الأصولية تتوسل الديموقراطية للوصول إلى الحكم، أو لشرعنة عملها السياسي، مثلما تستعمل «الإرهاب» المسلح لزعزعة بلدانها وإحداث انقلابات سياسية فيها.

وزاد من حدة إرباك العامل الايراني للعالم العربي، معارضة إيران لمبدأ التسوية مع اسرائيل، ولأي صلح أو سلام معها. وهذا يعني أيضًا محاولة لنسف «السلم الأميركي» في المنطقة الذي باتت عملية السلام العربي ـ الاسرائيلي إحدى ركائزه الأساسية.

كل هذا يدل على أن الحالة الايرانية الثورية في الخليج وكل الشرق الأوسط تحمل تحديات وعداوات اقليمية ودولية. أي أن إيران لتفرض «سلمها» على المنطقة عليها الدخول في مواجهات مع دول المنطقة، إنما بالدرجة الأولى مع الولايات المتحدة. وليس مستبعدًا أن تواجه طهران مع واشنطن ما سبق وان واجهته بغداد مع واشنطن، طالما أن «السلم الأميركي» يرفض أي «سلم» آخر للمنطقة غيره أو بديلًا عنه.

وإذا كان مستحيلًا على النظام الاسلامي في إيران التكيف مع «السلم الاميركي»، فإن الأميركيين لن يترددوا في «تطويق» هذا النظام، على غرار سياسة «تطويق» الاتحاد السوفياتي السابق باتجاه المياه الدافئة، بهدف تقويض نفوذه الخارجي واغراقه في عزلة داخلية قادرة على خلق المزيد من المشاكل والصعوبات في وجهه وعلى توتير الصراع على السلطة بين أجنحة النظام

وتياراته. ولعلَّه من خلال هذا العامل الداخلي يراهن خصوم الجمهورية الاسلامية لضرب أمنها ونظامها مقدمة للاطاحة بها، وبالتالي تمهيدًا للقضاء على طموحاتها في الخارج «وسلمها» في الخليج ومحيطه.

السلم السعودي

بينما عرفت أطراف شبه الجزيرة العربية السيطرة الأجنبية ـ خصوصًا السيطرة البريطانية فيما يتعلق بعدن ومسقط وعمان و«شاطىء القراصنة» ـ بقيت المناطق التي تتكون منها اليوم السعودية خارج هيمنة الاستعمار الغربي الذي استفحل في المنطقة خصوصًا في القرن التاسع عشر. وحافظت المنطقة الداخلية في السعودية، التي تحمي الصحراء استقلاليتها على جزء كبير من مواصفاتها السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية. فبقيت القبيلة هي العنصر الحاسم في تحديد الهوية الفردية والسياسية. حامية للديار المقدسة في مكة المكرمة وتقاليد الاسلام تتمتع السعودية بمركز مميز في قلب العالم العربي ـ الاسلامي يجذب اليها أنظار سكان بلدان الخليج العربي وقلوبهم. وإذا أضفنا إلى هذه السلطة المعنوية والروحية الوزن السياسي للنفط وعائداته المالية ندرك عندها التأثير الذي تمارسه السعودية في تطور الخليج العربي والعالمين العربي والاسلامي.

والسعودية تسعى نظرًا لغناها وكبرها (لها حدود مشتركة مع الامارات وبقية دول شبه الجزيرة العربية) لأن تكون القوة المسيطرة في شبه الجزيرة العربية وقوة من الدرجة الأولى في الخليج العربي. من هنا عملت السعودية على تقوية نفسها عسكريًا للدفاع عن أطرافها الغربية (على البحر الأحمر) والجنوبية ـ الغربية (خصوصًا مع اليمن) والاشتراك في الشرق والشمال ـ الشرقي في حفظ أمن الخليج العربي.

كذلك للحد من تبعيتها حيال مضيق هرمز، مدت السعودية خط أنابيب نفط يبلغ ١٣٠٠ كلم يربط بين حقول «الغوار» على الخليج العربي ومرفأ

« ينبوع » على البحر الأحمر. والمسؤولون السعوديون ابدوا مرارًا رغبتهم في مد خط أنابيب آخر يخرق اليمن ليصل إلى مصافي عدن، وفي شق طريق استراتيجي على الشاطىء « العربي » للخليج يستعمل في حال إغلاق مضيق هرمز.

من جهة أخرى تلعب السعودية داخل منظمتي « أوبيك » و« أوابيك » دورًا مهمًا نتيجة قدراتها الانتاجية ومخزونها النفطي.

هكذا ونظرًا لثرواتها النفطية والمالية وموقعها الاستراتيجي في الخليج العربي وعلى البحر الأحمر وسلطتها الدينية ودورها المهيمن في الحياة السياسية والعربية والروابط القبلية التي تشدها إلى الامارات العربية في المنطقة، تبدو السعودية بين كبار الخليج وأيضًا مثل « الأخ الأكبر » يتمتع بالاحترام داخل الامارات. وتجدر الاشارة إلى أن ضعف العنصر السكاني داخل السعودية يجعلها في تناقض مباشر مع قوتها المالية وضمنًا مع دور عسكري أشمل وأوسع.

من هنا فضلًا عن النفط، يجعل الموقع الاستراتيجي للسعودية في قلب حسابات القوى الكبرى. والواضح أن الطابع الدفاعي الذي ترتديه سياسة السعودية الخارجية في الخليج العربي لا يكتفي بحدود المملكة وأرضها الصحراوية، بل يتعداها إلى حدود الامارات العربية وبقية دول شبه الجزيرة العربية.

- السلم العراقي

أثار انفتاح العراق على جيرانه الجنوبيين تحت شعار « التقدمية » وباسم « القومية العربية » في نفوس قسم من الخليجيين بعض القلق.

الواقع أنّه ما إن أعلنت لندن استقلال الكويت في حزيران (يونيو) ١٩٦١ حتى رفض العراق الاعتراف بمثل هذا القرار على أساس أن إمارة الكويت كانت جزءاً من ولاية البصرة في عهد الامبراطورية العثمانية. كذلك كان انبعاث النزاعات الحدودية مع الكويت، من وقت لآخر، يعيد إلى

أذهان الكويتيين ان ادعاءات العراق في شأن ضم الكويت اليه موضوع غير منتهٍ، خصوصًا ان العراق لا يخفي رغبته في ضم جزيرة «بوبيان» الكويتية اليه، فضلًا عن اعتباره الكويت جزءًا منه (واجهت الأنظمة العراقية المتتابعة - رغم اختلاف اتجاهاتها - القضايا الخارجية نفسها). وقد أدى الاجتياح العراقي للكويت (١٩٩٠) الى اشعال حرب «عاصفة الصحراء» ضده من قبل التحالف الغربي، واضطر مرغمًا الى الانسحاب منها.

وإذا كان العراق هو البلد الوحيد الذي جابه سيطرة نظام الشاه السابق في الخليج العربي، فهدوء وضع الأكراد في شماله سمح له تقوية وجوده في الجنوب على شواطىء الخليج العربي، وفي الشرق على ساحة النزاع العربي - الاسرائيلي، وهو الوحيد الذي جابه نظام الإمام الخميني عسكريًا عندما أدرك مخاطر هذا النظام عليه وعلى المنطقة الخليجية بأسرها. كما أن علاقات طهران ببغداد التي عادت إلى طبيعتها اثر اتفاق آذار (مارس) ١٩٧٥ (عهد الشاه) تأزمت مجددًا مع حكم الجمهورية الإسلامية، وخصوصًا في ضوء ظروف الحرب العراقية - الايرانية. ومن الضروري لاقامة سلام دائم في الخليج، ان يقوم استقرار في العلاقات بين ايران والسعودية والعراق يكون استقرارًا قادرًا على خلق اجواء من الثقة والتفاهم المتبادلين.

ب - توازن القوى

تنبع سياسة التوازن من حذر تبديه الدول، الحريصة على استقلالها، كي لا تقع تحت رحمة دولة تملك إمكانيات ساحقة. بمعنى إذا حاولنا وضع قواعد لسياسة التوازن فيجب الأخذ بأنماط من الأنظمة حسب شكل توازن القوى. والنمطان النموذجيان هما أولاً النظام المتعدد الأقطاب حيث الأطراف الرئيسيون هم كثر نسبيًا وإمكانياتهم متساوية تقريبًا. وثانيًا نظام القطبين حيث يترأس كل قطب تكتلًا معينًا، وحيث الأطراف الثانويون مرغمون على تحديد انتماءاتهم بالنسبة إلى القطبين. من هذا المنظور إذا اعتبرنا نظام الخليج

العربي نظامًا متعدد الأقطاب، نلاحظ انه يوجد عدم تناسق فيما خص حجم الأطراف الاقليميين وفيما يتعلق بدرجة التساوي في إمكانات القوى الرئيسية. من جهة سعت الكويت إلى حد ما كي تحتفظ باستقلاليتها، بينما بقية الامارات تدور في فلك السعودية التي تشكل لوحدها مركز استقطاب وزعامة تكتل.

من جهة أخرى تحاول إيران والعراق التأثير على هذه الامارات لحملها على الدخول في دائرة نفوذ كل من الدولتين على حدى. بمعنى انه، على صعيد الدول الخليجية العربية تشكل السعودية والعراق الطرفين الرئيسيين المتنافسين على توسيع رقعة نفوذهما داخل الامارات. وعلى المستوى الاقليمي تشمل المنافسة من أجل السيطرة على الخليج العربي على ثلاثة دول هي (إيران السعودية العراق).

وسياسة التوازن في الخليج العربي يمكن رسمها وفق نمطين هما:

١ - توازن ثلاثي: هذا التوازن غير قابل للعيش الا من خلال تفاهم على المسائل الاقليمية ومن زاوية استقرار العلاقات بين إيران والسعودية والعراق.

٢ - توازن ثنائي: اما أن يكون ناتجًا عن تحالف ايراني - سعودي ليقف سدًا منيعًا في وجه الطموحات العراقية أو طرف اقليمي ثالث. اما يكون حصيلة تحالف عراقي - سعودي في حال تحول إيران إلى عدو مشترك. مع الاشارة الى انه في عهد نظام الشاه السابق وفي الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) نتج عن كل موقف ايراني له طابع هجومي أو عدائي « قضية عربية » شجّعت على قيام تحالف سعودي - عراقي. أما الثورة الايرانية فقد دعت إلى « أسلمة » الخليج العربي لوضع حد للنزاع القائم على هويته (فارسي أم عربي). الا أن هذه الدعوة لم تكن كافية لترسيخ التوازن الثلاثي بدل هيمنة ثنائية لا تخلو من مؤشرات التوتر. كما أن اجتياح العراق للكويت خلق « قضية خليجية » ضده، لكن من دون أن يترتب عنه تقارب خليجي مع إيران.

إن أية سياسة توازن تهدف إلى المحافظة على استقرار منطقة الخليج العربي يجب أن تحقق ثلاثة أمور هي:

ـ المحافظة على حياة الامارات الصغيرة الاستقلالية.

ـ حماية المنطقة ضد عمليات الارهاب.

ـ حل كل القضايا القابلة لأن تتحول إلى نزاعات سلميًا.

المثلث طهران ـ الرياض ـ بغداد والامارات

كبار الخليج الثلاثة (ايران، السعودية والعراق) بطموحاتهم ونزاعاتهم يشكلون في نظر البلدان الخليجية الصغيرة «معتدين محتملين». ويبدو أيضًا ان هؤلاء الكبار لا يتوقفون عن دفع بيادقهم على شطرنج الخليج العربي وتوسيع رقعة نفوذهم. انّ التفاهم الايراني ـ السعودي ـ العراقي يساهم حتمًا في خلق أجواء سلام وتعاون في المنطقة. أي بكلمة واحدة «انفراج». لكنه يبقى تفاهمًا مستحيلًا بحكم الصراع المفتوح بينهم.

إذا كانت النزاعات بين بلدان الخليج العربي الصغيرة أو بين دولة كبيرة واحدى صغيرة تشكل عاملًا لعدم استقرار في المنطقة فالحفاظ على أمن الخليج العربي يصبح عندها ضرورة جماعية.

ـ الأمن الجماعي

مع إعلان بريطانيا عزمها على سحب قواتها من منطقة الخليج العربي بدأت كل من إيران والسعودية والعراق والكويت دراسة مسألة أمن الخليج العربي الاقليمي. وعند انسحاب البريطانيين فعليًا من المنطقة وجدت البلدان الخليجية نفسها أمام واقع جديد. فالدول التي استقلت عن الوصاية البريطانية خشيت كثيرًا من انعكاسات «الفراغ» الذي احدثه الانسحاب البريطاني لأنها كانت صغيرة المساحة الأرضية، ضعيفة بشريًا بدون قيمة عسكرية. فهي كانت تخاف في الواقع من هجوم عليها قد تشنه إحدى دول الخليج الكبرى.

من جهتهم خشي كبار الخليج، وصغاره، مضاعفات هذا «الفراغ». بتعبير آخر إذا تحفظت دول الخليج الصغيرة حيال نيات كبار الخليج، فهؤلاء تساءلوا عن كيفية سد هذا «الفراغ» وعن الطرف القادر فعلًا على ملئه.

في الواقع أن تدارك بلدان الخليج العربي لموضوع الاعتداءات الخارجية، عن طريق ضمانات عسكرية اقليمية أو من خلال سياسة عدم انحياز تعتمدها دول المنطقة في حال نشوب نزاع بين قوى خارجية والامتناع عن التدخل في شؤون دول المنطقة الداخلية والتفاهم على حل كل نزاع (حدودي أو غيره) سلميًا، تشكل جميعها حجر الزاوية لكل نظام أمن جماعي أقليمي.

وتجدر الاشارة الى ان فكرة قيام مؤتمر يدرس مسألة أمن الخليج العربي أبصرت النور في الأول من حزيران (يونيو) ١٩٧٦ خلال لقاء عاهل السعودية الملك خالد وشاه إيران السابق. والهدف من هذه الفكرة كان اقامة تنسيق عسكري، يدعمه ميثاق أمني توقع عليه كل بلدان المنطقة، بغية منع إقامة قواعد أجنبية أو تحويل المنطقة إلى نقطة صراع بين الدول الكبرى العالمية. إلا أن هذه الفكرة لم تدخل حيز التنفيذ.

ج ـ مصادر النزاعات

خلق وجود بريطانيا في منطقة الخليج العربي، خلال قرن ونصف القرن جوًا من السلام، ونجح في حماية المنطقة من تدخلات القوى الأجنبية الأخرى وطوق تحت سيطرته عناصر التفجير الداخلية.

وعلى الرغم من إرادة بلدان المنطقة المشتركة بالابقاء على الاستقرار فيها فهناك عدة مؤشرات تسمح بالقول ان منطقة الخليج العربي معرضة دائمًا إلى فترة عدم استقرار سياسي.

هنالك العديد من مصادر النزاعات القابلة للتطوّر: (نزاعات على أراضي نفطية وعلى حدود، طموحات استراتيجية للدول العالمية الكبرى، أطماع اقتصادية، انبعاث الموجات الدينية، إحياء النزاعات العربية قبلية واتنية). بمعنى ان المد

الثوري في إيران أو العالم العربي قابل على تعكير صفو الأمن الخليجي وزعزعته نهائيًا.

كذلك يمكن ان ينتج عن النمو السريع الاجتماعي والاقتصادي ـ كما حصل في إيران ـ موجة من عدم الاستقرار والعنف (حروب أهلية انقلابات عسكرية، اغتيالات) داخل بلدان المنطقة وما لذلك من انعكاسات على سياساتها الخارجية والداخلية وأنظمتها.

ـ مصادر النزاعات الاقتصادية

إن عدم الاتفاق على أسعار النفط أو على معدلات انتاجية داخل منظمتي «أوبيك» و«أوابيك» قد يؤدي إلى حالة من الفوضى الاقتصادية لها ذيولها السياسية، خصوصًا إذا حاول طرف رئيسي من المنطقة فرض سياسة نفطية معينة تتعارض مع رغبات الأطراف الآخرين. بتعبير آخر ان «حربًا نفطية» (أسعار وانتاج) بين بلدان المنطقة اذا أدت إلى حصول خلل في النظام الاقتصادي الخليجي فهي ستؤثر فورًا على علاقات بلدان المنطقة السياسية والعسكرية. فإذا كانت السعودية تسعى إلى «تجميد» أسعار النفط وإلى رفع مستواها الانتاجي ـ بهدف تلبية حاجات الدول الغربية الصناعية ـ فإلى أي حد يمكن لبلدان الخليج الأخرى، الحليفة للسعودية أو التي لها سياسة خارجية مستقلة، من مماشاة السياسة السعودية النفطية أو الدفاع عنها؟ ان مثل هذه الأسئلة الاقتصادية تدخل في صميم علاقات بلدان المنطقة السياسية. لا بل إذا انتهجت السعودية سياسة نفطية معتدلة تجاه دول الغرب المستهلكة فبغية تجنُّب أية مواجهة معها. مع الإشارة إلى أن العراق وإيران لا يماشيان سياسة السعودية النفطية أسعارًا وإنتاجًا لحاجتها المالية المتزايدة لدواعي سياسية داخلية وخارجية.

ـ مصادر النزاعات السياسية

إنّ مثل هذه المصادر تبقى بارزة الأهمية أكثر من غيرها. فهي الأكثر

اخلالًا في الاستقرار القائم، والأخطر بنتائجها. وأهم هذه المصادر يكمن في الحدود غير الواضحة خصوصًا في المناطق حيث توجد مخزونات هائلة من النفط. فهنالك واقع ثابت ان كل منطقة الخليج العربي موجودة على سطح أرضٍ نفطية، خصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار عمق الخليج العربي (يمتد الى ١٥٠ متر) وما ينتج عن ذلك من نزاعات حول تحديد الحدود البحرية. علمًا أنه إذا كانت توجد حدود رسمية معترف بها لوسط الخليج العربي تبقى، هنالك مسائل مهمة من دون حل على أطرافه الشمالية والجنوبية.

وإلى جانب ذلك هنالك موضوع ميزان القوى في المنطقة، إذ ليس من الضروري أن يبقى ثابتًا في المستقبل طالما ان طموحات كبار الخليج باتت معروفة وواضحة وتتجسد في تعزيز ترساناتها العسكرية.

الخاتمة

التقاء وتعارض الاستراتيجيتين الاقليمية والدولية

إنّ التعايش السلمي بين الدول الكبرى والتوازن الاقليمي بين دول الخليج العربي هما، داخليًا وخارجيًا، ركيزة تطور الوضع الدولي، ولاستقرار علاقات الخليج العربي مع العالم الغربي بشكل خاص. وكل سياسة اقليمية تنتهجها إحدى دول المنطقة أو كل سياسة دولية تنفذها دولة كبرى بهدف المس بهذا التوازن الاقليمي، لأسباب سياسية ـ عسكرية أو ضرورات اقتصادية ـ نفطية، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مزيد من اللااستقرار في المنطقة.

بمعنى ان التغييرات الداخلية في أنظمة البلدان الخليجية تبقى مقبولة طالما هي تغييرات أفقية لا تمس بنظام التوازن الراهن في الخليج العربي. وكل تغيير عمودي يلمس نظام التوازن هذا من حيث الاتجاهات الداخلية والتحركات والارتباطات الخارجية (الاقليمية والدولية) التي يقوم على أساسها نظام الخليج العربي الاقليمي، يعرض توازن المنطقة بمضمونه الدولي للخطر. أي أن أمن الخليج العربي يشكل، في إطاره الاقليمي، امتدادًا طبيعيًا لبعده الدولي: الخليج العربي (كنظام اقليمي) هو إحدى المعطيات الداخلية للنظام الدولي.

أمن الخليج العربي: السلم العربي ـ الغربي:

لم يكن الغرب يفكّر يومًا أن تحل إحدى دول الخليج الكبرى (إيران، السعودية والعراق) محل الهيمنة البريطانية خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى حالة

من اللااستقرار بين الدول المعنية وفي المنطقة. فهدف الغرب كان الوصول إلى توازن اقليمي بين بلدان المنطقة المرتبطة فيما بينها ومع بلدان العالم الغربي بمصالح متبادلة ومشتركة. أي إذا لم يكن الدفاع عن أمن الخليج العربي مسألة من اختصاص بلدان المنطقة فقط فلأن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان تعتبر الخليج العربي جزءًا لا يتجزأ من أمنها الذاتي. أو إذا كان الغرب وكل بلدان العالم الحر المستهلكة للنفط تراقب بحذر كل ما يجري في الخليج العربي وتعمل إلى توجيه الوضع فيه بشكل يتناسب ومصالحها فلكون الخليج العربي، الذي تدخل قضية أمنه في سياق أهم اهتمامات هذه البلدان الدولية، يقع في أكثر المناطق من العالم توترًا وسخونة: افريقيا، الشرق الأوسط والشرق الأقصى. أي أنه يدخل ضمن المعادلات التي تتناول مناطق النزاعات هذه.

فالغرب لا يجهل ان الموقع الاستراتيجي الذي يحتله الخليج العربي في الشؤون الدولية لا يكمن فقط في آباره ورساميله النفطية بل أيضًا في إمكانات بلدانه على ممارسة ضغوط سياسية دولية. من هنا إلى أي حد تكون هذه الامكانات قابلة، أمام إجراءات سياسية ـ اقتصادية ـ عسكرية غربية بهدف تأمين الوصول إلى النفط، ان تخلق من جهة الطرف العربي أو الطرف الغربي أوضاعًا وحالات متنافرة؟ بمعنى هل في إمكان دول الخليج العربي اتخاذ مواقف سياسية مستقلة؟ أم أن مواقفها تعكس دائمًا مواقف الغرب أو بتحديد أكثر مواقف الولايات المتحدة؟

من الواضح أنه إذا حصلت تحولات عميقة، كالتي حصلت في إيران، فمن المحتمل ان تخلق ردود فعل العالم الغربي، الذي سيجد مصالحه الحيوية مهددة مباشرة حالة قابلة للانفجار من الصعب استباق تطوراتها بالتحديد. ورد الفعل الغربي هذا يبقى واردًا أيضًا إذا ما حاول بلد خليجي منتج للنفط ان يلعب، لأسباب ايديولوجية أو سياسية، مثلما فعل العراق مع الكويت، لعبة معادية للغرب بغية إحداث خلل في معطيات سياسة المنطقة وتوازناتها.

علماً أن السعودية بنفطها ورساميلها تملك إمكانية التأثير بشكل حاسم على العالم الغربي خاصة على الولايات المتحدة. لكن المسؤولين السعوديين يدركون أن بلادهم تنتج من النفط أكثر من حاجاتها لتلبية حاجات العالم الغربي، وهم يعرفون أن اقتصادهم متداخل باقتصاديات بلدان العالم الغربي الصناعية التي عليهم حماية استقرارها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعسكري.

يبقى أن نشير إلى أن المحافظة على أمن الخليج العربي تشكل نقطة تفاهم بين البلدان الاقليمية المعنية والدول الغربية. لا بل أنه مهما كان نمط العيش القائم للمنطقة فالذي يهم الغرب بشكل رئيسي هو أن يستمر الخليج العربي في الاستقرار والهدوء.

المصادر والمراجع

- Ouvrages Généraux :

ABIR (Mordechaï) - Oil, Powers and Politics; Conflict in Arabia, 1974, 221 p.

ADELMAN (M.A.) - The World Petroleum Market - Resources for the Future, J. Hopkins University, New- York, 1973, 438 p.

ARON (Raymond) - République Impériale: Les Etats- Unis dans le monde, 1945- 1972- Calmann- Lévy, Paris, 1973, 338 p.

- Paix et Guerre entre les Nations - Calmann-Lévy, Paris, 1962, 797 p.

BARNEA (Joseph) - The Energy crisis and the Future - UNITAR, United Nations, Institute for Training and Research, New- york, 1975, 117p.

BERREBY (Jean-Jacques) - Le pétrole dans la stratégie mondiale. Casterman, Paris, 1974, 213 p.

- Le Golfe Persique - Payot, Paris, 1959, 228 p.

- La Péninsule Arabique, Terre Sainte de l'Islam, Patrie de l'Arabisme et l'Empire du pétrole - Payot, Paris, 1958, 270 p.

BURRELL (R.M.), COTTRELL (A.J.) - Politics Oil and the Western Mediterranean - The Washington Papers, Center for Strategic and International Studies, Georgetown University, Washington, 1973, 80 p.

CAMBELL (John), CARUSO (Hellen) - The West and the Middle East - Council on Foreign Relations, New- York, 1972, 71 p.

CARRERE D'ENCAUSSE (Hélène) - La politique soviétique au Moyen-Orient, 1955- 1975 - Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, 1975, 328 p.

CHATELUS (Michel) - Stratégies pour le Moyen-Orient - Calmann-Lévy, Paris, 1973, 305 p.

CHEVALIER (Jean-Marie) - Implications monétairs et financières du relèvement des prix du Pétrole pour les pays exportateurs , notamment les pays Arabes - Beyrouth, novembre 1974, Volume I, 91 p.

DUBREUIL (Jean) - Le Pétrole Arabe dans la guerre - Cujas, Paris, 1968, 96 p.

DURAND (Daniel) - La politique pétrolière Internationale - Puf, Paris, 1970 (3ème éd.), 128 p.

FAIRE (Alexandre), SEBORD (Jean-Paul) - Le Nouveau Déséquilibre Mondial - Grasset, Paris, 1973, 464 p.

FONTAINE (Pierre) - Bataille pour le Pétrole Français - Ed. Je sers, Paris, 1957, 190 p.

- La Guerre Froide du Pétrole - Ed. Je sers, Paris, 1957, 190 p.

- La Guerre Froide du Pétrole - Ed. Je sers, Paris, 1957, 188 p.

FRANKEL (Paul H.) - Oil : The facts of life - Ed. Weidenfeld and Nicolson, 1962, 38 p.

GIHEL (François) - Deux ans de Crise Pétrolière - Ed. Techniques et Economiques, Paris, 1975, 174 p.

HUMAIDAN (Ali) - Les princes de l'Or Noir - S.E.D.E.I.S., Paris, 1968, 233 p.

JAFFAL (Mustapha) - Etude Sociale et Politique sur le golfe Arabique - Mémoire de Des, Sorbonne, Paris, 1972, 106 p.

JOMARD (Amer) - Le Golfe Arabe dans les rivalités internationales du XVIème au début du xxème siècle - Mémoire de Des, Université de Rennes, 1968, 114 p.

JULIEN (Claude) - L'Empire Américain - Grasset, Paris, 1968, 416 p.

KAPLAN (Morton) - System and Process in International Politics - Wiley, New-York, 1957, (Ist ed.), 283 p.

EDOURIE (Elie) - England and the Middle East - Bowes and Bowes London, 1956, 236 p.

KRAPELS (Edward N.) - Oil and Security, Problems and prospects of Importing Countries - Adelphi papers, the International Institute for strategic Studies, London, 1977, n° 136, 34 p.

LABROUSSE (Henry) - Le Golfe et le Canal - PUF.,Paris, 1973, 162 p.

LEVEQUE (Maurice) - Le Pétrole et la Guerre - Ed. Debresse, Paris, 1958, 352 p.

LIEBER (Robert) - Oil and the Middle East war : Europe in the Energy crisis - Harvard studies in International Affairs, June 1976, 75 p.

LONGRIGG (Stephen H.) - Oil in the Middle East: its discovery and development - Oxford University Press, London, 1961, 401 p.

LOURDE (Albert) - Le rôle des Banques dans les relations Franco- Arabes - Thèse de Doctorat, Université des sciences Sociales de Toulouse, Juin 1975, 512 p.

MADELIN (Henry) - Pétrole et Politique en Méditerranée Occidentale - Colin, Paris, 1973, 324 p.

MARCONIS (Robert) - Pétrole : La Grande Confrontation - ED. Des Hespérides, Toulouse, 1974, 269 p.

MATTA (Antoine) - De l'Analyse systémique et Praxéologique des Relations Internationales - Mémoire de D.E.A,E.H.E.S.S., Paris, Juin 1977, 99 p.

MERLE (Marcel) - Sociologie des Relations Internationales - Dalloz, Paris, 1974, 436 p.

MIKDASHI (Zuhayr) - A Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concessions : 1906- 1965- Praeger, New-York, 1966, 340 p.

MODIFI (Esmaîl) - Problèmes Juridiques posés par l'occupation de trois îlots dans le golfe Persique par l'Iran-Mémoire de Des, Institut des Hautes Etudes Internationales, Paris, 1972, 96 p.

MORGENTHAU (Hans) - Politics Among Nations; the struggle for power and Peace. - Knopf, New-York, 1973 (fifth ed.),618 p.

MOSLEY (Leonard) - Power play, the tumultuous world of middle East Oil, 1890- 1973 - W. and Nicolson, Great-britain, 1973, 374 p.

MUGHRABY (Muhamad A.) - Permanent sovereignety over Oil Resources : A study of Middle East Research and Publishing Center, Beirut, 1966, 233 p.

O'connor (Harvey) - l'Empire du Pétrole (the Empire of Oil) - (traduction française), Seuil, Paris, 1958, 247 p.

ODELL (Peter) - Le Pétrole et le Pouvoir Mondial (Oil and world Power) - (traduction française), Ed. Moreau, Paris, 1974, 237 p.

O'CONNOR (Harvey) - L'Empire du P'trole (the Empire of Oil) - (traduction française), Ed. Moreau, Paris, 1974, 237 p.

PEAN (Pierre) - Pétrole : La troisième guerre mondial - Calmann-Lévy, Paris, 1974, 227 p.

PILE (Gérard), GUBERTAFOND (Alain) - Pétrole : Le vrai dossier - Presse de la Cité, Paris, 1975, 241 p.

RIFAI (Taki) - Les Prix du pétrole, Economie de Marché ou Stratégie de puissance - Eds. Technip, Paris, 1974, 424 p.

ROSENAU (James) - The Scientific Study of Foreign Policy - The Free Press, New-York, 1971, 472 p.

RUSTOW (Dankwart A.), MUGNO (John F.) - OPEC, Success and Prospects - A Council on Foreign relations Book, New-york, 1976, 179 p.

SAMARBAKHSH (A.G.) - Les Emirats du Golfe Persique à la Recherche d'un Statut International - Mémoire de D.E.S., Université de Paris I, octobre 1971, 135 p.

SARKIS (Nicolas) - Le Pétrole à l'heure Arabe - stock, Paris, 1975, 320 p.

SEBORD (Jean-Paul) - D'un Deuxième monde à l'autre : Essai Prospectif sur L'Europe du Sud et le monde Arabe - Ed. Anthropos, Paris, 1977, 345 p.

SEDILLOT (René) - Histoire du Pétrole - Fayard, Paris, 1974, 362 p.

SHIHAA (Ibrahim F.) - Entreprises Communes entre Pays Arabes - CNUCED (Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement) Genève, øctobre 1975, 22 p.

SHWADRAN (Benjamin) - The Middle East, Oil and the Great Powers 1959 - Council for Middle Eastern Press, New-York, 1959, 529 p.

SID-AHMED (Abdelkader) - L'Economie Arabe à l'Heurre des Surplus Pétroliers - Ed. De l'Institut des Sciences Mathématiques et Economiques Appliquées, Paris, 1975, 522 p.

STOCKING (Georges) - Middle East Oil, a study in Political and Economic controversy - The Penguin Press, London, 1971, 485 p.

TANZER (Bernard) - Le Pétrole clé du Monde Moderne - CAL, Paris, 1969, 288 p.

VAHIDA (Jamshid) - Les Grandes Puissances et le Golfe Persique - Mémoire de D.E.S., Université de Droit, d'Economie et de Sciences Sociales de Paris, 1973, 150 p.

ZORGBIBE (Charles) - Les Reltions Internationales - P.U.F., Paris, 1975, 364 p.

- ARTICLES Généraux :

ARON (Raymond) - "Qu'est ce qu'une théorie des relations internationales" - Revue Française de Science Politique nº 5, Octobre 1967.

DUBER DE LA RUE (Philippe) - "Le "recyclage" des exédents pétroliers " - Politique Etrangère, nº 4, 1975.

AYOUB (Antoine) - "Les prix pétroliers : essai d'explication" - Etudes Internationales, nº 1, mars 1976.

- "Le contrôle économique par un groupe de pays sous- développés de leurs richesses naturelles: l'exemple de la stratégie de l'OPEP" - Collection Choix, 1974.

AYOUB (Antoine), The Hiep (Nguyen) - "Les incidences économiques et finançières des revenus pétrolièrs: aspects national, régional "et international". - Etudes Internationales, nº 4, Décembre 1976.

BARRET (Philippe), FARHI (André) - "Impression d'une mission au Moyen-Orient" - Défense Nationale, décembre 1974.

BARTHELOT (Jean) - "Problèmes et perspectives relatifs à la sécurité dans le golfe Persique" - Centre des Hautes Etudes Internationales, septembre 1977.

BAUCHARD (Denis) - "Les approvisionnements de l'Europe en pétrole " Le monde Diplomatique, nº 233, août 1973.

BARREBY (Jean-Jacques) - "Impératifs stratégiques du pétrole" - Politique Etrangère, nº 6, 1965.

- "Une nouvelle stratégie du pétrole" - Les cahiers Atlantiques, nº 6, 1965.

- "Une nouvelle stratégie du pétrole" - Les cahiers Atlantiques , nº 1, 1972.

- "Le pétrole en jeu stratégique autour de la Méditerranée" - Politique Etrangère, nº 5- 6, 1971.

- "Pétrole et panarabisme dans le golfe Persique" - Politique Etrangère, nº 4 , 1958.

BIEL (Georges) - "L'Egypte vingt ans après la crise du Suez : la pénétration de l'influence américaine" - Le Monde Diplomatique nº 271, octobre 1976.

BIRECKY (Henry) - "Interférences de l'idéologie et de l'actualité politique étrangère de l'U.R.S.S." - Politique Etrangère, nº 3, 1972.

BOURRINET (Jacques) - "Le modèle de la coopération économique régionale de la CEE" - Bulletin, nº 6, avril 1977.

BRZEZINSKI (Zbigniew) - "Recognizing the crisis" - Foreign Policy nº 17, 1974 - 1975.

BURREL (M.) - "The Cape Route and the oil trade" - Round Table, July 1973.

BURTON (John W.) - "Pour une approche systémique des relations internationales" - Revue Internationale des sciences sociales, nº 1, 1974.

CAMPBELL (John C.) - "Middle East Oil : american policy and super- power interaction" - Survival, Septembre-Octobre 1973.

- "Les transformations de l'environnement régional au cours de la prochaine décennie" - Politique Etrangère nº 5- 6, 1971.

CARRESSE D'ENCAUSSE (Hélène) - "L'URSSet la guerre d'octobre" - Revue française de Science Politique, nº 4, août 1974.

- "Forces et vulnérabilité de l'URSS" Projet, Juillet- Août 1977.

CHAUVEL (Jean) - "Les puissances et la Méditerranée" - Politique Etrangère, nº 5- 6, 1971.

CHOMSKY (Noam) - "Le Président Carter et le Proche-Orient : Stratégie pétrolière ou politique de paix" - Le Monde Diplomatique, nº 277, avril 1977.

- "La clé de voûte du système américain", Le Monde Diplomatique, nº 266, mai 1976.

COLLINS (Larry) - "La politique extérieure des Etats- Unis sous l'administration Carter" - Perspectives Internationales, mai-juin 1977.

CORM (Georges) - "Les capitaux pétroliers et la réforme de l'ordre financier international" - Le Monde Diplomatique, nº 271, octobre 1976.

- "L'OPEP face à la confiscation de la nouvelle rente pétrolière " - Le Monde Diplomatique, nº 258, septembre 1975.

- "Pétrole et finances arabes: les trusts anblosaxc mènent le jeu" - Le Monde Diplomatique, nº 245, août 1974.

- "Les indices monétaires du développement dans pays arabes" - Bulletin d'Informations Economiques et Financiè de la banque Nationale d'Algérie, mai-juin 1973.

DABEZIES (Pierre) - "Double jeu des deux grands: géostratégie l'affrontement" - Projet, Juillet- août 1973.

DE CARMOY (Guy) - "Les implications économiques et monétaires de crise pétrolière" - Les Cahiers Atlantiques, nº 1, 1974.

- Les Etats-Unis face au défi de l'énergie" - Politic Etrangère, nº 5, 1977.

DEKERCKHONE (Ferry) - "La nature de l'analyse décisionnelle et sa pl: dans la théorie des relations internationales" - Etudes Internat nales, nº 4, décembre 1972.

DELMAS (Claude) - "L'Union Soviétique et la Méditerranée" - Le Mon Moderne, été 1974.

DJALILI (Moohammad-Reza) - "Le rapprochement irano-irakien et ses cc séquences" - Politique Etrangère, nº 3, 1975.

- "L'Iran et l'Océan Indien" - Centre c Hautes Etudes Internationales, septembre 1977.

DUCLOS (Louis-Jean) - "La bataille d'octobre" - Revue Française Science politique, nº 4, août 1974.

FARD-SAIDI (Mohammad) - "Relations irano-saoudites: perspectiv d'avenir" - Centre des Hautes Etudes Internationales, septemb 1977.

FERRAU (F.W.) - "La Méditerranée: axe vital de l'approvisionnement l'Europe en pétrole" - Articles et documents, nº 1790, mars 1966

FISHIER (Georges) - "Considérations sur le problème de l'Océan Indien Revue Iranienne des Relations Internationales, nº 8, automne 197

FONTAINE (André) - "L'Afrique champ de bataille" - Le Monde Diplom tique, mars 1977.

FRANK (Christian) - "Evolution des relations inter-atlantiques : Europ Etats-Unis" - Etudes Internationales, nº 4, décembre 1976.

GARDER (Michel) - "La politique étrangère de l'URSS" - Politiqı Etrangère, nº 2, 1969.

GHADIMIPOUR (Fatemeh) - "L'Océan Indien, zone de paix. Positions de l'Inde, de l'Australie, et de l'Afrique du sud".Centre des Hautes Etudes Internationales, septembre 1977.

GILLEBAUD (Jean-Claude) - "Orages sur la mer rouge" - Le Monde, 22 juin 1977.

GRIFFITH (William) - "Le Moyen-Orient avant la prochaine guerre" Politique Etrangère, nº 2, 1975.

- "La crise de l'énergie, la crise de l'alimentation et les pays sous-développés - Collection choix, 1974.

- "La coopération avec l'Union Soviétique au Moyen-Orient et en Afrique du Nord" - Politique Etrangère nº 5-6, 1971.

HARRIGAN (Anthony) - "Le Golfe Persique et l'Océan Indien occidental dans le programme de défense américain" - Le Monde Moderne, 'été 1974.

HARTSHORN (J.E.) - "Oil and diplomacy : the approach" - the World Today, July, 1973.

HASSNER (Pierre) - "Les ambiguïtés de l'empire américain" - Projet, Juillet-août 1977.

JOHSTONE (Diana) - "Une stratégie trilatérale" - Le Monde Diplomatique, nº 272, novembre 1976.

JORDAN (Amos A.)- "Les Etats-Unis à la recherche d'une politique méditerranéenne" - Politique Etrangère, nº 5- 6, 1971.

KLARE (Michael) - "Les alliances américaines en Asie" - Le Monde Diplomatique, nº 258, septembre 1975.

LABROUSSE (Henry) - "L'Océan Indien et le golfe Persique dans la stratégie mondiale" - Revue Iranienne des Relations Intérnationales, nº 8, automne 1976.

- "La route du pétrole peut-elle être coupée" - défense Nationale, octobre 1976.

LACOUTURE (Jean) - "Du conflit parfait à la paix imparfaite" Collection Choix, 1974.

LAURENT (Philippe) - "L'Europe en mal d'énergie" - Projet, nº 81, Janvier 1974.

- "Le dialogue Nord-Sud : Que veulent les Etats-Unis ?" - Projet nº 102, février 1976.

LEMAITRE (Philippe) - "La coopération diplomatique des Neuf, novembre 1977.

LEURDIJK (H.J.) - "De la politique internationale à la politique transnationale: un changement de paradigmes" - Revue Internationale des Sciences Sociales - nº 1 1974.

LEVEAU (Remy), RIFAI (Taki) - "L'arme du pétrole" - Revue Française de Science Politique, nº 4, août 1974.

LEVEUGLE (Jules) - "Problèmes du développement économique dans la région du Golfe et ses incidences politiques" - Centre des Hautes Etudes Internationales, septembre 1977.

LIPHART (Areni) - "La théorie des relqtions internationales: grandes controverses mineures" - Revue Internationale des Sciences Sociales, nº 1,1974.

LONCHAMPT (Jacques) - "Stratégie de développement et changements sociaux en Arabie Séoudite" - Centre des Hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie Modernes, octobre 1977.

MADELIN (Henry) - "La guerre pétrolière" - Projet, nº 82, février 1974.

MURAISE (Eric) - "Relations de la polémologie, de la géopolitiques,nº 8, octobre 1975.

MONTAZER-ZOHOUR (Mahmoud) - L'impact des revenus pétroliers sur le développement économique des pays du Moyen-Orient" - Etudes Internationales, nº 4, décembre 1975.

- "Problèmes économiques de la région du golfe Persique" - Centre des Hautes Etudes Internationales septembre 1977.

MOORSTEEN (Richard) - "OPEC can wait, we can't" - Foreign Policy, nº 18, 1975.

MORAN (Thodore H.) - "Why oil prices go up; the future: OPEC wants them" - Foreign Policy, nº 25, 1976- 77.

MOZAFARI (Mehdi) - "Les nouvelles dimensions de la politique étrangère de l'Iran" - Politique Eetrangère de l'Iran" - Politique Etrangère, nº 2, 1975.

- "La sécurité dans le golfe Persique" - Centre des Hautes Etudes Internationales, septembre 1977.

NITZE (Paul H.) - "Deterring our deterrent" - Foreign policy, nº 25, 1976-77.

NOLTE (Richard) - "United States policy and the Middle East" - The american Assembly, 1964.

OPPENHEIM (V.H.) - "Why oil prices go up, the past: we pushed them" - Foreign Policy, nº 25, 1976- 77.

PELLAS (Marc) - "Rivalités irano-saoudiennes dans le Golfe" - Le Monde Diplomatique, nº 280, Juillet 1977.

PELTIER (Maurius) - "Suez et l'Océan Indien" - Le Monde Moderne, nº 8, 1974-75.

PENROSE (Edith) - "The oil crisis" - Round Table, avril 1974.

PINATEL (Jean-Bernard) - "Les ressorts de puissance" - Projet, Juillet-août 1977.

RAM (Mohan) - "Océan Indien: la nouvelle course aux armements stratégiques" - Le Monde Diplomatique, nº 258, septembre 1975.

RODOLFO (Claudine) - "Le Golfe Persique (I): situation actuelle et perspectives d'avenir" - Politique Etrangère, nº 5- 6, 1969.

- "Le Golfe Persique (II): situation actuelle et perspectives d'avenir" - Politique Etrangère, nº 5, 1970.

RONDOT (Philippe) - "La compétition pour la maîtrise du Golfe" - Défense Nationale, Juillet 1977.

- "La Mer Rouge peut-elle devenir un "lac de paix arabe" - Défense nationale, octobre 1977.

RANDOT (Pierre) - "Affrontements dans la région du Golfe Arabique" Le Monde Diplomatique, nº 190, Janvier 1970.

- "Golfe Persique" - Le Monde Diplomatique, nº 197, août 1970.

- "La naissance de l'Etat des Emirats arabes Unis n'a pas résolu les problèmes du Golfe" - Le Monde Diplomatique, nº 214, Janvier 1972.

- "Tensions autour du golfe" - Défense Nationale, février 1976.

ROULEAU (Eric) - "La révolution pétrolière" - Le Monde, nº 9948, 23 Janvier 1977.

RUSTOW (Dankwart A.) - "U.S. - Saudi relations and the oil crieis of the 1980 S." - Foreign affairs, nº 3, april 1977.

SABRI ABDALLAH (Ismaîl) - "La place du dialogue euro-arabe dans des

nouvelles relations Nord-Sud" - Bulletin, nº 6 avril 1977.

SANTUCCI (Robert) - "Les systèmes de valeur face aux changements sociaux dans les pays producteurs de pétrole, réflection sur le cas de l'Arabie Séoudite" - Centre de Hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie Modernes, octobres 1977.

SARKIS (Nicolas) - "Le pétrole dans les relations euro-arabes" Le Pétrole et le gaz Arabes, nº 175, Auillet 1976.

- "Pétrole et développement économique dans les pays arabes" - Etudes Internationales, nº 4, décembre 1971.

SIEGLER (John H.) - "Les conséquences du conflit du Moyen-Orient sur les relations stratégiques américano-soviétiques" - Collection Choix, 1974.

SMART (IAN) - "Oil, the super-power and the Middle East" - International Affairs, Janvier 1977.

STEIN (Janice) - "L'analyse de la politique étrangère: à la recherche de groupes de variables dépendantes et indépendantes" - Etudes Internationales, nº 3, septembre 1971.

TOINET (Marie-France) - "La politique pétrolière des Etats-Unis à l'égard de l'URSS. 1917- 1927" - Revue Française de Science Politique, nº 4, août 1967.

TROELLER (Gordian), DEFFARGE (Claude) - "Fièvre dans le Golfe Pérsique" - Le Monde Diplomatique, nº 207, Juin 1971.

TSOUKALIS (Loukas) - "The EEC and the Mediterranean: is "global" policy a misnomer" - International Affairs, July 1977.

TUWEINI (Ghassan) - "Configuration stratégique des relations à l'intérieur du Moyen-Orient" - Collection Choix, 1974.

VERNANT (Jacques) - "Le Général de Gaulle et la politique étrangère" Politique Etrangère, nº 6, 1970.

- "Projets sur la Méditerranée" Défense Nationale, avril 1977.

- "Vers une sociologie des relations internationales" - Politique Etrangère, nº 4, octobre 1952.

VLEKKE (B.H.M.) - "Quelques aspects de l'études des relations internationales" - Politique Etrangère nº 3,1962.

WIATR (Jerzy) - "Sociologie et étude des relations internationales" - Revue Internationale des Sciences Sociales, nº 1, 1974.

الفهرس

الفصل الثاني

جيولوجية الخليج العربي: رهان النفط

الفصل الثالث

جيواستراتيجية الخليج العربي: أطماع القوى الكبرى

الفصل الرابع
استراتيجية الدول الكبرى

الفصل الخامس
استراتيجية القوى الاقليمية